

Distr.: General
18 December 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١٦٦ من جدول الأعمال
تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي
والأمم المتحدة في دارفور

أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - أداء الولاية
٥	ألف - لمحة عامة
٦	باء - تنفيذ الميزانية
١١	جيم - مبادرات دعم البعثة
١٢	دال - التعاون الإقليمي بين البعثات
١٣	هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري
١٥	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج



الرجاء إعادة استعمال الورق

180215 110215 14-67387 (A)



٨٥		ثالثاً - أداء الموارد
٨٥		ألف - الموارد المالية
٨٧		باء - الموارد المالية لمركز الخدمات الإقليمي في عنتبي بأوغندا
٨٨		جيم - معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد بين المجموعات
٨٩		دال - نمط الإنفاق الشهري
٨٩		هاء - الإيرادات والتسويات الأخرى
٩٠		واو - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
٩٠		زاي - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية
٩١		رابعاً - تحليل الفروق
٩٧		خامساً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
		سادساً - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ طلبات و توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة
٩٧		

تم ربط مجموع نفقات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بالهدف المنشود من العملية المختلطة وذلك من خلال عددٍ من أطر الميزنة القائمة على النتائج والمبوبة بحسب العناصر التالية: عملية السلام؛ والأمن؛ وسيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان؛ والاتصال للأغراض الإنسانية والإنعاش؛ والدعم.

وقد واصلت العملية المختلطة الاضطلاع بولايتها خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وكان تركيزها منصبا على الأولويات التالية: (أ) دعم تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وأي اتفاقات لاحقة؛ (ب) تحسين الظروف الأمنية اللازمة في دارفور من أجل حماية المدنيين، وتأمين أفراد العملية المختلطة وأصولها وعملياتها، وضمان وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق؛ (ج) تقديم الدعم فيما يتصل بتعزيز سيادة القانون والحوكمة وحماية حقوق الإنسان؛ (د) دعم الانتقال التدريجي من مرحلة الإغاثة الإنسانية إلى مرحلة الإنعاش المبكر والمساعدة الإنمائية في دارفور.

وبلغ مجموع الإنفاق على العملية المختلطة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ مبلغا إجماليا ١ ٢٦٤ ٤٩١ ٠٠٠ دولار (صافيه ١ ٢٣٩ ٨٦٥ ٧٠٠ دولار)، وهو ما يمثل نسبة استخدام للموارد قدرها ٩٤,٧ في المائة من المبلغ الذي تم إقراره وقدره ١ ٣٣٥ ٢٤٨ ٠٠٠ دولار (صافيه ١ ٣١١ ٨٥٥ ٣٠٠ دولار) (في مقابل نفقات بمبلغ إجماليه ١ ٤١٥ ٧٢٢ ٠٠٠ دولار ونسبة استخدام للموارد قدرها ٩٧,٧ في المائة خلال الفترة السابقة).

وانخفض استخدام الموارد بمبلغ ٤٣,٦ مليون دولار عما كان مقررا تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. ويعود سبب هذا الانخفاض بالأساس إلى سرعة وتيرة التقليل من عدد الأفراد النظاميين وانخفاض الاحتياجات من حصص الإعاشة، وإلى نقص الاحتياجات ضمن بند التكاليف التشغيلية بمبلغ قدره ٥٠,٢ مليون دولار سببه بالأساس إعادة تشكيل أسطول البعثة وعدم القيام في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بتشديد ما كان مُقررًا من الآبار ومواقع صبّ النفايات. بيد أن هذا الانخفاض في الاحتياجات قابلته جزئيا زيادة في استخدام الموارد بمبلغ ٢٣,١ مليون دولار ضمن بند الأفراد المدنيين، ناجمة عن التسريع بعملية استقدام الموظفين الدوليين وزيادة الاحتياجات لتغطية التكاليف العامة للموظفين.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤)

الفئة	المخصصات	التفقات	المبلغ	الفرق	
				النسبة المئوية	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٦٦٥ ٨٠٨,١	٦٢٢ ٢٣٥,٦	٤٣ ٥٧٢,٥	٦,٥	
الأفراد المدنيون	٢٨٤ ٠٤٥,٤	٣٠٧ ١٠٨,٤	(٢٣ ٠٦٣,٠)	(٨,١)	
التكاليف التشغيلية	٣٨٥ ٣٩٤,٥	٣٣٥ ١٤٧,٠	٥٠ ٢٤٧,٥	١٣,٠	
إجمالي الاحتياجات	١ ٣٣٥ ٢٤٨,٠	١ ٢٦٤ ٤٩١,٠	٧٠ ٧٥٧,٠	٥,٣	
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٣ ٣٩٢,٧	٢٤ ٦٢٥,٣	(١ ٢٣٢,٦)	(٥,٣)	
صافي الاحتياجات	١ ٣١١ ٨٥٥,٣	١ ٢٣٩ ٨٦٥,٧	٧١ ٩٨٩,٦	٥,٥	
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—	
مجموع الاحتياجات	١ ٣٣٥ ٢٤٨,٠	١ ٢٦٤ ٤٩١,٠	٧٠ ٧٥٧,٠	٥,٣	

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	العدد المعتمد ^(١)	العدد المنشود	العدد الفعلي (المتوسط)	معدل الشواغر (نسبة مئوية) ^(ب)
المراقبون العسكريون	٢٦٠	٢٦٠	٢٥١	٣,٥
الوحدات العسكرية	١٥ ٩٤٠	١٥ ٩١٧	١٤ ٤٤١	٩,٣
شرطة الأمم المتحدة	٢ ٣١٠	٢ ٤٠٣	٢ ٠٣٦	١٥,٣
وحدات الشرطة المشكّلة	٢ ٣٨٠	٢ ٣٨٠	٢ ٣٢٣	٢,٤
الموظفون الدوليون ^(ج)	١ ٢٢١	١ ٢٢١	١ ٠٦٢	١٣,٠
الموظفون الوطنيون	٣ ٠١٥	٣ ٠١٥	٢ ٩٤٨	٢,٢
متطوعو الأمم المتحدة	٥٢٠	٥٢٠	٣٩٨	٢٣,٥
الوظائف المؤقتة ^(د)				
الموظفون الدوليون	٢٢	٢٢	١٠	٥٤,٥
الموظفون الوطنيون	٤	٤	٤	٠,٠
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦	٦	٦	٠,٠

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف وإلى القوام المنشود.

(ج) يشمل وظيفة برتبة ف-٥ (ضابط أقدم لتنسيق الأمن الميداني) تمّول عن طريق ترتيب لتقاسم التكاليف مع فريق الأمم المتحدة القطري.

(د) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وترد في الفرع الخامس من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا - مقدمة

١ - بلغت الميزانية المرصودة للإنفاق على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، كما وردت في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣ (A/67/806)، مبلغا إجماليه ١٠٠ ٨١٥ ٣٥٤ دولار (صافيه ٧٠٠ ١٤٤ ٣٣١ دولار). وغطت الميزانية تكاليف ٢٦٠ مراقبا عسكريا، و ١٥ ٩٤٠ فردا من أفراد الوحدات العسكرية، و ٦٩٠ ٤ فردا من أفراد الشرطة منهم ٣٨٠ ٢ ضمن وحدات الشرطة المشكلة، و ٢٤٠ ١ موظفا دوليا، و ٣٠١٥ موظفا وطنيا، من بينهم ٢٠٧ موظفين فنيين وطنيين، و ٥٢٠ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة.

٢ - وفي تقريرها المؤرخ ١ أيار/مايو ٢٠١٣ (A/67/780/Add.7 و Corr.1)، أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن تخصص الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٥٤٠ ٧٦١ ٣٣٦ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/67/780/Add.7/Corr.1، الفقرة ٤). كما أوصت اللجنة بإلغاء ٢٠ من الوظائف الدولية التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر (المرجع السابق، الفقرة ٣).

٣ - وقد خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٢٨٤، مبلغا إجماليه ٢٤٨ ٠٠٠ ٣٣٥ دولار (صافيه ٣٠٠ ٨٥٥ ٣١١ دولار) للإنفاق على العملية المختلطة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقُسِّم المبلغ بأكمله على الدول الأعضاء كأَنْصِبَة مقررَة.

ثانيا - أداء الولاية

ألف - لمحة عامة

٤ - أنشأ مجلس الأمن ولاية العملية المختلطة في قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧) ومدّدها في قرارات لاحقة. ونصّ المجلس على الولاية المشمولة بفترة الأداء في قراره ٢٠٦٣ (٢٠١٢) و ٢١١٣ (٢٠١٣).

٥ - وتتمثل الولاية المسندة إلى العملية المختلطة في مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام هو التوصل إلى حل سياسي دائم وإلى أمن مستدام في دارفور.

٦ - وفي إطار هذا الهدف العام، ساهمت العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء في تحقيق عدد من الإنجازات من خلال تنفيذ ما يتصل بتلك الإنجازات من نواتج

رئيسية معروضة ضمن الأطر الواردة أدناه وموزعة حسب البرامج الفرعية التالية: عملية السلام؛ والأمن؛ وسيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان؛ والاتصال للأغراض الإنسانية والإنعاش؛ والدعم.

٧ - ويضع هذا التقرير تقييماً للأداء الفعلي على ضوء الأطر المقررة للميزنة القائمة على النتائج كما ترد في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ويستعرض تقرير الأداء، بصفة خاصة، مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم المحرز فعلاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قياساً إلى الإنجازات المتوقعة، مقارناً إياها بمؤشرات الإنجاز المقررة؛ وهو يقارن أيضاً النواتج المنجزة فعلاً بالنواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

٨ - خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، واصلت العملية المختلطة الاضطلاع بولايتها من خلال التركيز على الأولويات التالية: (أ) دعم تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وأي اتفاقات لاحقة؛ (ب) تحسين الظروف الأمنية اللازمة في دارفور من أجل حماية المدنيين، وتأمين أفراد العملية المختلطة وأصولها وعملياتها، وضمان وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق؛ (ج) تقديم الدعم فيما يتصل بتعزيز بسط سيادة القانون والحوكمة وحماية حقوق الإنسان؛ (د) دعم الانتقال التدريجي من مرحلة الإغاثة الإنسانية إلى مرحلة الإنعاش المبكر والمساعدة الإنمائية في دارفور.

٩ - واستمر كبير الوسطاء المؤقت المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في عقد مشاورات رفيعة المستوى مع الشركاء الإقليميين والدوليين بهدف التوصل إلى تسوية شاملة واتفاق سلام جامع وإشراك الحركات المسلحة غير الموقعة. وواصل كبير الوسطاء بذل جهوده الرامية إلى التقريب بين الأطراف من أجل الاتفاق على إجراء مفاوضات مباشرة وذلك على الرغم من استمرار الاختلاف في وجهات نظر بين الحكومة والجماعات المسلحة غير الموقعة فيما يتعلق بسبل المضي قدماً. هذا، وعلى الرغم من أن الحكومة قد أعربت في مناسبات عديدة عن استعدادها للدخول في مفاوضات مباشرة، فإن هناك عقبتان رئيسيتان ما تزالان قائمتين هما: استمرار الجماعات المسلحة في المناوأة بعملية وطنية شاملة من أجل التصدي للصعوبات التي تواجهها السودان ورفضاً لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور كأساس للمحادثات؛ وإصرار هذه الجماعات على دخول المفاوضات مع الحكومة تحت مظلة الجبهة الثورية السودانية، التي تأسست في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال.

١٠ - أما السلطة الإقليمية لدارفور فقد اكتمل إنشاؤها الآن بعد أن انتهت أشغال بناء مكاتبها واستقدام القوام الكامل من موظفيها. غير أنّ انعدام الأمن ونقص الموارد المالية وقلة القدرات الفنية ما زالت تقوّض قدرة السلطة الإقليمية على تنفيذ وثيقة الدوحة تنفيذاً فعالاً. وتجدر الإشارة إلى أنّه قد تم إحراز بعض التّقدم في تنفيذ استراتيجية تنمية دارفور. ففي الاجتماع الثاني للمجلس التنفيذي للاستراتيجية الذي عقد في الفاشر يوم ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أكدت حكومة قطر تعهداتها بمبلغ ٨٨,٥ مليون دولار لتمويل مشاريع وضع الأسس والمشاريع القصيرة الأجل المدرجة ضمن الاستراتيجية. وقد تم التوقيع في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤ على هذا التعهد من جانب حكومة قطر والمنسق المقيم للأمم المتحدة في السودان. ومن أصل المبلغ الإجمالي المتعهد به، تم قبل انعقاد الاجتماع تحويل مبلغ ١٠ ملايين دولار إلى صندوق التعمير والتنمية في دارفور ليتمكّن هذا الصندوق بذلك من الحصول على أول مساهمة فيه.

١١ - وفي الفاشر، تم بصفة رسمية في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤ تدشين لجنة تنفيذ الحوار والتشاور الداخلي في دارفور التي هي بمثابة هيئة مستقلة تضمّ في عضويتها ١٧ من الشخصيات البارزة في دارفور والسودان، من بينهم ممثلون للأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وقادة للمجتمع المدني وللمجموعات الشباب والنساء، وأكاديميون بارزون، ورجال أعمال، وزعماء من السكان المشردين داخليا. وستسهر اللجنة على تنظيم عملية الحوار والتشاور وتنفيذها، ورئاستها والإشراف عليها، وضمان شموليتها وشفافيتها، والقيام بالاستعدادات التقنية واللوجستية اللازمة لها وذلك بدعم من العملية المختلطة. بيد أنّ حالة انعدام الأمن والافتقار إلى التمويل الكافي وتخويف المشاركين هي من الشواغل التي يمكن أن تقوّض تنفيذ هذه العملية بفعالية.

١٢ - ووفقاً للأولويات الاستراتيجية المحددة للبعثة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/2014/138)، اتخذت العملية المختلطة تدابير ملموسة لإعادة تركيز أنشطتها ومواردها من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة من حيث التكلفة. وتشمل هذه التدابير تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة المنقحة لتعزيز القدرة على توفير الحماية المادية، ولا سيما فيما يتعلق بالعنصر العسكري وعنصر الشرطة، وزيادة صلابة القوة ووحدات الشرطة المشكلة. وبالإضافة إلى ذلك، ضاعف مقرّ القوة من جهوده لرصد مدى جاهزية مواقع الأفرقة من الناحية التشغيلية، ووضع مبادئ توجيهية لإجراءات حماية المدنيين.

١٣ - وقد تضمنت ميزانية العملية المختلطة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ تقليصاً لعدد الأفراد النظاميين الذين أذن بهم مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٣ (٢٠١٢)، حيث تقلص العنصر

العسكري للعمليات من قوام أقصى قدره ٢٩٥ ١٩ فردا إلى قوام قدره ٢٠٠ ١٦ فردا، وتقلّص أفراد الشرطة من قوام أقصى قدره ٣ ٧٧٢ فردا إلى قوام قدره ٣١٠ ٢ فردا، وأفراد الشرطة المشكلة من قوام أقصى قدره ٢ ٦٦٠ فردا من قوام قدره ٣٨٠ ٢ فردا. وقد استمرت في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ عملية إعادة تشكيل العنصر العسكري وعنصر الشرطة. أما سرية النقل الثقيل التابعة للعمليات المختلطة، وقوامها ١٥٥ فردا عسكريا، فقد توقفت عن العمل في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وتمت إعادة أفرادها إلى أوطانهم في آب/أغسطس ٢٠١٤. وتعمل العملية المختلطة حاليا على خفض قوامها من الأفراد العسكريين بواقع ٢٠٠ من ضباط الأركان وضباط الاتصال والمراقبين العسكريين، حيث من المقرر أن يغادر ١٢١ منهم بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، و ٥٩ منهم بحلول آذار/مارس ٢٠١٥، والعشرون الباقون بحلول أيار/مايو ٢٠١٥. وعلاوة على التقليل الذي جاءت به الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، تم تخفيض عنصر الشرطة بواقع ٧٢٣ ضابط شرطة في أيار/مايو ٢٠١٤، فيما تم وضع توصيفات للمهارات المطلوبة وفق عمليات الاختيار المنقحة من أجل الوقوف على المهارات اللازمة للوافدين الجدد. كما غادرت منطقة البعثة في نهاية تموز/يوليه ٢٠١٤ وحدات الشرطة المشكلة الأربع التي تقرر إعادتها إلى أوطانها ضمن إطار عملية تبسيط البعثة، وذلك بالإضافة أيضا إلى ما نصّت عليه الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ من تقليص للأفراد.

١٤ - وسيّر العنصر العسكري في العملية المختلطة دوريات متنقلة وراجلة لتأمين نقاط التفتيش وحواجز الطرق الثابتة والمتنقلة، وحماية طرق الإمداد الرئيسية والقوافل المخصصة للعمليات بما فيها القوافل ذات الطابع اللوجستي والإداري، ودعم قوافل المساعدة الإنسانية. وظلّت العملية المختلطة تفتقر إلى الطائرات العسكرية اللازمة لتوفير قدرة النقل الجوي المتوسط الحجم لإجلاء المصابين والحالات الطبية. وهي قد استخدمت الأصول الجوية التجارية في أداء هذه المهام. وقد كان من المتوقع تخصيص ثلاث طائرات عمودية من طراز Mi-17 بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛ بيد أن البعثة ما تزال تنتظر الحصول على التصريح الأمني من حكومة السودان.

١٥ - وزادت شرطة العملية المختلطة من عدد دوريات بناء الثقة في مخيمات النازحين داخليا، والدوريات المُسيّرة بالاشتراك مع العنصرين العسكري والمدني في البعثة لتقييم الحالة الأمنية. وتم في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٣ التوقيع على مذكرة تفاهم بين شرطة العملية المختلطة وحكومة السودان من أجل إعادة ترتيب أولويات شرطة العملية المختلطة وتركيزها على مسألة إنشاء لجان عليا في الخرطوم وذلك بغرض تعزيز التعاون والعلاقات المهنية الوثيقة

مع الشرطة الحكومية. كما واصلت العملية المختلطة توفير خدمات بناء القدرات للشرطة الحكومية، ولا سيما ضمن مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومواجهة العنف الجنسي والجنساني.

١٦ - وعقدت العملية المختلطة اجتماعات في ولايات دارفور الخمس وفي الخرطوم، وأجرت حوارات مع المشردين داخليا ومنظمات المجتمع المدني والإدارة الأهلية وسائر القادة المحليين، ومع المسؤولين المحليين والحكوميين، والجماعات الشبابية النسائية، وذلك من أجل مناقشة التصورات ووجهات النظر فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور ونسق هذا التقدم. كما عُقدت اجتماعات وحلقات عمل لدعم أنشطة وآليات المصالحة التقليدية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات وقف الأعمال العدائية، وتوفير فضاءات لإجراء مناقشات بشأن المصالحة بين القبائل المتنازعة وحوارات فيما بين المزارعين ومجتمعات البدو الرُّحْل من أجل منع نشوب الصراعات بينها والاتفاق على تقاسم الموارد الطبيعية، ولتقديم الدعم اللوجستي والاستشاري والتقني من أجل الحيلولة دون المزيد من تفاقم النزاعات.

١٧ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار الاشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المتمردة، وحالات توتر بين القبائل، وزيادة في معدلات الجريمة، مما أثر تأثيرا كبيرا على السكان المدنيين، لا سيما في شمال دارفور ووسطها وجنوبها. وقد بلغت التوترات بين القبائل من الحدة ما جعل أحداثا بسيطة نسبيا تتطور وتؤدي إلى عدد كبير من الإصابات. وعادة ما تكون شرارة اندلاع هذه المواجهات خلافات أهلية سببها مظالم بشأن الأراضي والموارد ضمن بيئة تتسم فيها السلطة التقليدية والسلطة الحكومية بالضعف. أما القيود فيفرضها في كثير من الأحيان المسؤولون المحليون في المناطق التي تشهد أعمال عداوية مستمرة أو حديثة العهد بين الحكومية وقوات الحركات المسلحة. فقد سجلت العملية المختلطة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٣٧ حادث استيلاء على سيارات و ٩ حالات احتجاز لرهائن و ١٦٥٣ حادثة لصوصية و ٢٢ هجمة على موظفي الأمم المتحدة وأماكن عملها وأصولها، بما في ذلك العملية المختلطة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في دارفور.

١٨ - وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٤، دعت لجنة وقف إطلاق النار إلى عقد اجتماع بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية، حيث التزمت هذه الأخيرة بالشروع في عملية للتحقق من القوات وبتقديم مواقع قواتها إلى لجنة وقف إطلاق النار. وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وصلت كتيبة من مقاتلي حركة العدل والمساواة السودانية، قادمة

أساساً من الطينة وكورنوي في شمال دارفور، إلى الفاشر من أجل التحضير لإقامة مواقع إيوائها. هذا، وقد أصبحت الحركة ممثلة الآن تمثيلاً كاملاً في لجنة متابعة التنفيذ، ولجنة وقف إطلاق النار، واللجنة المشتركة.

١٩ - وقدّمت العملية المختلطة الدعم إلى الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وهي حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة والحركة السودانية من أجل العدل والمساواة - فصّل بشر، فيما يتعلق بتنفيذ العملية التقليدية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي تنفيذ الجيل الثاني من عملية السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للشباب المعرضين للتجنيد في الجماعات المسلحة أو الإجرامية أو للانخراط في الأنشطة الإجرامية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأطراف الموقعة التخطيط للبرنامج التقليدي لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لحركة التحرير والعدالة والحركة السودانية من أجل العدل والمساواة - فصّل بشر. وقامت العملية مسبقاً بتحديد المواد اللازمة لإقامة مواقع التسريح في شمال دارفور وجنوبها وغربها؛ غير أنّ الأطراف الموقعة لم تنته به من وضع الترتيبات للشروع في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٢٠ - وبالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، واصلت العملية المختلطة العمل على التخفيف من مخاطر التعرّض للمتفجرات في جميع أنحاء دارفور. وسهّل تدمير الذخائر غير المنفجرة عملية التحرك في تلك المناطق وأتاح إمكانية الوصول إليها، مما عزّز أنشطة كسب الرزق. وفاقّت العملية المختلطة في أدائها النواتج المقررة للأنشطة العامة في مجال تقييم إجراءات الألغام وإزالتها، وتدمير ذخائر الأسلحة الصغيرة، وتوعية المدنيين العائدين إلى دارفور، بمن فيهم النساء والأطفال، بخطور الألغام. ويعود الفضل في بلوغ هذه النتائج الأحسن إلى تنفيذ مفهوم جديد للعمليات ينطوي على استخدام المركبات المستأجرة والحراسة التي توفرها الجهات من غير الأمم المتحدة، مما يتيح الوصول إلى المناطق النائية التي لا تصلها العملية المختلطة بخدماتها، ومن ثم الوصول إلى المناطق التي كانت مغلقة أمام هذه الأنشطة.

٢١ - وواصلت العملية المختلطة كذلك العمل على تعزيز سيادة القانون في دارفور من خلال دعم جهاز قضائي مستقل ونظام للسجون يتيحان التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب، وتحسين تقديم الخدمات، وبناء ثقة الجمهور بنظام العدالة. وقد نُظّمت في جميع ولايات دارفور العديد من حلقات العمل والاجتماعات للقضاة والمدعين العامين والمحامين فيما يتعلق بإقامة العدل ومعايير المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة. وتم تيسير إقامة دورات لقضاة محاكم الأرياف بشأن المعايير الدولية لتحسين إقامة العدل من خلال

آليات العدالة التقليدية. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، دشنت مديرية السجون بحكومة السودان العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخرطوم العمل بخطة استراتيجية مدتها خمس سنوات للنهوض بالسجون في دارفور. وستوفر هذه الخطة خريطة طريق من أجل التنمية المستدامة للسجون.

٢٢ - وواصلت العملية المختلطة أنشطة الرصد والإبلاغ بشأن حقوق الإنسان والشواغل المتعلقة بالحماية، والتعاون مع الأطراف بشأن مدى امتثالها للترامتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفيما يتعلق بمسائل حماية الطفل، استمرت جهود تعزيز التعاون بين السلطات الحكومية وفريق الأمم المتحدة القطري على مسائل حماية الطفل، وذلك بالعمل من خلال ١٥ فريقاً عاملاً معنياً بحماية الطفل وعقد اجتماعات من أجل الدعوة لهذه المسائل، مما أسهم في تعزيز تولي زمام خطة حماية الطفل على الصعيد المحلي.

٢٣ - وإلى أن تحصل إذاعة العملية المختلطة على ترخيص البث، مازالت البعثة تنجز عملياتها الإذاعية وفق "حلّ الوصل الإذاعي" الذي وضعته حكومة السودان، مما يتيح لها البث لمدة ساعة واحدة مرتين في اليوم على الموجات القصيرة لإذاعة السلام في هذا البلد. بيد أن هناك مفاوضات جارية من أجل الحصول على خيار ملائم أكثر للبث بموجة إف إم. هذا، وقد شرعت العملية المختلطة والسلطة الإقليمية لدارفور في وضع الترتيبات التقنية والقانونية اللازمة لبث برامج إذاعية بصورة مشتركة. ومن شأن هذه المبادرة أن تمكن السلطة الإقليمية من الاستفادة من الهياكل الأساسية للعملية المختلطة، وتتيح للعملية في الوقت نفسه منبرا لبث برامج حية لمدة ثلاث ساعات يوميا في وقت الذروة.

جيم - مبادرات دعم البعثة

٢٤ - لم يتسن للعملية المختلطة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إنجاز ما كان مقررا من تشييد ٨ آبار و ١٣ موقعا لصب النفايات بصورة مراقبة، وذلك بسبب صعوبة الحصول على أراض من السلطات الحكومية. وقد شكلت الآبار التي تم تشغيلها مصدرا ثابتا للمياه ومكنت من تلبية احتياجات العملية. وستستمر العملية في التواصل مع السلطات الحكومية المحلية من أجل الحصول على أراض لمواقع الآبار المقررة.

٢٥ - وقامت العملية المختلطة بتشغيل ٧ طائرات من أصل ٩ طائرات ثابتة الجناحين، و ٢٢ طائرة من أصل ٢٥ طائرة ذات أجنحة دوارة كان من المقرر تشغيلها في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. كما قامت العملية المختلطة، في إطار عملية إعادة تشكيل وترشيد أصولها الجوية، بسحب طائرتين ثابتتي الجناحين (واحدة من طراز Lear Jet في كانون الثاني/يناير

٢٠١٤، والأخرى من طراز MD-83 في شباط/فبراير ٢٠١٤) وثلاث طائرات ذات أجنحة دوارة من الخدمة في آذار/مارس ٢٠١٤، الأمر الذي لم يؤثر على نوعية الخدمات المقدمة، بل أدى إلى انخفاض الاحتياجات من البترين والزيوت ومواد التشحيم. بيد أن استمرار عدم توافر ثلاث طائرات عسكرية تكتيكية متعددة الأغراض قد حدّ من قدرة العملية على تسيير دوريات جوية.

٢٦ - واستمرت العملية المختلطة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في مواجهة تحديات تعرقل تنفيذ برنامج عملها، بما في ذلك القيود المفروضة على العمليات وعلى استيراد المعدات والمواد. بالإضافة إلى ذلك، استمرت العملية المختلطة في مواجهة تحديات معينة في مجال توفير الدعم الذي يغطي منطقة العمليات الواسعة النطاق، وهي تحديات تتعلق بطرق الإمداد الطويلة والوعرة والهياكل الأساسية الضعيفة وإجراءات الشراء الطويلة والظروف البيئية الصعبة والحالة الأمنية غير المستقرة.

دال - التعاون الإقليمي بين البعثات

٢٧ - شاركت العملية المختلطة، من خلال مركز التحليل المشترك التابع لها، في اجتماعين للمنتدى الإقليمي المشترك الذي أنشئ للقيام بالاستعراض الدوري للتطورات الأمنية على طول الحدود المشتركة بين جنوب وشرق دارفور وجنوب كردفان وأبيي وجنوب السودان. وقد عُقدت في عنيتي بأوغندا اجتماعات مشتركة لتقييم الوضع الأمني عبر الحدود بين العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من جانب، وبين العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والقوة الأمنية المؤقتة لأبيي من جانب آخر. وعُقد في تموز/يوليه ٢٠١٣ اجتماع ثالث بين العملية المختلطة، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والقوة الأمنية المؤقتة لأبيي وممثلين عن مركز التحليل المشترك. وقد عُقدت هذه الاجتماعات بغرض تبادل الإحاطات الإعلامية عن الوضع الأمني العام في كل منطقة والتحديات التي تواجهها البعثات الإقليمية وعن إنشاء آلية مؤسسية إقليمية لتبادل المعلومات. وقد أتاحت هذه الاجتماعات الفرصة لتبادل المعلومات وقت وقوع الأحداث فعلا من خلال مسؤولي التنسيق، ولمناقشة كيفية ووتيرة عقد اجتماعات للتحليل الأمني عبر الحدود في المستقبل. وقد تسنى أيضا من خلال هذه التفاعلات تحديد المسائل الاستراتيجية التي تخص البعثة والاتجاهات التي تؤثر على جميع البعثات الإقليمية في الأجل القصير، وأثرها على تنفيذ الولاية.

٢٨ - وقد أرسلت العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ستة من أفراد الأمن المدنيين إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفرد أمن مدنياً واحداً إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وفرد أمن مدنيين إلى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وأرسلت العملية المختلطة أيضاً ٤٠ من أفراد قوات المشاة إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان كدفعة مقدمة في الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤، ثم أرسلت ٢٨٤ فرداً إضافياً من قوات المشاة اعتباراً من ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، ليصل المجموع إلى ٣٢٤ فرداً في أيار/مايو ٢٠١٤، وذلك في إطار ترتيبات التعاون الإقليمي للمساعدة في إنشاء أقسام أمنية في البعثة وفي تدريب أفراد الأمن.

٢٩ - وأرسلت في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، ٢٧ مركبة منها ١٤ حافلة صغيرة، و ١١ مركبة للأغراض العامة، ومركبة مصفحة واحدة، ورافعة شوكية واحدة (٣ أطنان) إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي لتلبية احتياجاته من المركبات.

هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري

٣٠ - تعاونت العملية المختلطة مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل وضع الإطار الاستراتيجي المتكامل المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ باستخدام نهج تعاوني متكامل. وتتسق مجالات التركيز الاستراتيجي المنصوص عليها في هذه الوثيقة مع الأولويات الاستراتيجية لدارفور، الواردة في قرار مجلس الأمن ٢١٤٨ (٢٠١٤). وسوف يظل الإطار الاستراتيجي المتكامل الآلية الرئيسية المتبعة في التخطيط للمبادرات المشتركة بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري وفي تنفيذها ورصدها.

٣١ - ويظل المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في السودان حلقة الوصل الرئيسية بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري. فهو يحافظ على الصلة مع دوائر العمل الإنساني الأوسع نطاقاً، ويعمل عن كثب مع الممثل الخاص المشترك على تعزيز أوجه التآزر والتعاون بين العملية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة والترويج لنهج قائم على توحيد عمل الأمم المتحدة في دارفور. ومن خلال المجموعة المعنية بالحماية في دارفور، واصلت العملية المختلطة التحقيق في الحوادث المتعلقة بحماية المدنيين ورصد عمليات العودة الطوعية من خلال إيفاد بعثات منتظمة لتقصي الحقائق في مواقع العائدين. بالإضافة إلى ذلك، أوفدت بعثات مشتركة لتقييم الحماية وتقصي الحقائق.

٣٢ - ووضعت سبعة برامج بالاشتراك مع الفريق القطري من أجل بناء قدرات الشرطة السودانية وخفارة المجتمعات المحلية، وذلك عملاً بمذكرة التفاهم المبرمة بين العملية المختلطة

ووزارة الداخلية بشأن تطوير الشرطة. وتشجع العملية المختلطة نظيرها الوطني على تعيين أعضاء في لجان تطوير الشرطة على كل من الصعيد الوطني والمحلي وصعيد الولاية وذلك من أجل تيسير تنفيذ هذه البرامج. كما تُبذل الجهود في الوقت الراهن أيضا لتحسين فعالية أطقم حراسة الوكالات الإنسانية وأثرها.

٣٣ - وواصلت العملية المختلطة المشاركة في اجتماعات التنسيق على الصعيدين الوطني والميداني، المعنية بالشؤون الإنسانية والتنمية، والتي تهدف إلى استعراض الحالة الإنسانية في دارفور عموما، وتقييم التقدم المحرز نحو إيصال المعونة الإنسانية وجهود إعادة الإعمار الهادفة إلى تلبية احتياجات الفئات الضعيفة من السكان وتعزيز القدرات الوطنية أو المحلية. وقد عُقدت اجتماعات تنسيق شهرية بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري سواء على مستوى القيادة العليا أو الفريق العامل المشترك بغية تأمين الأخذ بنهج متكامل في تقديم الدعم إلى السلطة الإقليمية لدارفور. ولا يزال التنسيق الثلاثي يشكل آلية رئيسية تجمع بين كبار ممثلي الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تعزيز التعاون بين أعضائها بشأن دعم العملية المختلطة.

٣٤ - وواصلت العملية المختلطة التعاون والتنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتيسير عملية سلام دارفور، الذي يقوم على ثلاث دعائم تُنفذ بشكل متزامن: (أ) تقديم الدعم إلى الأطراف الموقعة في تنفيذ وثيقة الدوحة؛ (ب) العمل مع حكومة السودان ومع الحركات المسلحة غير الموقعة من أجل التشجيع على الدخول في مفاوضات؛ (ج) تقديم الدعم للحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور.

٣٥ - وواصلت الآلية المشتركة للدعم والتنسيق في أديس أبابا تزويد إدارة السلام والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي بالتقارير التحليلية المنتظمة والبيانات والإحاطات الإعلامية عن الأنشطة الأمنية والسياسية والإنسانية والتطورات المتعلقة بالعملية المختلطة وبارفور، والعمل بمثابة منتدى لمناقشة المتطلبات التقنية والتشغيلية. بما في ذلك وضع صيغة نهائية لإطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتيسير عملية سلام دارفور. وعقدت جلسات إحاطة إعلامية شهرية لممثلي السلك الدبلوماسي في أديس أبابا، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، لإطلاعهم على أنشطة العملية المختلطة وإنجازاتها والتحديات التي تواجهها، وللتأكد من دعمهم المستمر.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: عملية السلام

٣٦ - يتمثل الهدف من أنشطة عنصر عملية السلام في تقديم الدعم إلى الأطراف الموقعة على تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. فقد واصل الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين في تقديم الدعم إلى الأطراف في جهودها الرامية إلى تحقيق سلام شامل للجميع، ودخل في حوار مع الحركات التي ظلت خارج العملية في مسيرة السلام. أما العملية المختلطة فقد استمرت، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين والمجتمع المدني، في تيسير الجهود الجماعية الرامية إلى تطوير القدرات التقنية للسلطة الإقليمية لدارفور من أجل تعزيز فعاليتها.

٣٧ - وكان من الأنشطة الهامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الإطلاق الرسمي في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤ للحوار والتشاور الداخلي في دارفور، واللجنة التنفيذية المعنية بهذا الحوار والمكونة من ١٧ عضواً. وقد أنيطت بهذه اللجنة مهمة قيادة العملية وكفالة الملكية المحلية والشمول والشفافية. علاوة على ذلك، افتتحت السلطة الإقليمية لدارفور في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ أعمال لجنة العدل وتقصي الحقائق والمصالحة على النحو المنصوص عليه في وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. وهى اللجنة المنوط بها تقييم الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور، وتعويض الضحايا ومعالجة مسألة الإفلات من العقاب في إطار عملية أوسع نطاقاً لبناء السلام والمصالحة. وقد أنشئت في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، لجنتان للعدل وتقصي الحقائق والمصالحة، هما لجنة العدل التي تضم ٢٢ عضواً ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة التي تضم ٢٦ عضواً.

٣٨ - واستمر كبير الوسطاء المشترك في تيسير البحث عن تسوية سياسية شاملة من خلال الحوارات المكثفة مع أطراف النزاع. وتحقيقاً لهذه الغاية، شجع كبير الوسطاء المشترك حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة على وقف أعمال القتال والدخول في مفاوضات سلام مباشرة. وتم بواسطة كبير الوسطاء المشترك تنظيم عدة اجتماعات بين قادة الحركات المسلحة غير الموقعة والقيادة العليا لمفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

٣٩ - وواجه كبير الوسطاء المشترك تحديات شتى في إطار اضطراره بهذه الجهود خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من بينها انعدام الثقة بين الطرفين، واقتتار الحركات المسلحة إلى المرونة في شروطها من أجل إجراء مفاوضات مباشرة. وقد استمرت الحركات المسلحة في العمل جنباً إلى جنب مع الجيش الشعبي لتحرير السودان - جناح الشمال الموالي لجنوب السودان تحت راية الجبهة الثورية السودانية. وعقب إعلان الرئيس السوداني عمر البشير عن

إجراء حوار الوطني في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، حيث كبير الوسطاء المشترك الحركات المسلحة على اغتنام الفرصة والمشاركة في هذا الحوار من أجل عرض قضيتهم على الحلّ وفق نهج متكامل لحل النزاعات ومواجهة المشاكل الأخرى التي تواجه السودان.

٤٠ - هذا، ولاتزال عملية تنفيذ بعض أحكام وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور تواجه تحديات بسبب الافتقار إلى الشمولية وبطء وتيرة التنفيذ. ولم تحقق الترتيبات الأمنية النهائية، على سبيل المثال، التقدم السريع الذي كان متوقعا رغم التوصل إلى اتفاق بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة بشأن دمج ثلاث كتائب من مقاتلي الحركة السابقين في صفوف القوات المسلحة السودانية والشرطة.

الإنجاز المتوقع ١-١: تنفيذ السلطة الإقليمية لدارفور لأحكام وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، وذلك بالتعاون مع حكومة السودان، وإشراك جميع الجهات المعنية الرئيسية من أهالي دارفور في عملية السلام

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

١-١-١ قيام الحركات الرئيسية غير الموقعة باعتماد وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور باعتبارها اتفاقا شاملا

لم يتم التوصل إلى اتفاق شامل. بيد أن كبير الوسطاء المشترك يواصل جهوده من أجل ضم الحركات غير الموقعة وذلك عن طريق إجراء مشاورات وعقد اجتماعات وتنظيم حلقات عمل مع زعماء الحركات غير الموقعة؛ فضلا عن عقد اجتماعات مع الزعماء الإقليميين؛ وإشراك رئيس الاتحاد الأفريقي ومفوض السلام والأمن بالاتحاد. وقد أتاححت المداولات التي أجريت أثناء الاجتماعات والمشاورات وحلقات العمل للحركات وللكبير الوسطاء الفرصة للتفكير في الدعوات الموجهة من مجلس الأمن بالأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي والداعية إلى التواصل في إطار وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور

٢-١-١ قيام الرئيس بتعيين أعضاء الجهاز التنفيذي للسلطة الإقليمية لدارفور ومجلس السلطة الإقليمية لدارفور، (٢٠١٣/٢٠١٢: الجهاز التنفيذي ١٥، المجلس ٤٢؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: الجهاز التنفيذي ٣، المجلس ٢٥)

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-٣-١ إجراء حوار ومشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور دون وقوع أي حوادث أمنية أو تهديدات أو انتهاكات لحريات المشاركين أو أي حالات تدخل	يجري التحضير لإجراء حوار ومشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور. وقد تم وضع المذكرة المفاهيمية واستراتيجية الاتصال وخريطة الطريق ووافق عليها الميسرون (العملية المختلطة في دارفور، قطر، والاتحاد الأفريقي). وأنشئت لجنة مكونة من ١٧ عضواً لقيادة العملية وضمان الملكية المحلية والشمول والشفافية، وتم تدشينها رسمياً في أيار/مايو ٢٠١٤ خلال احتفال استضافته العملية المختلطة في الفاشر
١-١-٤ قيام أطراف النزاع بإدماج الشواغل المتعلقة بالأطفال في عملية السلام واتفاقات السلام، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراراته ١٣١٤ (٢٠٠٢) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)	وقعت حركة العدل والمساواة على اتفاق سلام مع حكومة السودان في نيسان/أبريل ٢٠١٣. والتزمت بالفقرتين ٣٤١ (ثامنا وتاسعا) من المادة ٦٣ من وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. وواصلت العملية المختلطة دعم تنفيذ القرارات ذات الصلة. و تم تدريب ما مجموعه ٢٥ من قادة حركة العدل والمساواة على مراعاة حقوق الطفل وحماية الطفل خلال الفترة المشمولة بالتقرير

الناتج المقرر	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم ٦ مشاورات رفيعة المستوى مع الأطراف الموقعة من أجل تيسير تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور وأي اتفاقات لاحقة، ولا سيما فيما يتعلق بأداء السلطة الإقليمية لدارفور والمؤسسات المرتبطة بها	٦ عُقدت اجتماعات تشاورية رفيعة المستوى مع السلطة الإقليمية لدارفور على النحو التالي: (أ) ٣ اجتماعات مع العملية المختلطة بشأن المسائل التي يمكن أن تؤثر على سير عمل السلطة الإقليمية؛ (ب) ٣ اجتماعات مشتركة بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن تنفيذ استراتيجية تنمية دارفور ورصد هذا التنفيذ ومتابعته وتقديم الدعم المشترك إلى حكومة السودان والسلطة الإقليمية لدارفور

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم ٦ دورات استشارية مع المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين بشأن الأولويات والتحديات المتعلقة بتنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور	١٠	عقدت اجتماعات استشارية مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ والاتحاد الأفريقي ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)؛ ولجنة متابعة التنفيذ؛ والوزير البريطاني لشؤون أفريقيا؛ والسلك الدبلوماسي في الخرطوم؛ ووكالات الاتحاد الأوروبي في بروكسل؛ ووفود من وزارات الخارجية في كل من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، لاستعراض التقدم المحرز والتحديات الناشئة في دارفور وأثرها على وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. وتم توسيع نطاق المشاورات لتشمل عددا من الشركاء أكبر مما كان مقررا من أجل حشد ضغط مكثف واسع النطاق على الأطراف الموقعة بغية حتى تفي بالتزامها المعلن بتنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور
تنظيم مشاورات فصلية مع حكومة السودان ومع الحركات الموقعة والاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين والدوليين بشأن التقدم المحرز في عملية الوساطة	١٦	عقدت اجتماعات مع حكومة السودان والزعماء الإقليميين (تشاد وجنوب السودان وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة)، والشركاء الدوليين (مبعوثي كل من قطر وجامعة الدول العربية المعتمدين لدى إثيوبيا)، والنظر في الاتحاد الأفريقي ومع الحركات غير الموقعة، من أجل بحث عملية السلام وتشجيع الحركات غير الموقعة على المشاركة في المفاوضات المباشرة مع حكومة السودان على أساس وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور
تقديم ٤ تقارير من الأمين العام إلى مجلس الأمن ومن رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي	٦	قدمت عدة تقارير من بينها ٤ تقارير فصلية إلى مجلس الأمن وتقريران إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم ٦ اجتماعات تشاورية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومع حكومة قطر والأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور بشأن إقامة حوار ومشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور	٤	عُقدت اجتماعات تشاورية بشأن إقامة حوار ومشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور لمناقشة التقدم المحرز وتحديد الخطوات التالية من أجل إقامة حوار وإجراء مشاورات
تنظيم ٦ مشاورات رفيعة المستوى مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتيسير عملية سلام دارفور	٦	عُقدت اجتماعات لتعزيز الاتصال والتيسير مع رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والسلك الدبلوماسي، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، التي تتخذ من أديس أبابا مقرا لها. بالإضافة إلى ذلك، عُقد اجتماع مع رئيس الاتحاد الأفريقي والحركات غير الموقعة لتيسير عملية سلام دارفور
تنظيم ٤ حلقات عمل لبناء القدرات لصالح الحركات الموقعة من أجل تيسير تحولها إلى أحزاب سياسية على النحو المتوخى في وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور	لا	لم تُعقد حلقات العمل لبناء القدرات، بسبب الافتقار إلى تمويل من خارج الميزانية
تنظيم ٢٠ اجتماعا لعقد مشاورات مع منظمات المجتمع المدني ومع المشردين داخليا وقادة المجتمعات المحلية والمسؤولين الحكوميين في ولايات دارفور الخمس، بشأن المشاركة الشاملة في عملية السلام	٥١	عقدت اجتماعات تشاورية في ولايات دارفور الخمس وفي الخرطوم (١٩ في شمال دارفور، و ٦ في جنوب دارفور، و ١٠ في غرب دارفور، و ٦ في وسط دارفور، و ٥ في شرق دارفور، و ٥ في الخرطوم) مع قادة المشردين داخليا ومنظمات المجتمع المدني والآليات الحكومية لمتابعة تنفيذ وثيقة الدوحة، وممثلين عن الإدارة المحلية وغيرهم من القادة المحليين، ومسؤولين حكوميين، وممثلين عن مجموعات الشباب والنساء وقدماء المحاربين لمناقشة التصورات ووجهات النظر فيما يتعلق بالتقدم المحرز ووتيرة تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. ويمكن أن تُعزى الزيادة في عدد الاجتماعات إلى المشاورات التي أجريت على مستوى المجتمع المحلي أثناء القيام ببعثات ميدانية وخلال الزيارات لمخيمات المشردين داخليا

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم حلقتي عمل خمسين مسؤولاً من مسؤولي السلطة الإقليمية لدارفور بشأن الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية في وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور؛ و ٥ حلقات عمل لمائة إعلامي بشأن القضايا الجنسانية وأهمية مشاركة المرأة في عملية السلام في جميع ولايات دارفور	٦	تم تنظيم عدة حلقات عمل، بما في ذلك حلقتنا عمل لـ ٥١ من كبار المسؤولين في السلطة الإقليمية لدارفور و ٤ حلقات عمل لـ ٩٩ من العاملين في وسائل الإعلام. ولم تُعقد حلقة عمل إعلامية واحدة نتيجة لإعادة ترتيب أولويات أنشطة التوعية الجنسانية في العملية
توفير الدعم السكرتاري فصليا إلى لجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور لرصد وتقييم تنفيذ الوثيقة	٣	وفرت العملية المختلطة دعماً سكرتارياً للاجتماعات السادس والسابع والثامن للجنة متابعة التنفيذ
الاضطلاع بأنشطة للتوعية المجتمعية تشمل ٨ حلقات عمل مواضيعية للمشردين داخليا، والشباب، والجماعات النسائية وقادة المجتمعات المحلية؛ و ٣ مناقشات؛ و ١٠ أنشطة خاصة بالمرح/الدراما؛ و ١٠ أنشطة رياضية؛ و ١٥ حفلا موسيقيا؛ ونشاطين عامين من أنشطة "اليوم المفتوح"؛ و ٥ مناسبات خاصة/ثقافية تنطوي على توزيع مواد تتضمن رسائل إعلامية وهدايا مجانية؛ و ٢٥ نشاطا لتوزيع هدايا مجانية (تُقدّم فيها مثلا قمصان قصيرة الكُمّين وقبعات وأقلام)،	٤	عقدت حلقات عمل مواضيعية في مخيمات المشردين داخليا عن دور الزعماء الدينيين ودور المرأة في وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور
	٤	أجريت مناقشات مباشرة من الجامعات في دارفور
	٦	تم الاضطلاع بأنشطة خاصة بالمرح/الدراما عن إصلاح السجون، ووثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور و يوم الأمم المتحدة (في مخيم أبو شوك للمشردين داخليا)

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
	١٧	تم الاضطلاع بأنشطة للتوعية المجتمعية، تشمل ٩ أنشطة رياضية (مباريات لكرة القدم، والكرة الطائرة، وسباقات خيول ٩ مع الشباب في المخيمات؛ ونشاطين عامّين من أنشطة "اليوم المفتوح"؛ و ٦ مناسبات خاصة، معظمها عبارة عن حفلات موسيقية لدعم عملية السلام. وتم توزيع مواد إعلامية في جميع مناسبات التوعية المجتمعية
القيام بحملات إعلامية لإبراز أنشطة العملية المختلطة، بما في ذلك ٥ إعلانات خدمة عامة تبث على التلفزيون مدة كل واحد منها ثلاثون ثانية؛ و ١٠ أشرطة فيديو باستعمال تقنية ("B-roll") تتضمن أخبار الدعم الرئيسية تُنشر في وسائط الإعلام الدولية والمحلية؛ و ٥٢ حلقة (أسبوعية) مدة كل منها ثلاثون دقيقة من مسلسل درامي إذاعي عن جهود بناء السلام؛ و ٥ برامج إذاعية على الهواء ورسائل ترويجية تُذاع مباشرة عبر محطات الإذاعة في الولايات عن أنشطة بناء السلام وأنشطة التوعية؛ و ٥٠ من البرامج الإخبارية الإذاعية ذات الاهتمام الإنساني التي تتعلق بعملية السلام للبث على موجات إذاعة الأمم المتحدة باللغتين الإنكليزية والعربية؛ و ١٠ إعلانات خدمة عامة إذاعية مختلفة؛ و برامج مجلة إذاعية مدة كل واحد منها ساعة واحدة بُثت مرتين يوميا على موجات إذاعة السلام في السودان؛ ومجلة شهرية تتناول مواد إخبارية وقصصا تغطي اهتمامات إنسانية؛ و ٥٢ نشرة إخبارية أسبوعية؛ ومجلتان سنويتان؛ ومجموعة مواد إعلامية عن العملية المختلطة؛ وملف واحد عن العملية المختلطة؛	لا يوجد	لم تُبث أي إعلانات للخدمة العامة في التلفزيون تم انتاج نشرات إخبارية للتحميل على شبكة يونيفيد بشأن المواضيع التالية: مؤتمر المصالحة في دارفور؛ الإحاطة الإعلامية لمجلس الأمن؛ زيارات نائب الممثل الخاص المشترك إلى مخيمات المشردين؛ الهجوم على حفظة السلام؛ إدانة الممثل الخاص المشترك للهجوم وزيارته للمصابين؛ والمؤتمر الصحفي في دارفور
	٤٨	حلقة أُنتجت من مسلسل درامي إذاعي عن بناء السلام
	٧	برامج بث حي
	٥٤	قصة إنسانية بثت باللغتين الإنكليزية/العربية على إذاعة الأمم المتحدة
	١٣	إعلانا للخدمة عامة لبثها عبر الإذاعة المحلية
	٣٥٦	ساعة برامج إذاعية بعنوان "ياللا نبي دارفور" بُثت مرتين يوميا، عبر موجات إذاعة راديو السلام المحلية في السودان
	١٢	نشرة إخبارية منتظمة، طُبعت باللغتين الإنكليزية والعربية
	٦	طبعت أصدرتها العملية المختلطة كل شهرين باللغتين الإنكليزية والعربية من مجلة صوت دارفور

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
و ٤٠ لافتة لأحداث/حملات؛ و ٢٠ ملصقا مواضيعيا و ١٠٠ لافتة مصورة؛ و ٦ كتيبات مواضيعية وكتاب واحد مصور؛ وروزنامتان سنويتان (مكتبية وجدارية) وحاسوب مكتبي منظم؛ ومشروعان للصور الفوتوغرافية في إطار التوعية؛ و ٥ معارض للصور الفوتوغرافية؛ و ١٥٠٠ صورة عالية الجودة	لا	لم تصدر مجلات سنوية؛ وأصدرت العملية المختلطة كتابين مصورين بدلا من المجلات السنوية
	١	مجموعة مواد إعلامية عن العملية المختلطة
	١	ملف واحد عن العملية المختلطة
	٢٦	لافتة/ملصقا مواضيعيا منفصلا
	٥٠	لافتة مصورة لإذكاء الوعي
	٥	كتيبات مواضيعية عن العمل الفني
	٢	كتابان مصوران
	١	روزنامة سنوية للعملية المختلطة لعام ٢٠١٤ في ثلاثة أشكال
	٢	معرضان للصور
	٤ ٢٦١	صورة عالية الجودة بشأن مختلف المواضيع
نشر آخر التطورات يوميا على الموقع الشبكي للعملية المختلطة، وعقد جلسات إحاطة صحفية شهرية، وتقديم ١٧٥ مادة إخبارية إعلامية متعلقة بالبعثة للصحافة عن الأنشطة المنفذة دعما لولاية العملية	٣٦٥	تحديثا يوميا على الموقع الشبكي للعملية المختلطة
	١٢	جلسة إحاطة صحفية شهرية
	٣١	نشرة وبيانا صحفيا
	٢٠	إحاطة إعلامية
	١١	نشرة صحفية
	٤٥	تصريحا صحفيا
	٢١	مذكرة إعلامية

العنصر ٢: الأمن

٤١ - ساهم عنصر الأمن في العملية المختلطة في تحقيق استقرار الأوضاع الأمنية اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المحتاجين في جميع أنحاء دارفور في أمان وفي الوقت المناسب. وقامت لجنة وقف إطلاق النار برصد امثال الأطراف الموقعة لالتزاماتها بموجب

اتفاق وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية النهائية الواردة في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وبالتحقق من هذا الامتثال. ولم تسجل أي انتهاكات لوقف إطلاق النار.

٤٢ - وقدمت العملية المختلطة، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز السلام على المستوى الشعبي، بصرف النظر عن حالة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، فقد قدمت الدعم للآليات التقليدية لتسوية النزاع والمصالحة، وكذلك لأنشطة بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في دارفور في مجال إدارة النزاع وتسويته. وقد ساعدت حلقات العمل والاجتماعات والمؤتمرات المتعلقة بفض النزاعات والمصالحة التي عقدت على نطاق ولايات دارفور الخمس على تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات القبلية (والنزاعات بين المزارعين والبدو) وعلى تبين التدخلات المحتملة وأفضل الوسائل للحد من النزاعات القبلية والحلول الممكنة التي تحقق السلام الدائم. وشرعت العملية المختلطة في تنفيذ مشروع بناء القدرات وبناء السلام الذي تموله حكومة اليابان بالاشتراك مع مجلس تنمية البدو. ويتضمن المشروع حفر وإصلاح ١٠٠ من عيون المياه الطبيعية. وسيسعى المشروع إلى زيادة الوصول إلى الموارد المائية وجعلها متاحة للمجتمعات الرعوية والحد من النزاعات بين الرعاة والمزارعين.

٤٣ - وتدهورت الحالة الأمنية في بعض أجزاء منطقة العمليات نتيجة للاشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المتمردة، وللتوترات بين القبائل وتزايد الإجرام، مما أدى إلى تشريد الآلاف من الأشخاص. ونظمت العملية المختلطة حلقات عمل بشأن مبادرات تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ واستراتيجيات إشراك المرأة في الآليات التقليدية للوساطة؛ ودور الإدارة الأهلية على النحو الوارد في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ وأحكامها المتصلة بالقضايا الجنسانية.

٤٤ - وساهم العنصر العسكري للعملية المختلطة في توفير الأمن من خلال الدوريات الثابتة والمتنقلة في المناطق ذات المخاطر العالية وذلك من أجل ردع العنف، وحماية المدنيين ومساعدة الوكالات الإنسانية ووكالات التنمية وكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وواصل عنصر الشرطة أيضا تعزيز العلاقات بين المشردين داخليا والمجتمعات المحلية الأخرى وبناء قدرات أفراد الشرطة السودانية للتأكد من حماية المخيمات. وما زالت العملية المختلطة تفتقر إلى ما يلزم من المروحيات العسكرية وهي قد استخدمت العتاد الجوي التجاري للاضطلاع بعمليات إجلاء الضحايا والإجلاء الطبي. وقد كان من الممكن لهذه المروحيات العسكرية أن تتيح للعملية المختلطة تنفيذ مهام عسكرية خاصة والقيام بعمليات الاستطلاع الجوي والدوريات الحازمة البعيدة المدى لبناء الثقة.

٤٥ - وفيما يتعلق بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، تمثلت الأولوية الرئيسية للعملية في الإعداد لتنفيذ عمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج التقليدية للحركات الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (حركة العدل والمساواة السودانية وحركة التحرير والعدالة) وتنفيذ الجيل لثاني من ممارسات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج للشباب المعرضين لمخاطر التجنيد في الجماعات المسلحة أو الجماعات الإجرامية أو الضالعين في أنشطة إجرامية. وقامت العملية مسبقاً بتحديد المواد اللازمة لإقامة مواقع التسريح في شمال دارفور وجنوبها وغربها؛ بيد أن الأطراف الموقعة لم تفرغ بعد من وضع ترتيبات بدء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبموجب الرؤية والإطار الاستراتيجي المشتركين بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بتنفيذ وثيقة الدوحة، اشتركت العملية المختلطة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إقامة ثلاثة مشاريع كثيفة العمالة على صعيد المجتمع المحلي وقامت بتنفيذها، وفي عقد حلقات عمل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأقسام الفنية الأخرى بالعملية، لبناء قدرات لجنة التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في السودان ولجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور والحركات الموقعة لتعزيز قدرتها على تخطيط وإدارة أنشطة التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج التقليدية والجيل الثاني من هذه الأنشطة في دارفور .

الإنجاز المتوقع ٢-١: تهيئة بيئة مستقرة وآمنة في دارفور

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-١-١ انخفاض عدد الحوادث المتصلة بالذخائر غير المنفجرة (٢٠١١/٢٠١٢: ٢١؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٦؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣)	٣١ حادثة متصلة بالذخائر غير المنفجرة تم تسجيلها. ويمكن عزو الزيادة في عدد الحوادث إلى تصاعد العنف في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير
٢-١-٢ انخفاض عدد الوفيات في صفوف المدنيين نتيجة النزاعات الطائفية (العرقية أو القبلية) (٢٠١١/٢٠١٢: ٥٠؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٥؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٥)	تسجيل ١٠٥٩ حالة وفاة في صفوف المدنيين نتيجة النزاعات الطائفية (العرقية أو القبلية). ونجحت معظم الوفيات عن الاشتباكات بين قبيلتي السلامات والمسيرية (٣٤٤) في رهد البردي (جنوب دارفور)، وفي أم دخن في محلية مكجر وبنديسي في وسط دارفور وبين المعالية والرزيقات (٥٤٧)، وكان معظمها في شرق دارفور (مخيمات الضعيف وأبو كارينكا وعديلة وأبو جابرة)

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-٣ انخفاض عدد القتلى من المدنيين الذين سقطوا ضحايا النزاع المسلح بين الأطراف (٢٠١١/٢٠١٢: ٤٦٢؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٢٥؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٢٠)	تم تسجيل ٢١٢ قتيلا من المدنيين الذين سقطوا ضحايا النزاع المسلح بين الأطراف وزادت الأنشطة القتالية زيادة كبيرة بعد تدفق قوات الدعم السريع من شمال كردفان، وجنوبها إلى دارفور في منتصف شباط/فبراير ٢٠١٤، كجزء من الحملة العسكرية السودانية "عملية الصيف الحاسم" ضد الحركات المسلحة غير الموقعة
النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
عقد اجتماعات كل أسبوعين للجنة وقف إطلاق النار واللجان الفرعية لوقف إطلاق النار على مستوى القطاع، لمناقشة المسائل المتصلة بانتهاكات اتفاقات السلام ذات الصلة، وإعادة انتشار القوات والترتيبات الأمنية، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، مع إيلاء الأولوية للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة؛ وحل المنازعات بين الأطراف الموقعة على الاتفاق؛ وتحديد المسائل التي ينبغي إبلاغ اللجنة المشتركة بها	٥ اجتماعات للجنة وقف إطلاق النار عقدت في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وفي ٣ و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ وفي ١٨ و ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤ في أمانة اللجنة الموجودة في الفاشر. ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات المعقودة كل أسبوعين إلى عدم حدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار وإلى أن الاجتماعات غير إلزامية ولا تعقد إلا بناء على طلب من قائد القوة وحسبما يستجد من حالات. ونظرا لأن جميع اجتماعات اللجنة يتعين أن يرأسها قائد القوة، وفقا لوثيقة الدوحة، فإن أي اجتماع لم يعقد برئاسة قائد القوة لم يدرج في عدد الاجتماعات، بما في ذلك اجتماعات لجنة وقف إطلاق النار المعقودة على المستوى القطاعي
توفير الخدمات الأمنية في جميع أنحاء منطقة البعثة لفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية والإنسانية الدولية والوطنية، والمنظمات المعنية بعملية إعادة الإعمار والتنمية، بما في ذلك توفير الحماية وتقديم إحاطات أمنية ودعم عمليات الإجلاء	نعم تم توفير ١٦ ٠٤٤ يوما من أيام عمل الجنود للاضطلاع بالخدمات الأمنية لفريق الأمم المتحدة القطري للمنظمات غير الحكومية على النحو التالي: (أ) الحراسة: ١٥ ٨٢٠ يوما من أيام عمل الجنود؛ و (ب) الإجلاء: ٢٢٤ يوما من أيام عمل الجنود. وأجري إجلاء عملياتي واحد في جنوب دارفور في تموز/يوليه ٢٠١٣. وقدمت إحاطات أمنية إلى فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية حسب الاقتضاء

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات		
٢٥٥ ٥٠٠ يوم من أيام عمل الجنود توفرها ٤ وحدات احتياطية بحجم سرية تابعة للقوة/القطاع جاهزة للتدخل في جميع أنحاء منطقة البعثة (١٧٥ فرداً في كل سرية من السرايا الأربع لمدة ٣٦٥ يوماً)	١٨٩ ٤٣٥ يوماً من أيام عمل الجنود (١٧٣ فرداً × ٣ وحدات احتياطية بحجم سرية تابعة للقوة/القطاع × ٣٦٥ يوماً) تم توفيرها للتدخل في جميع أنحاء منطقة البعثة. ويعزى انخفاض الناتج إلى أن الجيش توفرت لديه ٣ وحدات احتياطية بحجم سرية تابعة للقوة/القطاع بدلا من الوحدات الاحتياطية الأربع المقررة		
٢٦ ٢٨٠ يوماً من أيام عمل الجنود توفرها سرية المقر لكفالة خدمات أمنية ثابتة لمقر العملية المختلطة وخدمات المرافقة لكبار المسؤولين الإداريين والزائرين من كبار الشخصيات (٣٦ جندياً لكل فريق، لفريقيين لمدة ٣٦٥ يوماً)	٤٣ ٤٤١ يوماً من أيام عمل الجنود تم توفيرها لتقديم خدمات الأمن الثابت لمقر العملية وخدمات المرافقة لكبار المسؤولين الإداريين وكبار الزوار. ويعزى ارتفاع عدد أيام عمل الجنود إلى الزيادة في عدد زيارات كبار الشخصيات والوفود الرفيعة المستوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير		
١ ٢٦١ ٤٤٠ يوماً من أيام عمل الجنود لتسيير دوريات متنقلة وراجلة. ويمكن أن يعزى انخفاض عدد أيام عمل الجنود إلى سوء حالة الطرق خلال موسم الأمطار ونقل الكتيبة الرواندية ٣٩ والكتيبة النيجيرية ٤١ وإعادةتهما إلى الوطن	١ ٢٤٦ ٨٤٨ يوماً من أيام عمل الجنود لتسيير دوريات متنقلة وراجلة. ويمكن أن يعزى انخفاض عدد أيام عمل الجنود إلى سوء حالة الطرق خلال موسم الأمطار ونقل الكتيبة الرواندية ٣٩ والكتيبة النيجيرية ٤١ وإعادةتهما إلى الوطن		١ ٢٦١ ٤٤٠ يوماً من أيام عمل الجنود لتسيير دوريات متنقلة وراجلة من أجل كفالة سلامة وحماية المدنيين؛ ورصد حدة التفاعلات، ووضع وقوام وتحركات جميع القوات المشاركة في النزاع في دارفور، والتحقق من ذلك؛ وضمان أمن المراقبين (٣٦ جندياً لكل دورية لثلاث دوريات لكل موقع من مواقع الأفارقة الـ ٣٢ لمدة ٣٦٥ يوماً)
٨٤٠ ٩٦٠ يوماً من أيام عمل الجنود لتوفير تدابير أمنية ثابتة ودعم إداري ولوجستي في مواقع الأفارقة (٧٢ جندياً لكل موقع من مواقع الأفارقة الـ ٣٢ لمدة ٣٦٥ يوماً)	٨٩٣ ٥٢٠ يوماً من أيام عمل الجنود تم توفيرها. ويمكن أن يعزى ارتفاع عدد أيام عمل الجنود إلى توفير الأمن الثابت والدعم اللوجستي والإداري في ٣٤ موقعا من مواقع الأفارقة، بالإضافة إلى القاعدة الأمامية للعمليات		
١ ٥٠٠ ساعة لدعم الخدمات الجوية من أجل توفير الحماية المتنقلة بسرعة فائقة في المناطق العالية المخاطر أو في المناطق التي يصعب بلوغها براً؛ ودعم مروحيات النقل المدني	لا بانتظار الحصول من حكومة السودان على التصاريح الأمنية لـ ٣ مروحيات عسكرية، استخدم عنصر الأمن عدداً من الأعتدة الجوية التجارية المملوكة للعمليات لأداء بعض الواجبات		

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

		والعسكري والقوافل البرية؛ للقيام بدوريات وعمليات استطلاع (٢٥ طائرة مروحية متعددة الأغراض لمدة ٥ ساعات/طائرة عمودية/شهريا لمدة ١٢ شهرا)
٢٤٩ ٩١٢	يوما من أيام عمل الجنود لحماية قوافل النقل تم تخصيصها لعمليات البعثة والعمليات العسكرية وللإمدادات اللوجستية ولدعم قوافل المساعدة الإنسانية في مواقع الأفرقة. ويمكن أن يعزى ارتفاع عدد أيام عمل الجنود إلى زيادة الطلب على حماية القوافل من جانب الشركاء في المجال الإنساني	٣٩ ٤٢٠ يوما من أيام عمل الجنود لحماية قوافل النقل المخصصة لعمليات البعثة والعمليات العسكرية وللإمدادات اللوجستية ولدعم قوافل المساعدة الإنسانية (٣٦ جنديا لكل قافلة لثلاث قوافل لمدة ٣٦٥ يوما)
٣١ ٤٠٠	يوم من أيام عمل ضباط الاتصال تم الاضطلاع بها. ويمكن أن يعزى ارتفاع عدد أيام عمل الجنود إلى نشر عدد من ضباط الاتصال العسكريين أكبر مما كان مقررًا	٣١ ٠٢٥ يوما من أيام عمل ضباط الاتصال لتولي مهمة الاتصال الوثيق مع السلطات الوطنية والمحلية والأطراف الأخرى وزعماء القبائل والمجتمعات المحلية لحل المسائل المتصلة بالتزاع (٨٥ ضابط اتصال لمدة ٣٦٥ يوما)
٤٦ ٥٠٠	يوم عمل تم توفيرها في قواعد العمليات المؤقتة. وقامت العملية المختلطة بتشغيل قاعدة عمليات مؤقتة واحدة في السريف خلال كامل الفترة المشمولة بالتقرير (١٢٠ جنديا لمدة ٣٦٥ يوما)، بالإضافة إلى الخدمات المقدمة في مخيمات المشردين داخليا (٢٧٠٠ يوم من أيام عمل الجنود)	٢٩ ٢٠٠ يوم من أيام عمل الجنود لقواعد العمليات المؤقتة لتأمين مناطق لأنشطة عملياتية محددة (نقاط ومراكز لوجستية/توزيع، ونقاط لجمع الأسلحة وتخزينها) (٢٠ جندياً لكل مركز لـ ٤ مراكز لمدة ٣٦٥ يوماً)
٣٠٣ ٦٨٠	يوما من أيام عمل وحدات الشرطة المشكلة تم توفيرها (٥٢ فردا لكل وحدة من وحدات الشرطة المشكلة لـ ١٦ وحدة لمدة ٣٦٥ يوما). ويعزى انخفاض عدد أيام عمل وحدات الشرطة المشكلة إلى الفترات التي تعطلت فيها المعدات المملوكة للوحدات عن العمل، وإلى إعادة وحدة الشرطة المشكلة النيجيرية إلى الوطن، والقيود المفروضة على التنقل	٥٩٥ ٦٨٠ يوما من أيام عمل وحدات الشرطة المشكلة لتسيير دوريات أمنية لحماية المشردين داخليا (٩٦ فردا لكل وحدة من وحدات الشرطة المشكلة لـ ١٧ وحدة لمدة ٣٦٥ يوما)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
٣٦٠ ٣١٥ يوما من أيام عمل أفراد الدوريات الأمنية لحماية المشردين داخليا، بما في ذلك من خلال تنفيذ أعمال الشرطة المجتمعية في جميع أنحاء دارفور (٩ أفراد من الشرطة لكل نوبة، لما مجموعه ٣ نوبات لكل من مواقع الأفرقة الـ ٣٢ لمدة ٣٦٥ يوما)	١٥٦ ٩٥٠	يوما من أيام عمل الشرطة خصصت لتسيير دوريات أمنية لحماية المشردين داخليا (٥ أفراد من الشرطة لكل نوبة، لما مجموعه نوبتان لكل مركز شرطة مجتمعية لكل من نقاط الدوريات الـ ٤٣ في ٣٤ موقعا للأفرقة لمدة ٣٦٥ يوما). ويمكن أن يعزى انخفاض العدد إلى إعادة تشكيل الدوريات في أعقاب خفض قوام أفراد الشرطة. وقام بالدوريات ٥ من أفراد الشرطة، بدلا من ٩ أفراد شرطة، كما كان مقررا. وبالإضافة إلى ذلك، لم تسمح الحالة الأمنية في منطقة البعثة بإجراء ٣ نوبات في اليوم، على النحو المقرر. وتشمل النواتج المنجزة ٩٦٠ دورية بعيده المدى، و ٥٢٢ دورية متوسطة المدى تم تسييرها في المجتمعات المحلية الضعيفة (٢ من أفراد الشرطة لتسيير دورتين في الأسبوع لمدة ٤٨ أسبوعا في ٥ قطاعات في دارفور)
توفير ٨٠ دورة تدريبية لصالح ٣ ٦٠٠ متطوع من متطوعي الشرطة المجتمعية من مخيمات المشردين داخليا لمساعدة شرطة حكومة السودان في الحفاظ على الأمن العام (١٦ دورة فيها ٤٥ متطوعا لكل دورة تدريبية على مسائل ترتبط بأعمال الشرطة المحلية في القطاعات الخمسة)	٤٢	دورة تدريبية تم توفيرها لصالح ١ ٩٥٢ متطوعا من متطوعي الشرطة المجتمعية، تشمل ٢٣ دورة في مجال الشرطة المجتمعية (١ ٠٩٠ مشاركا، من بينهم ٨٥٢ من الإناث) و ١٩ دورة عن حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني وحماية الطفل (٨٦٢ مشاركا، من بينهم ٤٠٢ من الإناث). ويعزى انخفاض الناتج إلى عدم توفر تمويل من خارج الميزانية
تنظيم ٤٠ حلقة عمل لصالح ١ ٠٠٠ مشارك، بمن فيهم قادة المجتمعات المحلية وممثلو الإدارة الأهلية والسلطات الحكومية، بشأن الآليات التقليدية لإدارة النزاعات	٤٥	حلقة عمل عقدت في جميع أنحاء ولايات دارفور الخمس (١٣ في شمال دارفور، و ١١ في جنوب دارفور، و ٨ في غرب دارفور، و ٥ في وسط دارفور، و ٦ في شرق دارفور و ٢ في الخرطوم) لصالح ١ ٧٠٠ مشارك، من بينهم موظفو الإدارة الأهلية وقادة المجتمعات المحلية

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

ومجموعات الشباب والنساء ونقابات المعلمين، والمزارعون والرعاة، وممثلو البلديات والمشردون داخليا، والزعماء الدينيين، والمنظمات غير الحكومية والحكومة المحلية والسلطات الولائية

اجتماعا عقدت في كل ولايات دارفور وفي الخرطوم (٣٥ في شمال دارفور، و ٤٦ في جنوب دارفور، و ١٣ في شرق دارفور، و ٣٣ في غرب دارفور، و ٢٢ في وسط دارفور، و ١ في الخرطوم) لدعم أنشطة المصالحة التقليدية وآلياتها. وضم الحضور ممثلي الإدارة الأهلية؛ وزعماء القبائل، بمن فيهم أولئك المقيمون في الخرطوم؛ ولجان السلام المحلية؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ والنساء؛ والشباب؛ والمشردون داخليا؛ والمجالس التشريعية؛ والسلطات الولائية والمحلية والمنظمات غير الحكومية وجهات المجتمع الدولي الفاعلة ووكالات الأمم المتحدة

تم عقد ٨ مؤتمرات و ٩ اجتماعات للمصالحة، وحلقة دراسية في جميع ولايات دارفور وفي الخرطوم (١٠ في شمال دارفور، و ١ في جنوب دارفور، و ٤ في وسط دارفور، و ٣ في الخرطوم) لما مجموعه ٦٨٦ مشاركا، من بينهم ممثلو الإدارة الأهلية، وحكومة السودان ومؤسسات السلطة الإقليمية لدارفور، ومنظمات المجتمع المدني والنساء والشباب والطلاب والجهات الفاعلة الرئيسية ذات النفوذ من أهالي دارفور المقيمين في الخرطوم، لمناقشة الأسباب الجذرية للتزاع في دارفور والحلول الممكنة وصولا إلى تحقيق السلام المستدام، والاشتباكات القبلية الأخيرة، والحلول الممكنة

١٥٠

عقد ٦٠ اجتماعا مع ممثلي الإدارة الأهلية، وقادة المجتمعات المحلية، ومسؤولي حكومة الولاية، ولجان السلام المحلية في كل من ولايات دارفور الخمس لدعم أنشطة وآليات المصالحة التقليدية.

١٨

عقد اجتماعين/مؤتمرين عامين للمصالحة، بالتعاون مع كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور، لتيسير الوساطة والمصالحة على الصعيد المحلي، وتعزيز التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنفيذ ٥٠ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر لدعم الجهود الرامية إلى تأهيل المجتمعات المحلية	٢٥	بهدف الاستعانة بدور لجان التعايش السلمي ولجان الحماية الزراعية لحل و/أو منع الصدمات الموسمية بين المزارعين والمجتمعات المحلية الرعوية مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر تم تنفيذها بالكامل وأُقيمت ملفاتها (١٣) في جنوب دارفور، و ٦ في غرب دارفور، و ٣ في وسط دارفور، و ٣ في شرق دارفور) لدعم جهود إعادة تأهيل المجتمعات المحلية
تنظيم ١٥ حلقة دراسية للمنظمات المحلية من أجل تحسين قدرتها على تنفيذ المشاريع السريعة الأثر	٦	حلقات دراسية، مدة كل منها يومان، لفائدة ٢١٥ مشاركاً من الحكومة المحلية والمنظمات الأهلية والجماعات الدينية ومنظمات الشباب والمنظمات النسائية في جميع ولايات دارفور الخمس. وكان الهدف من الحلقات الدراسية زيادة الكفاءة في تنفيذ المشاريع السريعة الأثر، ومن ثم تعزيز الأثر المنشود للمشاريع على اللجان المستفيدة. ويمكن أن يعزى انخفاض عددها إلى تأجيل الحلقات الدراسية التدريبية المقررة بسبب الشواغل الأمنية
توفير خدمات لمكافحة الألغام تشمل إجراء تقييم عام لأخطار المتفجرات في ٢٩٧ قرية في دارفور على مساحة قدرها ٣٩٠ كيلومتراً مربعاً؛ وعمليات مسح تغطي ٢٠٠٠ كيلومتر من الطرق والمسالك التي يشتبه بأنها ملوثة نتيجة النزاعات المسلحة الجارية؛ وتدمير ٦٠٠ قطعة من الذخائر غير المنفجرة، و ٨٠٠ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة بغية التخلص من التهديد بانفجارها والتشجيع على حرية تنقل سكان دارفور المدنيين؛ والقيام، بالتنسيق مع اليونيسيف بتوفير التدريب بشأن مخاطر الذخائر غير المنفجرة لـ ٧٠ ٠٠٠ مدني في دارفور يعيشون	٣٦٦	قرية تغطي ما مجموعه ٨٥١ كيلومتراً مربعاً من الأراضي تم تقييم أخطار مخلفات الحرب فيها من المتفجرات والذخائر غير المنفجرة
	٤ ٨٣٩	كيلومتراً من المسالك الجديدة تم تقييمها للوقوف على أخطار الذخائر غير المنفجرة، وأعيد تقييم ٤٠٨٤ كيلومتراً من الطرق يشتبه في تعرضها للتلوث بهذه الذخائر مرة أخرى، نظراً لتنفيذ مفهوم جديد للعمليات ينطوي على استخدام المركبات المستأجرة والاستفادة من خدمات الحراسة التي توفرها جهات من غير الأمم المتحدة والتي تتيح الوصول إلى المواقع النائية الحالية من أي وجود للعمليات المختلطة،

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
ومن ثم الوصول إلى المناطق التي كانت مغلقة أمام هذه الأنشطة فيما مضى ١ ٦٢٧ قطعة من الذخائر غير المنفجرة تم تحديد مواقعها وتدميرها	في مجتمعات متضررة من مخلفات الحرب من المتفجرات؛ وتنظيم ٥٠ دورة تدريبية للتوعية بمخلفات الحرب من المتفجرات/الذخائر غير المنفجرة خلال البرنامج التدريبي المعنون "النُهْج السليمة والأمنة في بيئات الميدان"؛ وتدريب ٨٠٠ مستفيد على التعرف على مخلفات الحرب من المتفجرات؛ وتحسين إمكانية الحصول على البيانات المتعلقة بضحايا مخلفات الحرب من المتفجرات من خلال مواءمة البيانات بين الجهات المعنية بمساعدة الضحايا في دارفور
٣١ ٣٩٦ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة دمرت. ويمكن أن يعزى ارتفاع هذا العدد إلى طلب من القوات المسلحة السودانية للاضطلاع بتدمير الذخيرة التي انتهت صلاحيتها ١١٤ ٦٢٦ مدنيا عائدا، من بينهم نساء وأطفال، تمت توعيتهم بمخاطر الذخائر غير المنفجرة والأثر الذي يمكن أن تتركه مخلفات الحرب من المتفجرات في المجتمعات المحلية	
٦١ دورة تدريبية عن العمل بالنُهْج السليمة والأمنة ضمن بيئات الميدان تم تنظيمها	
٨٥٩ مستفيدا تلقوا تدريباً على التعرف على مخلفات الحرب من المتفجرات ضمن إطار ٢٥ دورة نظمت في جميع أنحاء دارفور. ويمكن أن يعزى ارتفاع هذا العدد إلى تنفيذ مفهوم جديد للعمليات فيما يتعلق بالتوعية بالمخاطر في مجال التعرف على المتفجرات من مخلفات الحرب وبذل جهود متضافرة من جانب المنظمات غير الحكومية الخمس تحت إشراف مكتب التخلص من الذخائر التابع للعملية المختلطة للاضطلاع بأنشطة التدريب	
٣ حلقات دراسية بشأن الأمن المادي للمرأة عقدت في جنوب وغرب ووسط دارفور، وتوجت بإنشاء ٣ شبكات لحماية المرأة في تلك الولايات. وقد حققت هذه الشبكات زيادة في الوعي بضرورة مكافحة العنف الجنسي	إنشاء خمس شبكات لحماية المرأة في جميع ولايات دارفور الخمس وتنظيم خمس حلقات دراسية بشأن التدابير الأمنية المادية في مخيمات المشردين داخليا

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

والجنساني والتصدي لهما، بما في ذلك ما يتعلق
بالوصم والتمييز بين الناجين من العنف الجنسي
والجنساني، وزيادة الأمن المادي للنساء في
مخيمات المشردين داخليا

وساعد عنصر الشرطة في العملية المختلطة أيضا
على إنشاء شبكة الشرطة المعنية بالمرأة السودانية
في شمال وجنوب وغرب دارفور، التي تساعد
في معالجة إحالات العنف الجنساني الواردة من
مخيمات المشردين داخليا

الإنجاز المتوقع ٢-٢: نزع سلاح المقاتلين السابقين في دارفور وتسريحهم وإعادة إدماجهم

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

لم تبدأ حكومة السودان والحركات الموقعة على وثيقة
الدوحة للسلام في دارفور البرنامج التقليدي لترع السلاح
والتسريح وإعادة الإدماج في دارفور خلال الفترة المشمولة
بالتقرير. وبالتالي، لم يشارك أحد من المقاتلين السابقين في
برنامج إعادة الاستيعاب كجزء من العملية التقليدية لترع
السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومع ذلك استفاد
١ ٦٠٥ من الشباب المعرضين للخطر وأكثر من ٥ ٠٠٠
مستفيد غير مباشر في ١٩ مجتمعا محليا من مبادرات العملية
المختلطة لتحقيق الاستقرار والحد من العنف في المجتمعات
المحلية عن طريق تنفيذ المبادرات المجتمعية الكثيفة العمالة في
شمال وجنوب وغرب دارفور. وزودت المشاريع الشباب
المعرض للخطر بالتدريب على المهارات المهنية والتدريب
أثناء العمل على مهارات التشييد من خلال إصلاح وإنشاء
الهياكل الأساسية الأهلية الحيوية في المناطق المعرضة للعنف

٢-٢-١ ازدياد عدد المقاتلين السابقين وأفراد المجتمع
المحلي المشاركين في مشاريع إعادة الاستيعاب
(٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٥٠٠ ٤
فرد؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦ ٠٠٠ فرد)

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

اجتماعا عقدت مع لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور والجهات المعنية الأخرى من أجل وضع خطة لإدماج قوات حركة التحرير والعدالة ونزع سلاحها، وتسريحها وإعادة إدماجها، والإعداد للتحقق من قوات حركة العدل والمساواة - فصل بشر	١٢	عقد ١٢ اجتماعا مع لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان والسلطات ذات الصلة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، لتقديم المشورة في مجال السياسة العامة والعمليات بشأن تنفيذ خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك التدابير التكميلية من أجل دارفور، بما في ذلك تنفيذ المشاريع الكثيفة العمالة على صعيد المجتمع المحلي لدعم الحد من العنف
وبالإضافة إلى ذلك، عقد اجتماعان لآلية دون الإقليمية للرقابة على الأسلحة بالتنسيق مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة (العملية المختلطة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج في السودان، ومركز بون الدولي للتحويل) من أجل معالجة القضايا المتعلقة بانتشار الأسلحة الصغيرة عبر الحدود والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وبالتعاون مع لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور، ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم عقد ٥ حلقات عمل من أجل دعم بناء قدرات الحركات الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وعلى اتفاق سلام دارفور بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	٦ ٦٠٥	تنسيق أنشطة إعادة الاستيعاب، بما في ذلك إقامة المشاريع الكثيفة العمالة على صعيد المجتمع المحلي، لصالح ٦ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين وأفراد المجتمع المحلي للإسهام في تحقيق الأمن المجتمعي من خلال توفير فرص عمل قصيرة الأجل
من المقاتلين السابقين وأفراد المجتمع المحلي استفادوا من أنشطة إعادة الاستيعاب، بما في ذلك المشاريع الكثيفة العمالة على صعيد المجتمع المحلي. وتم على صعيد المجتمع المحلي عقد ثلاثة اجتماعات للجنة المعنية بالموافقة على المشاريع الكثيفة العمالة، والموافقة على تنفيذ		

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

٢٦ من هذه المشاريع في مجتمعات محلية منتقاة في جميع أنحاء دارفور، يستفيد منها ١ ٦٠٥ من المستفيدين المباشرين وأكثر من ٥ ٠٠٠ مستفيد غير مباشر

من المقاتلين السابقين وأفراد المجتمع المحلي استفادوا من الأنشطة الإعلامية من خلال مناقشات مجموعات التركيز. وتم توزيع مواد التوعية العامة (٢٠٠ قميص بأكماس قصيرة، و ٣٢٨ قبة، و ٦٦ وشاحا و ٣ صناديق من الكراسيات) أثناء تنفيذ المشاريع الكثيفة العمالة على صعيد المجتمع المحلي

تنظيم أنشطة إعلامية وبث رسائل موجهة إلى ٦ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين وأفراد المجتمع المحلي، وتعزيز العلاقات المجتمعية السلمية وتنفيذ بالاقتران مع المشاريع الكثيفة العمالة

لم ترد أي طلبات للحصول على الخدمات اللوجستية لدعم تسريح الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، وتحديد هويتهم، والتحقق منهم، والبحث عن أسرهم ولمّ ثملهم، وإعادة استيعابهم. ومع ذلك، تم توفير الدعم اللوجستي لبعثتين ميدانيتين للتقييم والرصد تم إيفادهما للتحقق من وجود أطفال جنود في سرف عمرة، والسريف (القطاع الشمالي)، وأبلغتا عن عدم وجود أطفال جنود

تقديم الخدمات اللوجستية إلى لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور والسلطات المعنية، بالتعاون مع اليونيسيف، لدعم تسريح الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، وتحديد هويتهم، والتحقق منهم، والبحث عن أسرهم ولمّ ثملهم، وإعادة إدماجهم

العنصر ٣: سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان

٤٦ - عقدت العملية المختلطة عدة حلقات عمل واجتماعات في جميع ولايات دارفور بهدف تعزيز احترام سيادة القانون. وأجريت حلقات عمل وحلقات دراسية لفائدة القضاة والمدعين العامين والمحامين بشأن إقامة العدل، تشمل معايير المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة، وتم تيسير إقامة دورات لقضاة محاكم الأرياف بشأن المعايير الدولية لتحسين إقامة العدل من خلال آليات العدالة التقليدية.

٤٧ - وقد صادقت مديريةية السجون بحكومة السودان والعملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخرطوم على خطة استراتيجية مدتها خمس سنوات من أجل النهوض

بالسجون في دارفور، وقد بدأ تنفيذها في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مما وفر خريطة طريق من أجل التنمية المستدامة للسجون. وتم توفير التدريب والقدرة على بناء القدرات إلى موظفي السجون المعيّنين حديثاً من أجل تزويدهم بما يكفي من المعارف والمهارات للقيام بواجباتهم وفقاً للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ولأفضل الممارسات المتبعة.

٤٨ - وتم تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى خريجي الحقوق الذين يتقدمون لامتحان نقابة المحامين في الخرطوم في إطار الجهود المبذولة لزيادة عدد المحامين الأكفاء في دارفور، وإلى المساعدين القانونيين في المجتمعات المحلية من أجل تمهيد سبل وصول النساء والأطفال والفئات الضعيفة في مخيمات المشردين داخلياً إلى العدالة. وعقدت اجتماعات منتظمة مع الجهاز القضائي والمدعين العامين ونقابات المحامين ومديرية السجون بشأن دور كل منها في الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بإقامة العدل وإدارة السجون.

٤٩ - ورغم وجود بعض التقبل للمشاريع السريعة الأثر، وطلبات كثيرة من أجل الحصول على المزيد من الدعم في مجال تحسين الهياكل الأساسية والمعدات، فقد كان هناك غياب ملموس إلى التعاون في إتاحة وصول العملية المختلطة إلى المعلومات بالغة الأهمية في تقييم امتثال المحاكمات وعملية إقامة العدل وقواعد البيانات ذات الصلة إلى المعايير الدولية. وقد أعاق عدم القرب من الحكومة الاتحادية في الخرطوم أيضاً التفاعل مع المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى. وكثيراً ما يقتصر الاتصال على النظراء في الولايات الذين عادة ما لا تكون لديهم سلطة اتخاذ القرارات دون موافقة الخرطوم.

٥٠ - وفيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، واصلت العملية المختلطة العمل مع حكومة السودان بشأن تنفيذ أطر العمل والاستراتيجيات المحلية. وقد قامت العملية المختلطة برصد الانتهاكات لحقوق الإنسان ولحقوق المرأة والأطفال والمشردين داخلياً وغيرهم من الفئات الضعيفة بما في ذلك العنف والاعتداء الجنسي والجنساني، وبالتحقيق في هذه الانتهاكات وتوثيقها والإبلاغ عنها.

٥١ - ونظمت العملية المختلطة اجتماعات وحلقات دراسية وحلقات عمل بشأن الحوكمة الرشيدة من أجل توفير منصة لمختلف الجهات المحلية صاحبة المصلحة لكي تناقش بفعالية آرائها وأدوارها في دعم العمليات الديمقراطية. وأجريت حلقات عمل بشأن نظم المعلومات الجغرافية، وهي الأولى من نوعها، لتدريب العاملين في مجال التخطيط بمفوضية أراضي دارفور في الولايات الخمس. وعُقدت مؤتمرات بشأن الأراضي في الخرطوم وجنوب دارفور وذلك بالتنسيق مع مفوضية أراضي دارفور من أجل تسوية مسائل الموارد الطبيعية والأراضي، وتعزيز السلام الاجتماعي في دارفور.

٥٢ - وعقدت الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسية بالعملية المختلطة حلقات عمل بشأن استخدام الأراضي وإدارتها في ولايتي شرق ووسط دارفور. وقد تعرّف المشاركون على الصكوك القانونية الدولية والإقليمية ذات الصلة التي تدعو إلى استخدام الأراضي وإدارتها بما يراعي الاعتبارات الجنسية. وركزت حلقات العمل على المفاهيم الجنسية الرئيسية باعتبارها الخطوة الأولى نحو فهم حالة النساء والرجال والفتيان والفتيات في أي بلدة من البلدات؛ وعلى الصكوك القانونية الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة باستخدام الأراضي وإدارتها؛ والممارسات الراسخة ثقافياً التي تحرم المرأة من الأخذ بالوسائل الكافية للحصول على الأراضي وحيازتها؛ والفرص السانحة لمشاركة المرأة بنشاط في استخدام الأراضي وإدارتها وتمثيلها فيها ووصولها إليها، بما في ذلك حيازتها.

الإنجاز المتوقع ٣-١: ممارسة المؤسسات الحكومية الوطنية والمحلية لحكم فعال وتمثيلي وشامل للجميع

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

٣-١-١ تنفيذ حكومة السودان توصية فريق الخبراء فيما يتعلق بمستوى تمثيل سكان دارفور في الخدمة المدنية الوطنية على جميع المستويات وتمثيل سكان دارفور بصورة عادلة في الخدمة، بما يعكس نسبة السكان في دارفور إلى إجمالي عدد السكان في السودان بعد انفصال جنوب السودان

٣-١-٢ زيادة نسبة تمثيل المرأة في دارفور في المؤسسات الحكومية على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات (٢٠١١/٢٠١٢: ٩,٦ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٧ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٥ في المائة)

هناك انخفاض ملحوظ في نسبة تمثيل المرأة في الهيئة التشريعية واللجان والهيئات التنفيذية بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وتشكل النساء حالياً نسبة ٢٢ في المائة من عضوية الجمعية التشريعية، مقابل ٢٢,٧ في المائة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وقد انخفضت نسبة المفوضات الإناث من ٢٠ في المائة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى الصفر في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ومع ذلك، هناك زيادة ملحوظة في نسبة النساء الوزيرات، من ١٤,٣ في المائة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ١٦ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم اجتماعات فصلية مع فريق الخبراء، المنشأ تحت إشراف اللجنة الوطنية للخدمة المدنية، بشأن إعادة النظر في تمثيل أهل دارفور في الخدمة المدنية الوطنية	لا	تنتظر العملية المختلطة إقرار تعيين فريق الخبراء
تنظيم ٦٠ اجتماعاً مع الحكومة المحلية ومع أعضاء المجتمع المدني بشأن إنشاء إدارة مدنية محلية شفافة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع في دارفور، فضلاً عن تطوير مؤسسات الخدمة المدنية والتشريعات من أجل تحسين تقديم الخدمات وحفظ السجلات	٣٣	اجتماعاً عُقدت في جميع ولايات دارفور مع ممثلي المجالس التشريعية للولايات ومنظمات المجتمع المدني ومفوضيات أراضي الولايات والمسؤولين في حكومات الولايات والحكومات المحلية. ويمكن عزو انخفاض عدد الاجتماعات إلى الشواغل الأمنية وتصاعد النزاعات الطائفية في دارفور وأنشطة مكافحة التمرد التي قامت بها الحكومة في الفترة المشمولة بالتقرير
تنظيم ١٢ حلقة دراسية عن دور منظمات المجتمع المدني والقيادات التقليدية في النظم الديمقراطية لفائدة ١ ٢٠٠ مشارك من ولايات دارفور الخمس، من بينهم أعضاء أحزاب سياسية وجماعات نسائية ومنظمات عرقية ودينية ومشردون داخلياً، وأعضاء نقابات عمالية وأوساط أكاديمية	١٠	حلقات دراسية في جميع ولايات دارفور الخمس لفائدة ما مجموعه ٨٥٨ مشاركاً يمثلون جماعات الشباب، ونقابات النساء والفلاحين والرعاة والمعلمين، والأحزاب السياسية والزعماء الدينيين ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والسلطات الحكومية المحلية. وقد لوحظت المشاركة الفعالة في المناقشات الدائرة بشأن مبادئ الديمقراطية، والتسامح مع مختلف الآراء والمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات. ويعزى انخفاض عدد الحلقات الدراسية إلى ازدياد النزاعات القبلية في الفترة المشمولة بالتقرير وإلى الحاجة الملحة إلى التركيز على الوقاية من النزاعات بين المجتمعات المحلية والتخفيف من حدتها، وتيسير التزام الأطراف بوقف الأعمال العدائية
تنظيم ١٢ حلقة عمل بشأن الحوكمة الرشيدة لفائدة ٣٠٠ ممثل من الحكومة على الصعيدين الوطني والمحلي ومن الإدارة الأهلية ومنظمات المجتمع المدني (بما في ذلك منظمات عرقية	١٦	حلقة عمل بشأن الحوكمة الرشيدة لفائدة ٣٦٩ مشاركاً من السلطة الإقليمية لدارفور والإدارة الأهلية ونقابات الشباب والعمال والمعلمين والنساء والمزارعين والرعاة والموظفين

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
المدنيين ومنظمات المجتمع المدني ولجان التعايش السلمي المحلية والمشردين داخليا والزعماء الدينيين والسلطات الولائية والمحلية	و دينية وجماعات نسائية وشبابية وأوساط أكاديمية ولجان سلام تقليدية)
اجتماعا في جميع ولايات دارفور مع مسؤولي وممثلي السلطة الإقليمية لدارفور، بما في ذلك أعضاء المجلس التشريعي، ومفوضية أراضي دارفور، وصندوق التعمير والتنمية في دارفور، ولجنة العدل وتقصي الحقائق والمصالحة. ويمكن عزو انخفاض عدد الاجتماعات إلى عدم تشغيل المكاتب بكامل طاقتها بصفة عامة بسبب عدم كفاية الأموال والموظفين	تنظيم ٦٠ اجتماعاً مع السلطة الإقليمية لدارفور بشأن إنشاء وتشغيل الأجهزة الحكومية الانتقالية التي تنص عليها وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (مثل صندوق التعمير والتنمية في دارفور ومفوضية أراضي دارفور ومفوضية التعويضات)
اجتماعا، بما في ذلك ٦ حلقات عمل للتعريف بنظام المعلومات الجغرافية، لمفوضية أراضي دارفور، مما سيُعزز مهارات ممارسي التخطيط التابعين للمفوضية في الولايات. ولوحظ أن السلطة الإقليمية لدارفور ومفوضية الأراضي بالولاية تعملان في وئام في جنوب دارفور، ضمن إطار خطط لحل المنازعات على الأراضي وحماية البيئة. ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات إلى غياب ممثلي مفوضية أراضي دارفور في بعض ولايات دارفور	تنظيم ٦٠ اجتماعاً مع مفوضيات أراضي الولايات ومفوضية أراضي دارفور بشأن استغلال الأراضي وحيازتها؛ والحقوق التقليدية والتاريخية في الأرض (مثل "الحواكير" (أي الحقوق التقليدية لحيازة الأراضي) ومسالك الارتحال)، وإدارة الموارد الطبيعية
حلقات عمل بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك زيادة تمثيل المرأة في هيكل الإدارة الأهلية، في ولايات شمال ووسط وشرق وغرب وجنوب دارفور لفائدة ١٨٣ مشاركا، من بينهم ٣٢ امرأة، يمثلون الإدارة الأهلية، ومجلس الأجاويد والعُمد (قادة المجتمعات المحلية). وشارك في حلقات العمل ما مجموعه ٣٢ امرأة من لجان الولايات، عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)	تقديم الدعم التقني وإسداء المشورة إلى الإدارة الأهلية عن طريق ٥ حلقات عمل بشأن القضايا الجنسانية، بما في ذلك زيادة تمثيل المرأة في هياكل الإدارة الأهلية

الإنجاز المتوقع ٣-٢: تعزيز قدرة الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون والمؤسسات الأمنية ومؤسسات العدالة والسجون للتصدي للإفلات من العقاب وتحسين تقديم الخدمات القضائية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٢-١ زيادة عدد الموظفين في الجهاز القضائي وفي السجون المدربين في مجال إقامة العدل وحقوق السجناء وفقاً للمبادئ الدولية لسيادة القانون (٢٠١١/٢٠١٢: ١٧٠؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٣٦٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٤٠٠)	تم تزويد ٤٦٦ من موظفي القضاء والسجون، منهم ٣٧١ من موظفي السجون في جميع أنحاء دارفور، بالتدريب على حقوق السجناء، و ٩٥ من الجهات الفاعلة القضائية بالتدريب على معايير المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية والمعايير الدولية بشأن إقامة العدل
٣-٢-٢ زيادة عدد الجلسات التي تعقدها المحاكم المتنقلة في دارفور (٢٠١١/٢٠١٢: ٦؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٢؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٦)	جلسة استماع واحدة عقدها المحاكم المتنقلة في أم كدادة (شمال دارفور) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وقررت السلطات القضائية عدم إجراء مزيد من جلسات المحاكم المتنقلة، واحتجّت في ذلك بعدم وجود تراكم للقضايا في المناطق النائية
٣-٢-٣ زيادة عدد قضايا عنف الأحداث والعنف الجنسي والجنساني والقتل التي تستوفي فيها إجراءات المحاكم قواعد ومعايير المحاكمة العادلة المعترف بها دولياً (٢٠١١/٢٠١٢: ١؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٥٠٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥١٠)	رُصدت ٦ حالات، ٤ منها أمام المحكمة الجنائية العامة في الفاشر، وحالتان أمام محكمة الأحداث في الجنينة. وتتعلق حالتان بقضاء الأحداث، و ٤ حالات بالعنف الجنسي والجنساني. وعلى الرغم من أن رؤساء القضاة قد سمحوا برصد المحاكم في دارفور، فإنّ قوائم القضايا لا تتوفر بيسر، مما يجعل من الصعب تحديد الحالات التي ينبغي أن تُرصد. ولاحظت العملية المختلطة، في الحالات التي رصدها، أن الإجراءات والقواعد القانونية لم تُطبق دائماً تطبيقاً صحيحاً
٣-٢-٤ تنفيذ السلطات الحكومية المعنية بالسجون لخطة خمسية (٢٠١٣-٢٠١٨) تهدف إلى تعزيز قدرات نظام السجون في دارفور	أطلقت الخطة الاستراتيجية الخمسية مديرية السجون بحكومة السودان والعملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخرطوم في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويجري العمل حالياً على تنفيذها

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم ٥٢ اجتماعاً مع الجهاز القضائي والمدعين العامين ونقابة المحامين لتقديم المشورة بشأن التعامل مع القضايا التي لم تصدر بشأنها أحكام بعد وفقاً للقواعد والمعايير الدولية المعمول بها	١٣٦ اجتماعاً تم تنظيمها في أربع ولايات في دارفور، منها ٨ اجتماعات مع الجهاز القضائي، واجتماعين مع مكتب الإدارة القانونية، و ٣ اجتماعات مع مكتب المدعي الخاص لجرائم دارفور، و ٣ اجتماعات مع نقابة المحامين

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

في شمال دارفور، و ٢٠ اجتماعاً مع رئيس القضاة، و ٢٠ اجتماعاً مع المدعي العام، و ٣ اجتماعات مع نقابة المحامين في غرب دارفور، و ٤٧ اجتماعاً مع أصحاب الشأن في وسط دارفور، و ٢٠ اجتماعاً مع الجهاز القضائي، و ٢٠ اجتماعاً مع المدعي العام، و ٣ اجتماعات مع نقابة المحامين في جنوب دارفور؛ ويمكن عزو الزيادة في عدد الاجتماعات إلى إنشاء ولايتين جديدتين في دارفور، مما استلزم نشر موظفي العملية المختلطة لعقد اجتماعات مع الأجهزة القضائية المحلية والمجتمع المدني، وإلى إنشاء مكتب المدعي الخاص لجرائم دارفور

نُظمت ثلاث حلقات عمل لفائدة ٤٥ من قضاة محاكم الأرياف في بلدات هبلا وموري وفوربارانغ، ونظمت حلقة عمل لفائدة ١٥ مدعياً عاماً وقاضياً ومحامياً بشأن مبادئ المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية

حلقة عمل بشأن مدونة قواعد السلوك وحقوق المشتبه بهم بموجب القانون الدولي نُظمت لفائدة ١٥ موظفاً حكومياً مكلفاً بإنفاذ القوانين. ولم تعقد حلقتا العمل المقررتان لقضاة المحاكم العرفية في كبكاية ومليت (شمال دارفور) بسبب انعدام الأمن في البلديتين، وتأجل تنظيم حلقة عمل لقضاة المحاكم الرسمية في الفاشر إلى حين الحصول على إذن من إدارة التدريب بوزارة العدل

عُقدت حلقة عمل لمدة يومين لفائدة ١٠٩ من المساعدين القانونيين والزعماء التقليديين في شمال دارفور، وحلقة عمل لفائدة ٥٠ من المشردين داخلياً في غرب دارفور

٤ تنظيم ٦ حلقات عمل لسلك القضاء (بما في ذلك المحاكم العرفية) والمدعين العامين ونقابة المحامين في جميع أنحاء دارفور بشأن الاستراتيجيات المتعلقة بإقامة العدل، والعدالة الانتقالية، والمعايير الدولية، ونظم وآليات تقديم المعونة القانونية

١ تنظيم ٣ حلقات عمل لسلك القضاء والمدعين العامين ومحققي الشرطة ونقابة المحامين في جميع أنحاء دارفور بشأن التصدي للإفلات من العقاب ومعالجة المسائل المتصلة بحصانة أفراد الأمن والفصائل المسلحة ومسؤولي القطاع العام وفقاً للمعايير الدولية

٢ تنظيم ٣ حلقات عمل للمساعدين القانونيين العاملين في المراكز الأهلية للمساعدة القانونية تهدف إلى تعزيز قدرتهم على التصدي لحالات العنف الجنسي والجنساني والإبلاغ عنها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم ١٢ اجتماعاً مع المجالس التشريعية في ولايات دارفور بشأن العمليات والإجراءات البرلمانية	لا	لم تُنظم اجتماعات لعدم توفر التمويل المطلوب من الموارد الخارجة عن الميزانية
تنفيذ ١٢ مشروعاً سريع الأثر لإعادة تأهيل الهياكل الأساسية للسجون والقضاء، بسُّبَل منها توفير معدات وأثاث المكاتب	١٢	مشروعاً سريع الأثر جرى تنفيذها، تشمل إنشاء قاعة محكمة في مالحة (شمال دارفور)؛ وبناء قاعة تدريبية متعددة الأغراض لفائدة الجهاز القضائي (غرب دارفور)؛ وبناء قاعة محكمة ومكتب محكمة في محكمة الإقليم (وسط دارفور)؛ و ٣ محاكم ريفية في بلديات ميرشينغ وأبواجورا وألمالام (جنوب دارفور)؛ و ٣ مشاريع في سجن زالنجي (وسط دارفور)؛ ومشروع في غرب دارفور؛ ومشروعين في سجن الضعين (شرق دارفور)
عقد ١٦ محكمة متنقلة زائرة في مختلف أنحاء دارفور لتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء	١	زيارة لمحكمة متنقلة. ولم تعقد السلطات القضائية جلسات محاكم متنقلة أخرى، بزعم أنه ليس هناك تراكم في القضايا في المناطق النائية
تنظيم ٣ حلقات دراسية مع التجمع التشريعي النسائي والمجالس التشريعية في الولايات للترويج لوضع مشاريع قوانين بشأن التصدي للعنف الجنسي والجنساني في دارفور	لا	لم تُنفذ الحلقات الدراسية الدعوية المقررة لأنه لم يبدأ تفعيل التجمع التشريعي النسائي والمجالس التشريعية الولائية بسبب صعوبات في تنفيذ النصوص المعنية من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور
تقديم تقرير قطري واحد عن تنفيذ مؤشرات الأمم المتحدة لسيادة القانون كي يُسترشد به في الاستراتيجيات والخطط والأولويات الوطنية والدولية في هذا القطاع؛ وتنظيم حلقة عمل واحدة بقيادة السلطات الوطنية تهدف إلى إعداد خطة عمل تتضمن توصيات محددة لتنفيذ النتائج الرئيسية في التقرير	لا	كان من المقرر الاضطلاع بهذه المبادرة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة السودان. ولم تتسلم العملية المختلطة رداً بعد على دعوتها الموجهة إلى الحكومة للبدء في أنشطة ذات صلة بالتقرير القطري

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم ٥ حلقات عمل لفائدة ١٣٥ من المدعين العامين والقضاة والعاملين في المجال الطبي وأفراد القوات المسلحة ومسؤولي إنفاذ القانون (أفراد الشرطة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني والسجون) بشأن مكافحة العنف الموجه ضد المرأة	٢	حلقتا عمل تدريبيتان، تشمل حلقة عمل تدريبية لمدة خمسة أيام لفائدة ٢٦ من ضباط الشرطة والأخصائيين الاجتماعيين بوحدة حماية الأسرة والطفل تم عقدها في الفاشر بشأن أساليب التحقيق وجمع البيانات والمعايير الدولية المتعلقة بحماية الأطفال، وحلقة عمل للمدعين العامين والقضاة والشرطة القضائية والمحامين وجهاز المخابرات والأمن الوطني وموظفي السجون تم عقدها في فوروبارانغ. ولم تُعقد حلقات عمل أخرى بسبب الافتقار إلى التمويل المتاح من الموارد الخارجة عن الميزانية
تنظيم ١٢ اجتماعاً مع اللجنة الوطنية لتطوير السجون بشأن تنفيذ الإصلاحات المدخلة على نظام السجون في ولايات دارفور الخمس، مما في ذلك إعداد دليل توجيهي إداري بشأن السجون واعتماده	٤	اجتماعات مع اللجنة الوطنية لتطوير السجون عُقدت لمناقشة المسائل المتصلة بتنفيذ مشاريع السجون، والتخطيط لإطلاق الخطة الاستراتيجية الخمسية، واجتماع المائدة المستديرة للمانحين من أجل تعبئة الموارد. وتعذر عقد الاجتماعات على أساس شهري لعدم حضور رئيس اللجنة والمدير العام للسجون
تنظيم اجتماعات أسبوعية مع مديري السجون على مستوى الولايات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية، وبشأن الاحتياجات الأساسية اللازمة لتعزيز مؤسسات السجون في دارفور	١٩٦	اجتماعاً مع مديري السجون في ولايات وسط (٣٤) وجنوب (٤٤) وشرق (١٧) وغرب (٥٤) وشمال (٤٧) دارفور، بشأن الدعم المقدم للسجون وبرامج إعادة التأهيل والتدريب على المهارات للسجناء، وتكثيف البرامج الزراعية، وتدريب الموظفين
عقد ١٢ دورة تدريبية لفائدة ٣٦٠ موظفاً حكومياً من موظفي السجون بشأن الواجبات الأساسية في السجون؛ ودورة دراسية واحدة لفائدة ٢٠ من موظفي السجون بشأن الإدارة الوسطى؛ ودورة دراسية واحدة لفائدة ٣٠ من موظفي السجون بشأن حفظ السجلات وإدارتها؛ ودورة واحدة لتدريب المدربين	٢٠	دورة تدريبية نُظمت لفائدة ٤١٠ من موظفي السجون الحكوميين، وذلك على النحو التالي:
	٤	دورات تدريبية على واجبات السجون الأساسية واتباع نهج حقوق الإنسان في إدارة السجون لفائدة ١٢٥ من ضباط السجون الحكوميين المعيّنين حديثاً في قطاع الجنوب

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
لفائدة ٣٠ من موظفي السجون بشأن منهجية التدريب	١ دورة مدتها خمسة أيام للتدريب على العمل بنهج حقوق الإنسان في معاملة المجرمين، وذلك لفائدة ١٠ من موظفي السجون بالقطاع الشرقي
	١ دورة تدريبية لمدة أربعة أيام لفائدة ٣٠ من موظفي السجون بشأن أداء المهام الأساسية للسجون وحقوق الإنسان وإدارة سجلات السجون في القطاع الأوسط
	١ دورة تدريبية مدتها خمسة أيام لفائدة ٣٠ من موظفي السجون المعينين حديثاً بشأن الواجبات الأساسية في السجون في نبالا، القطاع الجنوبي
	٢ دورتان تدريبيتان على إدارة البيانات وحفظ السجلات لفائدة ٦٠ من موظفي السجون (٣٠ لكل دورة) عُقدتا في الفاشر ونيبالا، جنوب دارفور
	٦ دورات في حفظ السجلات وإدارة البيانات لفائدة ٣٠ من موظفي السجون الحكومية في نبالا، جنوب دارفور
	١ دورة لتدريب المديرين ومكافحة الشغب لفائدة ٣٠ من موظفي السجون في نبالا، جنوب دارفور
	١ دورة تدريبية على المهارات المهنية لفائدة موظفتين بالسجون في نبالا، جنوب دارفور
	١ دورة لتدريب المديرين على منهجية التدريب لفائدة ٣٣ من موظفي السجون في الفاشر
عقد دورة تدريبية واحدة لاكتساب المهارات المهنية في مختلف مجالات العمل لفائدة ١٢٠ سجيناً من أجل تيسير إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم بعد إطلاق سراحهم	١ ٢٩٦ سجيناً جرى تدريبهم على مهارات مهنية تشمل ما يلي: ٤٨٢ سجيناً (بما في ذلك ٢٦١ من الإناث) من سجن نبالا المركزي، جنوب دارفور، جرى تدريبهم على مختلف مهارات كسب العيش، بما في ذلك

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
المهن الحرفية والخياطة وتربية الدواجن والتطريز ومحو أمية الكبار وتنمية المهارات والآليات النفسية - الاجتماعية	
سجينا (بما في ذلك ٧٧ من الإناث و ٢٠ من الأحداث) تم تدريبهم على البناء والخياطة وصناعة المكرونة والخرز والصناعات اليدوية. وشارك ٢٠ من السجناء الأحداث في برنامج للتدريب النفسي والاجتماعي، وشارك ٥٧٠ سجينا في برنامج التدريب الخاص بالأسبوع الاجتماعي والثقافي بالسجون	٧٥٤
سجينا (بما في ذلك ٥ إناث) جرى تدريبهم في مجال البناء واللحام والحرف اليدوية في القطاع الأوسط	٢٥
سجينا من القطاع الغربي جرى تدريبهم على الزراعة وقولبة الطوب	٣٥
ويعزى ارتفاع مستوى النواتج إلى استخدام المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المجتمعية في تقديم أنشطة التدريب	
يوما من أيام العمل من خلال تقاسم مواقع العمل مع شرطة الحكومة في وحدات حماية الأسرة والطفل في جميع أنحاء دارفور، مع التركيز على العنف الجنسي والجسدي وإجراءات الإحالة (شرطيان يوميا لمدة ٥ أيام في الأسبوع وعلى امتداد ٥٢ أسبوعا في مواقع تقاسم العمل السبعة). ويعزى انخفاض مستوى النتائج إلى تأخر عملية التوقيع على مذكرة التفاهم بين شرطة العملية المختلطة وشرطة الحكومة، التي جرت في ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٣	٣ ٦٤٠
تخصيص ٢٩ ١٢٠ يوماً من أيام العمل لبناء قدرات شرطة حكومة السودان من خلال تقاسم مواقع العمل في ٤ مراكز لتدريب الشرطة، و ٨ وحدات لحماية الأسرة والطفل، ووحدة منع الجريمة، و ١٨ مركز شرطة، و ٤ أقسام لشرطة المرور، و ٤ وحدات لمكافحة سرقة السيارات، و ٤ وحدات للخفارة المجتمعية لمساعدة الشرطة على العمل وفقاً للمعايير المقبولة دولياً (تقاسم ١١٢ من ضباط الشرطة مواقع عمل مع شرطة حكومة السودان في جميع أنحاء دارفور لمدة ٥ أيام في الأسبوع على امتداد ٥٢ أسبوعاً)	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
عقد ١٦٩ دورة تدريبية أساسية ومتقدمة لفائدة ٨١٠ ٥ من أفراد شرطة حكومة السودان، تشمل ٥٥ دورة في مجال تنمية قدرات الشرطة لفائدة ٢٠٠ ٢ من ضباط الشرطة، و ٢٥ دورة في مجال القيادة الميدانية لفائدة ٧٥٠ ضابطاً، و ٢٠ دورة في مجال من المستوى المتوسط لفائدة ٦٠٠ ضابط، و ٤٠ دورة في مجال مهارات استخدام الحاسوب لفائدة ٨٠٠ ضابط، و ٥ دورات في مجال العنف المتزلي لفائدة ٢٠٠ ضابط، و ٥ دورات في مجال الإدارة المتقدمة لمسرح الجريمة لفائدة ٢٠٠ ضابط، و ٥ دورات في مجال ضبط النظام العام لفائدة ٧٢٥ ضابطاً، و ٥ دورات في مجال التدرب على تقديم الإسعافات الأولية لفائدة ١٢٥ ضابطاً، ودورة واحدة لعشرة ضباط شرطة في الخارج عن الإدارة العليا للشرطة، و ٨ حلقات عمل لفائدة ٢٠٠ ضابط بشأن معايير حقوق الإنسان وحقوق المحتجزين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وأداء أعمال الشرطة مع مراعاة الديمقراطية	١٣٨ دورة تدريبية عن أعمال الشرطة أجريت لفائدة ٢٨٨ ٤ مشاركا، كما يلي:	
	٦٩ دورة تدريبية أساسية ومتقدمة لفائدة ١٤٤ ٢ من أفراد الشرطة السودانية (منهم ١٣٠ من الإناث)	
	٢٧ دورة على تنمية قدرات الشرطة لفائدة ٨٤٤ ٨ مشاركا (منهم ٥٥ من الإناث)	
	٨ دورات على القيادة الميدانية لفائدة ٢٢٩ ٤ مشاركا (منهم ٤ إناث)	
	٩ دورات على الإدارة من المستوى المتوسط لفائدة ٢٥٤ ٢ مشاركا (منهم ٢٢ من الإناث)	
	١٢ دورة على مهارات استخدام الحاسوب لفائدة ٢٤٤ ٢ مشاركا (منهم ١٤ من الإناث)	
	١ دورة على مكافحة العنف المتزلي لفائدة ٣٠ ١ مشاركا (منهم ١٨ من الإناث)	
	٦ دورات على الإدارة المتقدمة لمسرح الجريمة لفائدة ١٧٧ ١ مشاركا (منهم ١٣ من الإناث)	
	٤ دورات على ضبط النظام العام (مكافحة الشغب) لفائدة ٣٠١ ٣ مشاركا من الرجال	
	١ دورة على تقديم الإسعافات الأولية لفائدة ٤٠ ٤ مشاركا (منهم ٤ إناث)	
	١ حلقة عمل بشأن معايير حقوق الإنسان وحقوق المحتجزين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وأداء أعمال الشرطة مع مراعاة الديمقراطية لفائدة ٢٥ مشاركا	
تقديم ٤٥ دورة لما مجموعه ١٢٥ ١ من أفراد الشرطة التابعين للأطراف الموقعة على وثيقة	٢ دورتان على حقوق الإنسان والخفارة المجتمعية لفائدة الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
الدوحة للسلام في دارفور وعلى الاتفاقات اللاحقة (٢٠ دورة في مجال حقوق الإنسان الأساسية لفائدة ٥٠٠ ضابط؛ و ٢٠ دورة في مجال الخفارة المجتمعية والمساواة بين الجنسين وحماية الطفل لفائدة ٥٠٠ ضابط؛ و ٥ دورات عن الإدارة الوسطى لفائدة ١٢٥ ضابطاً)	للسلام في دارفور جرى تنفيذها لفائدة ما مجموعه ٥١ ضابطاً (منهم ٨ إناث). ويعزى الانخفاض في عدد الدورات إلى عدم توافر ضباط شرطة تابعين للأطراف الموقعة من أجل المشاركة في تلك الدورات
عقد ٢٩٦ ١ اجتماعاً لتنسيق الشؤون الأمنية لشرطة حكومة السودان والمشردين داخلياً والوكالات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية في ٣٢ موقعاً من مواقع الأفرقة	٢٠٥ اجتماعات لتنسيق الشؤون الأمنية مع شرطة حكومة السودان ومتطوعي الخفارة المجتمعية عقدت في ولايات دارفور الخمس. ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات إلى الحالة الأمنية وعدم تقبل وجود شرطة الحكومة في مخيمات المشردين داخلياً

الإنجاز المتوقع ٣-٣: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في دارفور

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٣-١ قيام الحكومة و/أو الهيئات التشريعية والمعنية بالرقابة بتنفيذ ما لا يقل عن استراتيجيتين جديدتين لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك العدالة الانتقالية وحقوق المرأة، في دارفور	أنشأت الإدارة القانونية لولاية وسط دارفور مكتباً للمدعي العام في بلدة أم دُخن لمعالجة المسائل الناجمة عن ارتفاع معدلات الجريمة في البلدة والمناطق المحيطة بها. وكانت الحالة الأمنية مضطربة في معظم شهور السنة بسبب القتال الدائر بين قبيلتي المسيرية والسلامات. وتحال الجرائم البسيطة إلى المحاكم المحلية بالأرياف بينما تحال الجرائم الخطيرة إلى محكمة زالنجي. وتفيد التقارير بأن المدعي العام المكلف في أم دخن يشارك أيضاً في لجنة المصالحة، وفي توفير التدريب والمهارات للشرطة الحكومية. وقررت الإدارة القانونية لولاية وسط دارفور أن تعين مدعياً عاماً في نيرتيي. ولجأت السلطات المركزية لولاية وسط دارفور إلى اتخاذ إجراء بموجب نظام العدالة الرسمي بحق شيوخ القبائل لضبط القتال بين القبائل في بلدات مكجر وبنديسي وأم دخن

ومن خلال وزارة الرعاية الاجتماعية، أصدر مكتب والي ولاية جنوب دارفور مرسوماً في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن عمل اللجنة الحكومية المشتركة لمكافحة العنف الجنسي والجسدي

وأنشأت حكومة ولاية شرق دارفور الاتحاد النسائي والرابطة النسائية لشرق دارفور. وأنشئت اللجنة الحكومية لمكافحة العنف ضد المرأة في شرق دارفور

أفادت الجمعية التشريعية لولاية وسط دارفور بأنها وضعت، بالإضافة إلى دستور الدولة، قواعدها الداخلية وميزانيتها لعام ٢٠١٣

تجري لجنة الشؤون القانونية التابعة للهيئة التشريعية لولاية وسط دارفور مداولات بشأن مشروع قانونين حكوميين سيوفران الوسيلة للمواطنين لكي يطالبوا بحجر المظالم، ولا سيما ضد سلطات الدولة. وهذان المشروعان هما: '١' قانون اللجنة الحكومية للشؤون الإنسانية '٢' وقانون الدائرة الحكومية للمظالم والمساءلة

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وافقت الجمعية التشريعية لغرب دارفور على إدخال تعديلات على قانون الإدارة الأهلية لعام ٢٠١١ الذي يحد من السلطات القضائية للإدارة الأهلية في التوسط والمحكمة على الأفعال الإجرامية الخطيرة، مع تعزيز دورها في إشراك المرأة في جهود المصالحة على الصعيد المحلي. وقد أحييت التعديلات إلى والي غرب دارفور للتوقيع عليها

وأصدر وزير الشؤون الاجتماعية في ولاية غرب دارفور مرسوماً في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤ ينشئ بموجبه لجنة عليا لدعم الأطفال المشردين

٣-٣-٢ امتثال القوانين والسياسات و/أو المبادرات الوطنية والإقليمية لمبادئ ومعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (قانون الطوارئ، لعام ٢٠٠٧؛ وقانون جهاز الأمن والمخابرات الوطني، لعام ٢٠١٠؛ وقانون الطفل لعام ٢٠١٠؛ والقانون الجنائي لعام ١٩٩١؛ وقانون الإجراءات الجنائية لعام (١٩٩١)

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سنت ولاية شرق دارفور المنشأة حديثاً القوانين التسع التالية المعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقد صدر ٧ منها بموافقة حاكم الولاية:

- (أ) دستور شرق دارفور، وقانون تنظيم الوصول إلى الأراضي الملائمة
- (ب) قانون توفير الخدمات المدنية والحصول على المياه ومرافق الصرف الصحي بأسعار معقولة
- (ج) القانون المتعلق بالحق في التعليم والصحة
- (د) القانون المنشئ لإدارة الأهلية الذي ينص على مكافحة العنف وتسوية المنازعات
- (هـ) القانون المتعلق بالعدالة المؤسسية
- (و) القانون المتعلق بالرعاية الاجتماعية
- (ز) القانون المتعلق بمساءلة الموظفين
- (ح) القانون الزراعي
- (ط) قانون الإدارة السليمة

وقد أنشأت حكومة ولاية شرق دارفور لجنة تحقيق تضطلع بإصدار تقرير نهائي عن التراع بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا

٦٤٢ حالة انتهاك لحقوق الإنسان سجلت، منها ٢٤١ حالة أفادت بها الشرطة أو السلطات العسكرية. وفي ٨٨ حالة، فتحت الشرطة تحقيقات أدت إلى اعتقال ٣٨ من المشتبه في ضلوعهم في هذه الانتهاكات

وضعت خطة خمسية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأنشئت ثلاث لجان حكومية لحقوق الإنسان في ولايات جنوب وشمال وغرب دارفور. وعُقدت ٤ اجتماعات للجنة حقوق الإنسان في جنوب دارفور أثناء الفترة المشمولة بالتقرير

٣-٣-٣ زيادة عدد التدابير في دارفور (التحقيقات والمحاكمات والأحكام التي تصدرها المحاكم والتعويضات والإصلاحات المؤسسية) للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة (٢٠١١/٢٠١٢: ١٣٧؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٣؛ ٢٠٠٠: ١٤/٢٠١٣: ٢٥٠)

٣-٣-٤ ممارسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمهامها وإنشاء اللجان الفرعية لحقوق الإنسان لدارفور، على النحو المنصوص عليه في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تقديم المشورة والدعم إلى المجلس الحكومي الاستشاري لحقوق الإنسان في دارفور من خلال تنظيم حلقة عمل واحدة بشأن إعادة هيكلة كل من منتدى دارفور لحقوق الإنسان وإطار التعاون في مجال حقوق الإنسان؛ واجتماعين يعقدان مع دارفور لحقوق الإنسان مع كل من حكومة السودان والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في دارفور، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والسلوك الدبلوماسي، ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني؛ و ١٢ اجتماعاً للمنتديات الفرعية لحقوق الإنسان في الولايات على المستوى المحلي لمعالجة الشواغل الرئيسية في مجال حقوق الإنسان	٣	اجتماعات لمنتديات غرب دارفور الفرعية لحقوق الإنسان عقدت واشترك في رئاستها كل من والي غرب دارفور والعملية المختلطة واصلت الاجتماعات الثنائية مع أعضاء المنتدى الفرعي متابعة الحالات وتنظيم أنشطة الدعوة. ولم تنظم منتديات فرعية في ولايات أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير لأسباب مختلفة منها عدم استعداد السلطات الحكومية أو اهتمامها بمسائل أخرى ذات أولوية لم تعقد حلقة العمل والاجتماعات المقررة لمنتدى دارفور لحقوق الإنسان
إسداء المشورة وتقديم الدعم للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتنظيم ٤ دورات تدريبية وعقد ٤ اجتماعات بشأن التنفيذ الفعال لولايتها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان	٣	اجتماعات للجنة حقوق الإنسان عقدت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ويسرت العملية المختلطة مشاركة لجنة حقوق الإنسان في المشاورات دون الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبالا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ولم تنظم الدورات التدريبية المقررة
إسداء المشورة إلى لجان الولايات، من خلال عقد ١٢ اجتماعاً وتنظيم ٤ حلقات عمل، بشأن مكافحة العنف ضد المرأة، وتنفيذ خطط عملها، واستراتيجيات الوقاية ومساعي التصدي للعنف الجنسي والجنساني، وتطوير المؤسسات	٢٤	اجتماعاً عقد للجان ولايات غرب وشمال ووسط دارفور لمناقشة مكافحة العنف ضد المرأة، وتنفيذ خطط عمل اللجان، والاستراتيجيات الوقائية، ومساعي التصدي للعنف الجنسي والجنساني، والتطوير المؤسسي حلقات عمل نظمت بالاشتراك مع لجان الولايات بشأن العنف الجنسي والجنساني

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إسداء المشورة للبرلمان والمجالس التشريعية في ولايات دارفور، بعقد ١٢ اجتماعاً و ٤ حلقات عمل بشأن اعتماد التشريع الجديد المتعلق بحقوق الإنسان وتحقيق امتثال القوانين القائمة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان	١٦	اجتماعاً عقد مع البرلمانيين لتحديث تعديلات القوانين والدعوة إلى اتباع نهج قائم على الحقوق
القيام، بما مجموعه ٦٧٢ زيارة ميدانية لرصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بما في ذلك: ٢٨٨ زيارة رصد وتقصّ للحقائق إلى مواقع الانتهاكات المزعومة والمجتمعات المحلية، و ٣٨٤ زيارة للسلطات المحلية المعنية لمتابعة التقدم المحرز والإجراءات المتخذة	١	حلقة عمل عقدت لأعضاء برلمان ولاية وسط دارفور
إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية إلى حكومة السودان، من خلال ٩٦ بعثة للرصد القضائي، و ٤ دورات تدريبية لموظفي السجون ودليل للتدريب موجه للمحاكم المحلية في ولايات دارفور الخمس، من أجل تعزيز قدرتها على توفير العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز المساءلة في دارفور	٥٦٤	زيارة ميدانية إلى مدن وبلدات العائدين، ومناطق الانتهاكات المزعومة، ومخيمات الأشخاص المشردين داخلياً من أجل رصد حالة حقوق الإنسان
إسداء المشورة وتقديم الدعم إلى المشردين داخلياً، ومديري مخيمات المشردين داخلياً، والجهات المعنية صاحبة المصلحة، عن طريق عقد ١٠ حلقات عمل و ١٩٢ اجتماعاً، من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الأفراد المنتمون إلى الفئات الضعيفة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني؛ وتهئية بيئة مواتية للعودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين والمشردين داخلياً؛ وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها	٥٨٦	من الاجتماعات وزيارات المتابعة نظمت مع المشردين داخلياً وقادة المجتمع المحلي والسلطات المحلية
إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية إلى حكومة السودان، من خلال ٩٦ بعثة للرصد القضائي، و ٤ دورات تدريبية لموظفي السجون ودليل للتدريب موجه للمحاكم المحلية في ولايات دارفور الخمس، من أجل تعزيز قدرتها على توفير العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز المساءلة في دارفور	١٠٨	بعثة للرصد القضائي تم إيفادها
إسداء المشورة وتقديم الدعم إلى المشردين داخلياً، ومديري مخيمات المشردين داخلياً، والجهات المعنية صاحبة المصلحة، عن طريق عقد ١٠ حلقات عمل و ١٩٢ اجتماعاً، من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الأفراد المنتمون إلى الفئات الضعيفة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني؛ وتهئية بيئة مواتية للعودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين والمشردين داخلياً؛ وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها	٦	دورات تدريبية نظمت، واحدة في وسط دارفور، وواحدة في جنوب دارفور؛ وواحدة في شمال دارفور، وثلاث في شرق دارفور
إسداء المشورة وتقديم الدعم إلى المشردين داخلياً، ومديري مخيمات المشردين داخلياً، والجهات المعنية صاحبة المصلحة، عن طريق عقد ١٠ حلقات عمل و ١٩٢ اجتماعاً، من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الأفراد المنتمون إلى الفئات الضعيفة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني؛ وتهئية بيئة مواتية للعودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين والمشردين داخلياً؛ وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها	لا	لم يتم وضع أي دليل للتدريب
إسداء المشورة وتقديم الدعم إلى المشردين داخلياً، ومديري مخيمات المشردين داخلياً، والجهات المعنية صاحبة المصلحة، عن طريق عقد ١٠ حلقات عمل و ١٩٢ اجتماعاً، من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الأفراد المنتمون إلى الفئات الضعيفة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني؛ وتهئية بيئة مواتية للعودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين والمشردين داخلياً؛ وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها	٦	اجتماعات عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع ممثل المدعي العام المعني بالجرائم المرتكبة في دارفور
إسداء المشورة وتقديم الدعم إلى المشردين داخلياً، ومديري مخيمات المشردين داخلياً، والجهات المعنية صاحبة المصلحة، عن طريق عقد ١٠ حلقات عمل و ١٩٢ اجتماعاً، من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الأفراد المنتمون إلى الفئات الضعيفة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني؛ وتهئية بيئة مواتية للعودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين والمشردين داخلياً؛ وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها	١٥	حلقة عمل نظمت للأشخاص المشردين داخلياً في مخيمات مختلفة في جميع أنحاء دارفور
إسداء المشورة وتقديم الدعم إلى المشردين داخلياً، ومديري مخيمات المشردين داخلياً، والجهات المعنية صاحبة المصلحة، عن طريق عقد ١٠ حلقات عمل و ١٩٢ اجتماعاً، من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الأفراد المنتمون إلى الفئات الضعيفة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني؛ وتهئية بيئة مواتية للعودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين والمشردين داخلياً؛ وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها	٤١٥	اجتماعاً وزيارة متابعة مع قادة وممثلي المشردين داخلياً لمعالجة مسائل تتعلق بحقوق الإنسان هم المشردين داخلياً

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم ٥ حملات لإذكاء وعي المجتمعات المحلية بحقوق الإنسان (حملة في اليوم الدولي للمرأة، وأخرى ضمن إطار ١٦ يوماً من النشاط مناهضة العنف الجنساني، وثالثة بمناسبة يوم أفريقيا لحقوق الإنسان، ورابعة بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، وخامسة بمناسبة يوم حقوق الإنسان)	٥	حملات لإذكاء وعي المجتمعات المحلية بشأن حقوق الإنسان في مختلف ولايات دارفور بمناسبة الاحتفال بيومي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان (حملة واحدة في اليوم الدولي للمرأة، وثانية ضمن إطار ١٦ يوماً من النشاط ضد العنف الجنساني، وثالثة بمناسبة يوم أفريقيا لحقوق الإنسان، ورابعة بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، وخامسة بمناسبة اليوم الدولي لحقوق الإنسان)
تقديم المساعدة التقنية للأطراف المعنية بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وأي اتفاقات لاحقة، وذلك عن طريق تنظيم ١٠ حلقات عمل وعقد ٤٨ اجتماعاً بشأن تطبيق أحكام الاتفاقات المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية	٣	حلقات. حلقتا عمل نظمتهما في جنوب دارفور حضرها ١٢ فرداً من أفراد الشرطة الأهلية بشأن دور الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في تعزيز سيادة القانون، وحقوق الإنسان والديمقراطية، وحلقة عمل واحدة بشأن مفهوم حقوق الإنسان والحماية، عُقدت في جنوب دارفور
	١	حلقة عمل تدريبية نظمت لمدة يوم واحد بشأن حقوق الإنسان، ومسائل حماية الطفل وسيادة القانون في إطار وثيقة الدوحة للسلام في دارفور خصصت لـ ٣٠ من موظفي السلطة الإقليمية لدارفور في القطاع الأوسط
	٤٨	من الاجتماعات عقدت مع لجنة العدل وتقصي الحقائق والمصالحة في إطار تنفيذ أحكام العدالة الانتقالية؛ ومع السلطة الإقليمية لدارفور والمدعي الخاص بالجرائم في دارفور وجهات فاعلة مسلحة من غير الدول
تقديم المساعدة التقنية إلى منتدى دارفور للعدالة الانتقالية بتنظيم ٣ حلقات عمل وإعداد دراستين لإنشائه وتمكينه من مكافحة الإفلات من العقاب، والدعوة إلى المساءلة عن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان والتشجيع على المصالحة، وتطوير المعارف المتعلقة بحقوق	١	حلقة عمل تدريبية بشأن العدالة الانتقالية نُظمت لفائدة ٢١ موظفاً من موظفي لجنة العدل وتقصي الحقائق والمصالحة في الفاشر. ولم تعقد حلقتان من حلقات العمل وذلك إلى حين تعيين أعضاء لجنة العدل والحقيقة والمصالحة في حزيران/يونيه ٢٠١٤

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
١٧ دورة تدريبية نظمت في ولايات غرب دارفور وجنوب دارفور ووسط دارفور وشرق دارفور وشمال دارفور	الإنسان، وبناء مهارات الأطراف المعنية الرئيسية وقدراتها، بما في ذلك المجتمع المدني تنظيم ١٨ دورة تدريبية للمدعين العامين، والقضاة، والعاملين في المجال الطبي، وأفراد القوات المسلحة السودانية، والمسؤولين عن إنفاذ القانون، والحركات المسلحة والآليات الريفية/التقليدية، بشأن إقامة العدل وتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومكافحة العنف ضد المرأة
٥ حلقات عمل عُقدت بشأن تعزيز حقوق الإنسان والمناهج الدراسية المتعلقة بحقوق الإنسان	تقديم المساعدة التقنية إلى مراكز حكومة السودان لتدريب الشرطة، ومركز تدريب القضاة، ونقابة المحامين، ومؤسسات التعليم العالي، وذلك بتنظيم ٨ حلقات عمل بشأن تعزيز حقوق الإنسان ومناهجها الدراسية المتعلقة بحقوق الإنسان
١ برنامج تدريب لمدة يوم واحد نفذ في وسط دارفور بشأن حماية الضحايا والشهود وخصص لـ ٢٢ ضابطاً من ضباط الشرطة الحكومية وثلاثة موظفين من مكتب المدعي العام لزانجي	تقديم المساعدة التقنية إلى الجهات المعنية الرئيسية الحكومية وغير الحكومية في مجال حماية الضحايا والشهود، وذلك بعقد ٣ حلقات عمل بشأن استراتيجيات التصدي للإفلات من العقاب على الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان والجرائم الخطيرة
٥ مشاريع سريعة الأثر نفذت، وهي تشمل بناء مركز علاجي ومراحيز في مستشفى دار السلام، في شمال دارفور؛ وتحديد مركز المحتجزين قبل المحاكمة في مركز شرطة المدينة، غرب دارفور؛ وتحديد أحد بيوت الكفالة في غرب دارفور؛ وبناء مركز نسائي في منطقة مناواشي، بجنوب دارفور؛ وبناء مركز مجتمعي في مخيم الحمادية للمشردين داخليا في وسط دارفور	تنفيذ ٨ مشاريع سريعة الأثر لتعزيز حقوق الإنسان في نظام التعليم الرسمي والنظام القضائي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم ٤ دورات تدريبية لوكالات إنفاذ القانون والجهات المعنية الأخرى لزيادة الوعي بمسألة القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب، وبأهمية التحقيقات والإجراءات القانونية ضد مرتكبي الجرائم، ولا سيما جرائم العنف الجنسي والجنساني	٣	دورات تدريبية نظمت لفائدة وكالات إنفاذ القانون والجهات المعنية الأخرى
إعادة طبع ٥ ٠٠٠ من المواد التعليمية المتعلقة بحقوق الإنسان لتوعية المجتمعات المحلية بصكوك حقوق الإنسان الوطنية والدولية ذات الصلة	١٠ ٠٠٠	مادة من مواد التثقيف في مجال حقوق الإنسان قد طبعت باللغة المحلية. وتم تزويد الصكوك الدولية لحقوق الإنسان باللغة العربية، وكذا كتيبات صادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان باللغة العربية عن مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان
التشاور والتنسيق مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن المسائل المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان	نعم	قُدمت بانتظام التقارير الإلزامية وأُقيمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان على علم بحالة حقوق الإنسان في منطقة المسؤولة
إنشاء لجنة ولائية معنية بالعنف الجنساني في شرق دارفور، وتنظيم ٤ حلقات دراسية في جميع أنحاء دارفور بشأن منع العنف الجنساني والتصدي له	نعم	أُنشئت اللجنة الولائية المعنية بالعنف الجنساني في شرق دارفور بمرسوم السوالي المؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠١٤
	٤	حلقات دراسية نظمت لـ ١٧٣ عضواً من أعضاء اللجنة الولائية المعنية بالعنف الجنساني في ولايات شرق ووسط وجنوب وشمال دارفور. وركزت حلقات العمل على إعداد واستعراض خطة العمل لعام ٢٠١٣ بهدف تحديد المجالات ذات الأولوية لعام ٢٠١٤، وتبيين حوادث العنف الجنساني في الولايات وكذلك ما يمكن اتخاذه من تدابير للتصدي لهذه الحوادث ومنع وقوعها. أعد المشاركون خطط عمل لعام ٢٠١٤

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	نظمت حلقتان دراسيتان للجنة الإقليمية المعنية بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من أجل وضع خطة عمل للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ولايتي وسط دارفور وشرق دارفور. وحضر هاتين الحلقتين الدراستين ١٠٥ من موظفي اللجنة الإقليمية، بمن فيهم ١٠ ذكور. وقد تم وضع خطط عمل الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ وفق نواتج هدفها زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في منع نشوب النزاعات، وإدارتها وتسويتها، فضلاً عن حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني
تنظيم حلقتين دراسيتين للجنة الإقليمية المعنية بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من أجل وضع خطة عمل للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني ورصد تنفيذها	٢	حلقتا عمل عن استخدام الأراضي وإدارتها قد نظمتا في شرق ووسط دارفور لـ ٩٧ مشاركاً (منهم ٦٢ أنثى) يمثلون الوزارات والإدارات الأهلية المعنية. وتمت توعية المشاركين بالصكوك القانونية الدولية والإقليمية ذات الصلة التي تدعو إلى مراعاة الاعتبارات الجنسانية في استخدام الأراضي وإدارتها. وركز التدريب على المفاهيم الجنسانية الرئيسية باعتبارها الخطوة الأولى لفهم حالة النساء والرجال والفتيات والفتيات في أي بلدة من البلدات؛ وعلى الصكوك القانونية الدولية والإقليمية والوطنية المتصلة باستخدام الأراضي وإدارتها؛ والممارسات الراسخة ثقافياً التي تحرم المرأة من الأخذ بالوسائل الكافية للحصول على الأراضي وحيازتها؛ والفرص السانحة لمشاركة المرأة بنشاط في استخدام الأراضي وإدارتها وتمثيلها فيها ووصولها إليها، بما في ذلك حيازتها
تنظيم ٤ حلقات عمل لوزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة، ومفوضية أراضي الولايات، والإدارة الأهلية في ولايات جنوب دارفور وشرقه وغربه ووسطه لاستعراض الآليات والنظم الحالية لاستغلال الأراضي من منظور جنساني، وتقديم المشورة للسلطات بشأن الإصلاحات اللازمة على صعيد السياسات	٢	لم تنظم الحلقة الدراسية بسبب صدور التوجيه الداخلي الجديد الذي يحد من مهام العملية المختلطة المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني
تقديم الدعم التقني إلى التجمع التشريعي النسائي الإقليمي في دارفور بعقد حلقة دراسية واحدة لمراجعة القوانين والدعوة إلى إصلاح القوانين التي تؤثر في مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار	لا	

الإنجاز المتوقع ٣-٤: القضاء تدريجياً على تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل التي ترتكبها أطراف النزاع

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٤-١ زيادة عدد خطط العمل التي توقع عليها وتنفذها أطراف النزاع لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم (٢٠١١/٢٠١٢: ٤٤ و ٢٠١٢/٢٠١٣: ٥٥ و ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦)	صدر أمر قيادي عن إحدى الميليشيات الموالية للحكومة تحظر بموجبه تجنيد الأطفال واستخدامهم جنوداً؛ وقد عُيّن منسق لحماية الطفل لدى هذه المجموعة ومجتمعها المحلي ووقعت قيادة حركة تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي على أمر قيادي يحظر على الحركة تجنيد الأطفال واستخدامهم جنوداً
٣-٤-٢ إنشاء ١٥ لجنة لحماية الطفل في ولايات شمال وجنوب ووسط وغرب دارفور للتوعية بحقوق الأطفال وحمايتهم على صعيد المجتمع المحلي	١٤ لجنة معنية بحماية الطفل أنشئت في جميع أنحاء دارفور وتلقى أعضاؤها التدريب على حقوق الطفل وحمايته

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم ٦ اجتماعات مع قادة أطراف النزاع للحصول منها على التزامات بتنفيذ خطط عمل تهدف إلى وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود وغير ذلك من انتهاكات حقوق الطفل، عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٠٠٣ (٢٠١١)، وتقديم المشورة والدعم في صياغة خطط العمل وتنفيذها	٤ اجتماعات عقدت مع منسقي شؤون حماية الأطفال لدى ٣ حركات مسلحة وذلك للتأكد من استمرار الالتزام بخطة العمل ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم جنوداً ووضع حدٍ للانتهاكات الأخرى لحقوق الطفل
توفير ١٥ دورة تدريبية بشأن حقوق الطفل وحماية الطفل، و ١٦ دورة تدريبية بشأن آلية الرصد والإبلاغ للشركاء الوطنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، ومتطوعو الشرطة المجتمعية، ولجان حماية الطفل، والقوات المسلحة وقوات الشرطة التابعة للحكومة السودان، في ولايات دارفور الخمس	٦٢ دورة تدريبية بشأن حقوق الطفل وحمايته، بما في ذلك آليات رصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، تم تنظيمها لـ ٤٤٩ ٢ من أفراد المجتمع المضيف، بما في ذلك متطوعو خفارة المجتمعات المحلية، وأعضاء لجان حماية الطفل، وضباط الشرطة الحكومية وضباط السجون الحكومية وضباط السلطة الإقليمية لدارفور، وقادة الشباب وجهاء وأعضاء مجتمعات المشردين داخليا

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إعداد ١٠ تقارير، من بينها ٤ تقارير عن تعميم مراعاة حقوق الطفل والتدريب في مجال بناء القدرات تُقدّم إلى الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح، و ٦ تقارير عن الانتهاكات التي تُرتكب في حق الأطفال تُقدّم إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح	٧ ٣ تقارير دورية عن تعميم مراعاة حقوق الطفل وبناء القدرات قدمت إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح
الرصد اليومي للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١)	٢٦٠ ٤ تقارير فصلية عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال من قبل أطراف النزاع معروضة على فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح
تنظيم اجتماعات شهرية للفريق العامل المعني بالرصد والإبلاغ لمتابعة الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال	٢٨ من اجتماعات الفريق العامل للرصد والإبلاغ عقدت في ولايات شمال وجنوب ووسط وغرب دارفور. وقد اشتركت في رئاستها العملية المختلطة واليونيسيف

العنصر ٤ : الاتصال للأغراض الإنسانية والإنعاش

٥٣ - في إطار عنصر الاتصال للأغراض الإنسانية والإنعاش، عملت العملية المختلطة على نحو وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري على تيسير تقديم المساعدة الإنسانية دون عوائق في جميع أنحاء دارفور عن طريق توفير الأمن والدعم اللوجستي لفريق الأمم المتحدة القطري. ووفرت "عملية المنار"، وهي مبادرة اتخذت بناء على طلب من برنامج الأغذية العالمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ترتيبات لوجستية خاصة مكنت ٦١٢ قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي من تقديم ١٦ ٦٦٩ طناً من الأغذية للمحتاجين في دارفور. وواصلت العملية المختلطة دعم الفريق القطري في إيجاد حلول دائمة لمشكلة المشردين داخليا في دارفور.

٥٤ - ووضعت برامج للإنعاش والتأهيل الاقتصادي في دارفور ووجهت عبر القنوات الخاصة باستراتيجية تنمية دارفور. ورغم أنه لم تكن هناك زيادة كبيرة في التمويل من حكومة السودان، أحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ الاستراتيجية. وسجل نسق توسيع نطاق

أنشطة الإنعاش والتعمير تماشيا مع الاستراتيجية تقدّما، ولو بوتيرة أبطأ من المتوقع بسبب الظروف التشغيلية والأمنية الصعبة والتمويل المحدود. وأقرت السلطة الإقليمية لدارفور بوجود بعض أوجه التأخر في تنفيذ ١٠٧١ من المشاريع التي تغطي مجالات التعليم والصحة والمياه والطرق ومراكز تنمية الشباب ومراكز المرأة وبناء قرى العودة.

٥٥ - وظل القصر في سبيل الوصول إلى السكان المتضررين من النزاع تحديا رئيسيا يواجه الجهات العاملة في تقديم المساعدة الإنسانية والعملية المختلطة في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فلم يزل يتعذر الوصول إلى مناطق مثل شرق جبل مرة (شمال/جنوب دارفور)، التي يقدر عدد سكانها بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة. وتمكنت العملية المختلطة، إلى جانب شركاء المساعدة الإنسانية، من الوصول إلى قولدو في جبل مرة (شمال/جنوب دارفور) وشعبيرية ومهاجرية ولبدو (شرق دارفور) وخور أبشي (جنوب دارفور) وسرف عمرة (شمال دارفور)، التي شهدت حدوث اشتباكات. ورافقت العملية المختلطة بنجاح الوكالات الإنسانية عند قيامها بتقديم المساعدة الإنسانية واضطلعت بأنشطة إنسانية في العديد من المناطق المتضررة.

٥٦ - وتم عملا بتوجيه منبثق عن عملية استعراض البعثة إنشاء وتثبيت فريق للإنذار المبكر. ويعمل الفريق عن طريق التعاون مع مراكز العمليات المشتركة/خلية التحليل المشتركة للبعثة ومواقع الأفرقة والعنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني والفريق القطري فيما يتعلق بمعلومات الإنذار المبكر والتحليل. وأنشئت خلية للتحليل التشغيلي والتنسيق بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني.

٥٧ - وتم تنفيذ مبادرات أساسية في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مثل دورات التوجيه والتوعية، والتثقيف عن طريق الأقران، وتقديم المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية، وتوزيع الرفالات ومواد الإعلام والتثقيف والاتصال. وجرى تعزيز التنسيق بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والعملية المختلطة هي من الأعضاء النشطين في فريق الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يتولى تنسيقه برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الخرطوم، وهي تشارك في الاجتماعات الشهرية التي يحضرها أيضا أعضاء الفريق القطري.

الإنجاز المتوقع ٤ - ١: تهيئة بيئة يستلزم فيها الأمن وتتيح إيصال المساعدات الإنسانية واستعادة سبل كسب الرزق

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٤-١-١ زيادة المخصصات المالية في الميزانية الوطنية لأغراض أنشطة الإنعاش المبكر في دارفور (٢٠١٠/٢٠١١: لا ينطبق؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٦٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٧٠ في المائة)	رصدت حكومة السودان، كجزء من التزامها بمبلغ ٢ بليون دولار للتعمير والتنمية، القسط الثاني من مبلغ ٧٦٣ مليون جنيه سوداني (١٢٧ مليون دولار) عن طريق صندوق التعمير والتنمية في دارفور لعام ٢٠١٤
	ووقعت الحكومة مزيداً من العقود لتنفيذ المرحلة الأولى من ٣١٥ مشروعاً ضمن إطار استراتيجية تنمية دارفور، تبلغ قيمتها ٦١٥ مليون جنيه سوداني (١٠٣ ملايين دولار)، وتهدف إلى تشييد وإعادة تأهيل البنى التحتية للخدمات الاجتماعية (بما فيها الصحة والتعليم والشرطة)، وإعادة تأهيل قطاع السكك الحديدية بين أبو غيرة ونيالا (جنوب دارفور)، وتحسين مراكز توزيع المياه وتوفير المساعدة الغذائية وغير الغذائية إلى الفئات ذات الاحتياجات الخاصة
٤-١-٣ زيادة إيصال المساعدة الإنسانية إلى المناطق التي تكون إمكانية الوصول إليها محدودة أو متقطعة (٢٠١١/٢٠١٢: ١١ قرية؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٣٠ قرية؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٤٠ قرية)	إمكانية وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المواقع الخاضعة لسيطرة الحركات المسلحة، في منطقة جبل مرة (شمال/جنوب دارفور)، ما زالت مقيّدة. وللمرة الأولى منذ عام ٢٠١١، تم إيفاد بعثات من ٧ وكالات تابعة للأمم المتحدة، و ٣ منظمات غير حكومية وطنية ودولية، والعملية المختلطة، ومختلف الكيانات الحكومية، في ١٧ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى قولدو، جبل مرة، لتقييم الاحتياجات الإنسانية. وكشف التقييم عن وجود ثغرات إنسانية خطيرة في مجالات الصحة والمياه والتعليم والأمن الغذائي
	وتسنى الوصول خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى بعض مناطق دارفور التي تعذر الوصول إليها سابقاً بسبب الحالة الأمنية. ففي خور أبشي (شرق دارفور)، قامت العملية المختلطة بنقل لوازم الإغاثة الإنسانية جواً من أجل تلبية للاحتياجات العاجلة للمشردين داخلياً الذين لجأوا إلى موقع فريق العملية المختلطة. وقامت العملية المختلطة

بتقديم المساعدة الإنسانية في شعبية ومهاجرية ولبدو (شرق دارفور)، وقامت أيضا بتقييم مناطق السريف وسرف عمرة وكورما (شمال دارفور) النائية. وجرى تيسير الوصول إلى ما مجموعه ٨ قرى ومناطق كانت إمكانية وصول المساعدة الإنسانية إليها محدودة أو متقطعة من قبل

وقامت العملية المختلطة بتوفير ٣٧٣٠ عملية حراسة عسكرية للوكالات الإنسانية التي تقوم بإيصال المساعدات الإنسانية في دارفور

تنظيم ٨ دورات للتدريب على جمع البيانات لفائدة ٤ من الشركاء المنفذين (منظمة الصم ومنظمة المكفوفين، ومنظمة أصحاب الإعاقات الجسدية وأخصائيين اجتماعيين من وزارة الشؤون الاجتماعية)، أدت إلى تحسين آلية جمع البيانات. ومن جملة التقارير الواردة والمتعلقة بحوادث الذخائر غير المنفجرة، البالغ عددها ٣١ تقريرا، ورد ٢٨ تقريرا (٩٠ في المائة) من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والبقية من الشركاء المنفذين المحليين المعنيين بالتوعية بمخاطر الذخائر غير المنفجرة

٤-١-٤ تحسين فرص الحصول على البيانات المتعلقة بضحايا مخلفات الحرب من المتفجرات من خلال مواءمة البيانات بين الأطراف صاحبة المصلحة المعنية بمساعدة الضحايا في دارفور، كنسبة مئوية من تقارير ضحايا الحوادث الصادرة عن جمعية الفاشر للمعاقين (٢٠١١/٢٠١٢: صفر في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٧ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٤ في المائة)

الناتج المنجز (العدد أو نعم/لا) ملاحظات

الناتج المقررة

لم تُعقد الاجتماعات الشهرية بسبب قرار مفوضية العون الإنساني عدم إعادة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالأنشطة الإنسانية في دارفور إلى العمل

لا

إسداء المشورة إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالأنشطة الإنسانية في دارفور عن طريق عقد اجتماعات شهرية، والمشاركة في اجتماعات الفريق المخصص المتعدد المانحين المعني بالشؤون الإنسانية

٢ عقد اجتماعين لمنتدى التنسيق القطري بحضور الجهات المانحة. ومن المواضيع الرئيسية التي تناولها هذان الاجتماعان التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية تنمية دارفور، وحماية المدنيين، وتدهور الحالة الإنسانية، والتحديات المتعلقة بنقص تمويل العمليات الإنسانية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم اجتماعات تنسيق أسبوعية لفريق الأمم المتحدة القطري بشأن القضايا المتعلقة بالمساعدة الإنسانية وحماية المدنيين	٢٦	اجتماعا للتنسيق عقدها فريق الأمم المتحدة القطري وتناولت القضايا المتعلقة بالمساعدة الإنسانية وحماية المدنيين
تنفيذ ١٠ مشاريع سريعة الأثر لدعم الإنعاش المبكر بعد انتهاء النزاع في مجالات المياه والصحة والتعليم؛ وزيادة مشاركة المرأة في أنشطة الإنعاش والتنمية بعد انتهاء النزاع، وتمكينها في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛ وتشجيع مراكز لتقديم المشورة والفحص فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	١٢	تنفيذ ٤ مشاريع سريعة الأثر دعماً للإنعاش المبكر والتعمير في وسط دارفور وغربها وشمالها وجنوبها؛ وتم تنفيذ ٤ مشاريع لتشجيع مراكز تقديم المشورة والفحص فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتم تنفيذ ٤ مشاريع دعماً لزيادة مشاركة المرأة في أنشطة الإنعاش والتنمية بعد انتهاء النزاع
تدريب اثنين من الشركاء المنفذين المحليين وتوفير المعدات اللازمة لهما في مجال جمع البيانات بشأن إصابات ضحايا مخلفات الحرب من المتفجرات	نعم	تدريب ١٥٣ شخصا من ٤ جهات شريكة في التنفيذ (منظمة الصم، ومنظمة المكفوفين، ومنظمة أصحاب الإعاقات الجسدية، ووزارة الشؤون الاجتماعية) على أساليب جمع البيانات بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب/الذخائر غير المتفجرة المتصلة بالحوادث والضحايا
إسداء المشورة إلى أطراف النزاع من خلال عقد اجتماعات شهرية في كل ولاية من ولايات دارفور الخمس لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب ودون عوائق إلى السكان المحتاجين في المناطق الخاضعة لسيطرة تلك الولايات	٧	نظمت اجتماعات مع الوكالات الإنسانية لكي تتم مع أطراف النزاع مناقشة المسائل المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية دون عراقيل إلى السكان المتضررين. وعُقد اجتماع واحد في نيسان/أبريل ٢٠١٤ في كُتْم (القطاع الشمالي) بشأن المرور الآمن للمساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين. وعقدت ثلاثة اجتماعات منفصلة مع ممثلي المشردين داخليا، وجيش تحرير السودان/الإرادة الحرة، وممثلي الميليشيات العربية

الإنجاز المتوقع ٤-٢: أن يعيش المدنيون في دارفور بمنأى عن الخوف من أي هجوم أو إساءة معاملة، وأن يتمكن النازحين واللاجئين من العودة طوعاً إلى ديارهم أو الاستيطان في أماكن أخرى في بيئات تسود فيها السلامة والأمن

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٤-٢-١ انخفاض عدد الحوادث المسجلة المتعلقة بتقديم الحماية للمدنيين (٢٠١١/٢٠١٢: ١٣٧ ٢؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٠٠٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٠٠)	سُجل ما مجموعه ٩٥٠ ١ من الحوادث ذات الصلة بالحماية في دارفور تعرض لها المدنيون. ويمكن أن تعزى الزيادة في عدد الحوادث إلى تجدد النزاعات القبلية والنزاع بين الحركات المسلحة وقوات حكومة السودان والجماعات شبه العسكرية
٤-٢-٢ زيادة عدد المشردين داخلياً واللاجئين الذين يغادرون المخيمات طواعية ويعودون إلى ديارهم أو يستوطنون في أماكن أخرى (٢٠١١/٢٠١٢: ٥٨٩ ١٧٨؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٨٠٠ ٠٠٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١ ٠٠٠ ٠٠٠)	ووفقاً لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد ما مجموعه ٤٠٦ ٣٦ من اللاجئين والمشردين داخلياً إلى دارفور خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويشمل هذا الرقم ٩٣٥ ١٦ لاجئاً عادوا من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى و ٤٧١ ١٩ عائداً من المشردين داخلياً
	وانخفض عدد اللاجئين والمشردين داخلياً الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية أو المناطق التي يختارونها (٤٠٦ ٣٦) في عام ٢٠١٣ مقارنة بالعدد الإجمالي المسجل في عام ٢٠١٢ (٢١١ ١٠٩). والسبب الرئيسي لهذا الانخفاض في عدد العائدين هو انعدام الأمن وغياب الحلول الدائمة لاستمرار عمليات العودة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تعزيز آليات الإنذار المبكر عن طريق تحديد التهديدات والإبلاغ عنها في الوقت المناسب، وربطها بآليات الاستجابة السريعة، لحماية المدنيين الذين يتعرضون لتهديد وشيك	نعم تم إنشاء وتعزيز فريق للإنذار المبكر، يعمل بالتعاون مع الفريق القطري. كما أنشئت خلية للتحليل التشغيلي والتنسيق

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم اجتماعات شهرية للفريق العامل المعني بحماية المدنيين وفريق المجموعة المعنية بالحماية في دارفور بشأن التهديدات والقضايا المتعلقة بحماية المدنيين	١١	اجتماعا لفريق الحماية المشترك عقد بالتنسيق مع شركاء فريق الأمم المتحدة القطري. ونوقشت خلال هذه الاجتماعات التهديدات والتدخلات المتعلقة بحماية المدنيين. ولم تعقد أي اجتماعات لفريق المجموعة المعنية بالحماية في دارفور نتيجة لنقل موظفي المفوضية الدوليين إلى الخرطوم
إيفاد ٣٠٠ بعثة تحقق ميدانية مشتركة بين الوكالات إلى مواقع العودة بغرض التحقق من الاحتياجات في مجالي الحماية والمساعدة الإنسانية وتقييمها	١٤	أوفدت بعثات تحقق ميدانية مشتركة بين الوكالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويمكن أن يعزى انخفاض عدد بعثات التحقق الموفدة إلى مواقع العودة إلى انخفاض عدد العائدين من المشردين داخليا واللاجئين عما كان مقررا خلال الفترة المشمولة بالتقرير
إسداء المشورة إلى المسؤولين الحكوميين من خلال عقد اجتماعات شهرية مع آلية التحقق المشتركة، والفريق العامل المعني بالعودة وإعادة الإدماج، واللجان الفنية التابعة للولايات، والمجموعة الفرعية المعنية بالعودة، بشأن الاحتياجات والأولويات المتعلقة بحماية العائدين	لا	لم تعقد أي اجتماعات لآلية التحقق المشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وما زال الأمر يتطلب موافقة الحكومة لم يعقد أي اجتماع للفريق العامل المعني بالعودة وإعادة الإدماج خلال الفترة المشمولة بالتقرير نتيجة لغياب موظفي المفوضية بسبب التأخر في الحصول على تراخيص العمل
تنظيم ٨ حلقات عمل، تضم كل منها ٢٠ ممثلا من سلطات الولايات، والإدارات المحلية، والوزارات المختصة، بشأن إدارة أنشطة العودة وإعادة الإدماج في دارفور	لا	لم تنظم حلقات عمل في القطاعات على النحو المتوخى نتيجة لغياب موظفي المفوضية في دارفور بسبب التأخر في الحصول على تراخيص العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت حلقات العمل عبارة عن مشاريع مشتركة بين المفوضية والعملية المختلطة لبناء قدرات السلطة الإقليمية لدارفور فيما يتعلق بأنشطة العودة وإعادة الإدماج

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	منتديات للحوار المجتمعي نظمت في ولايات شمال وجنوب وغرب دارفور لفائدة ١٩٤ مشاركا، منهم ١٣٧ من المشردين داخليا القادmates من ١٣ مخيما. وحدد المشاركون التحديات الأمنية، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وقدموا التوصيات التالية: تزويد مراكز الخفارة المجتمعية بالأسلحة؛ والشروع في تنفيذ أنشطة مدرة للدخل؛ وتوفير الحراسة عندما تذهب النساء للاضطلاع بأنشطة كسب الرزق
تنظيم ٤ منتديات للحوار المجتمعي في جميع أنحاء دارفور بشأن تصورات المرأة وتوصياتها لضمان الأمن المادي للمرأة والمجتمعات المحلية التي تعيش فيها	٥	دورة تدريبية نظمت واستفاد منها نحو ٥٢٤ من العاملين في المجال الصحي، مثل الممرضات والقابلات. وتناولت الدورات مسألة منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. وتم تدريب ما مجموعه ٤٢٥ من أفراد الشرطة وموظفي السجون، و ٢٤٦ من السجناء، و ٢٠ من أشد الأشخاص تعرضا للإصابة و ٣٠ من موظفي الإدارة الأهلية المحلية على الوعي بمسائل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلى التثقيف عن طريق الأقران. ويعود ارتفاع عدد هذه الدورات إلى زيادة الطلب على مثل هذا التدريب خلال الفترة المشمولة بالتقرير
توفير ٨ دورات تدريبية للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في السودان، والمنظمات المقدمة لخدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأفراد الشرطة والسجون والجيش التابعين لحكومة السودان، والمشردين داخليا، والنساء، والشباب، ونزلاء السجون، والمقاتلين السابقين، بشأن التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتثقيف عن طريق الأقران، وذلك بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري	١٥	دورة تدريبية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز منظمة لفائدة ١ ٧٧٨ من المشردين داخليا، و ٥ ٠٥٠ من شباب المدارس الثانوية و ٤٠٠ من أفراد القوات المسلحة السودانية. ويعود السبب في ارتفاع عدد الدورات التدريبية إلى ضرورة الوصول إلى جمهور أوسع
تنظيم ٢٠ دورة بهدف تدريب ١ ٠٠٠ مشارك على استراتيجيات التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه، لفائدة المتطوعين للانضمام إلى الشرطة المجتمعية في مخيمات النازحين	٤٠	

العنصر ٥: الدعم

٥٨ - يشمل عنصر الدعم عمل شعبة دعم البعثة، وقسم الأمن، وفريق السلوك والانضباط، ووحدة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة للعمليات المختلطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم عنصر الدعم التابع للبعثة خدمات لوجستية وإدارية وأمنية تتسم بالفعالية والكفاءة دعماً لتنفيذ ولاية العملية المختلطة، وذلك عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات على الخدمات، وبتحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة. وقد تم تقديم الدعم خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، إلى قوام متوسطه ٢٥١ مراقباً عسكرياً و ٤٤١ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، و ٣٢٣ فرداً من أفراد الشرطة المشكلة، و ٣٦ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة، ولما لا متوسط من الموظفين الدوليين قدره ١٠١٤ موظفاً (باستثناء ٤٨ موظفاً دولياً نُقلوا إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي أو أعيد انتدابهم فيه) و ٩٠٧ موظفاً وطنياً (باستثناء ٤١ موظفاً وطنياً نُقلوا إلى المركز أو أعيد انتدابهم فيه) و ١٤ موظفاً مؤقتاً و ٣٩٨ من متطوعي الأمم المتحدة. واشتمل الدعم المقدم على تنفيذ برنامج قواعد السلوك والانضباط وبرنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة شؤون الموظفين، والخدمات المالية، والرعاية الصحية، وصيانة مرافق المكاتب والإقامة وتشبيدها، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمليات النقل الجوي والبحري، وعمليات الإمداد وإعادة الإمداد، وتقديم الخدمات القانونية والأمنية على نطاق البعثة.

الإنجاز المتوقع ٥-١: زيادة كفاءة الدعم اللوجستي والإداري والأمني المقدم للعمليات وفعاليته

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٥-١-١ انخفاض النسبة المئوية للالتزامات غير المصفاة المرحّلة من فترة الميزانية السابقة (٢٠١١/٢٠١٢): ١٢ في المائة من إجمالي النفقات؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٨ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥ في المائة)	٥-١-١ خفضت العملية المختلطة النسبة المئوية للالتزامات غير المصفاة المرحّلة من فترات سابقة إلى ٧,٨ في المائة
٥-١-٢ انخفاض عدد الأيام اللازمة لإجراء تقييم تقني كامل في إطار عملية تقديم طلبات التوريد (٢٠١١/٢٠١٢: ٣٠ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٥؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٢)	٥-١-٢ استغرق إجراء التقييم التقني في العملية المختلطة ١٥ يوماً في المتوسط خلال الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤. ويعزى ارتفاع عدد الأيام إلى ضرورة الحصول على توضيحات من البائعين

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-١-٥ انخفاض النسبة المئوية للرصيد المخصص للتخزين (٢٠١١/٢٠١٢: ٢٥ في المائة من إجمالي المخزونات؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٥ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٢,٥ في المائة)	بلغت نسبة الرصيد المخصص للتخزين ١٨ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
٤-١-٥ إحراز التقدم في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا	تم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في العملية المختلطة على النحو المقرر. وخلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء، قامت البعثة بتحديث إجراءات التشغيل الموحدة لكي تراعى فيها التغييرات التي نجمت عن الأخذ بنظام أوموجا، وكفالة الوفاء بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣
النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تحسين الخدمات	
تركيب وتشغيل نظم إلكترونية متطورة في مجال إدارة الوقود لرصد ومراقبة استخدام الوقود في جميع نقاط تسلّم الوقود وصرفه	لا لم ينفذ مشروع النظام الإلكتروني لإدارة الوقود في العملية المختلطة نتيجة لعدم إصدار تأشيرات الدخول لأعضاء الفريق المعني بالنظام الإلكتروني لإدارة الوقود
تركيب وتشغيل أداة إلكترونية لإدارة حصص الإعاشة لرصد الحصص الغذائية ومراقبتها وإدارتها	لا لم يتسن تركيب الأداة الإلكترونية لإدارة حصص الإعاشة، لأنها لا تزال قيد الإعداد
تناوب الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة من بلدان المنطقة (الأردن، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجيبوتي، ومصر، ونيجيريا) باستخدام العتاد الجوي للأمم المتحدة في إطار ترتيبات مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات بدلا من الاستعانة بالرحلات الجوية التجارية المستأجرة	لا أجري تناوب وحدات الشرطة المشكلة من الأردن وجيبوتي والوحدة العسكرية المصرية باستخدام العتاد الجوي لمركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات. وقد تم سحب الطائرة من طراز MD-83 التي كان من المقرر استخدامها لتناوب القوات من بوركينا فاسو وتوغو ونيجيريا من الخدمة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تركيب ٤٠٠ سخان مياه شمسي في وحدات الاغتسال على نطاق البعثة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤ لتحل محل سخانات المياه العاملة بالطاقة الكهربائية	٢١٦	سخانة مياه بالطاقة الشمسية مركبة. وعلقت العملية المختلطة تركيب الوحدات المتبقية في انتظار استعراض المسائل التقنية، حيث اشتكى المستعملون من انخفاض ضغط المياه وعدم كفاية الإمدادات من المياه الساخنة
تركيب وتشغيل ٢٢٠ محطة لمعالجة مياه المجاري على نطاق البعثة في حزيران/يونيه ٢٠١٤	١٣٨	محطة لمعالجة مياه المجاري تم تركيبها وتشغيلها. وانخفض عدد محطات معالجة مياه المجاري المركبة بسبب عدم كفاية المعدات الثقيلة لجرف التربة واليد العاملة والموارد اللازمة لإعداد الصفائح والحفر لتركيب المحطات
دعم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك إعادة تصميم أساليب العمل من أجل امتثال المعايير المحاسبية الدولية، واستكمال إجراءات التشغيل الموحدة للبعثة بحيث تراعي متطلبات هذه المعايير، وتدريب جميع موظفي الشؤون المالية والميزانية وإدارة الممتلكات في العملية	نعم	أعدت العملية المختلطة إجراءات التشغيل الموحدة اللازمة لضمان الوفاء بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وجرى استعراض البيانات المالية وتحليلها واتخذت الإجراءات اللازمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن إدارة الشؤون الإدارية
تقديم الدعم لتنفيذ نظام أوموجا، بما في ذلك إجراء عمليات تحليل لنوعية بيانات النظام القديم وغرلة البيانات في البعثة الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون	نعم	قامت العملية المختلطة بجميع أنشطة غرلة البيانات وإثرائها من أجل تنفيذ نظام أوموجا بنجاح
تمركز قوات يبلغ قوامها في المتوسط ١٥ ٩١٧ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية و ٢٦٠ مراقبا عسكريا و ٢ ٤٠٣ ضابطاً من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٢ ٣٨٠ فرداً من أفراد الشرطة المشكلة، وتناوبهم وإعادتهم إلى أوطانهم	١٤ ٤٤١	فيما يلي متوسط قوام القوات التي تمركزت أو جرى تناوبها أو إعادة أفرادها إلى أوطانهم:
	٢٥١	فرداً من أفراد الوحدات العسكرية
	٢ ٠٣٦	مراقبا عسكريا
	٢ ٣٢٣	ضابط شرطة
		فرداً من أفراد الشرطة المشكلة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
التحقق من المعدات المملوكة للوحدات، ومن قدرات الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، ورصدها وفحصها	نعم	قامت العملية المختلطة بالتحقق من جميع المعدات المملوكة للوحدات ومن قدرات الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشكلة ورصدها وفحصها خلال الفترة المشمولة بالتقرير
تخزين وتوفير حصص الإعاشة اليومية والمياه لقوات يبلغ قوامها في المتوسط ٤٥٧ ١٥ فردا من الأفراد العسكريين (باستثناء ٤٦٠ من ضباط الأركان وضباط الاتصال) و ٣٨٠ ٢ فردا من أفراد الشرطة المشكلة في ٨٤ موقعا	١٤ ٠١٤	تم تخزين وتوفير حصص الإعاشة اليومية والمياه لقوات يتألف قوامها في المتوسط مما يلي: فردا من الأفراد العسكريين (باستثناء ٤٧٢ من ضباط الأركان وضباط الاتصال)
	٢ ٣٢٣	فردا هو متوسط قوام أفراد الشرطة المشكلة في ٧٨ موقعا. والسحب التدريجي للأفراد النظاميين هو السبب في توفير حصص إعاشة لعدد من الأفراد العسكريين وأفراد وحدات الشرطة المشكلة أقل مما كان مدرجا في الميزانية
إدارة شؤون ٦٩٥ ٤ موظفا مدنيا في المتوسط (باستثناء ١٠٦ موظفين مدنيين تم نقلهم إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي)، يتألفون من ٢٠٥ ١ موظفا دوليا و ٩٧٠ ٢ موظفا وطنيا و ٥٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة	٤ ٣٢٦	يتألف الموظفون المدنيون الذين أديرت شؤونهم (باستثناء الموظفين المدنيين الموجودين في مركز الخدمات الإقليمي)، من ١٠١٤ ١ موظفا دوليا، و ٩٠٧ ٢ موظفين وطنيين، و ١٤ ١ موظفا يشغلون وظائف مؤقتة، و ٣٩٨ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة
تنفيذ برنامج يتعلق بالسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، يشتمل على التدريب وتدابير الوقاية والمراقبة والإجراءات التأديبية	نعم	نظّم فريق السلوك والانضباط، خلال الفترة قيد الاستعراض، ٢٤٩ دورة تدريبية تتعلق بالسلوك والانضباط والتوعية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين
		تم تدريب ٦٨١ ٢١ فردا من أفراد البعثة (٩١٣ من المدنيين، و ٩٧١ ٤ فردا من أفراد الشرطة بمن فيهم وحدات الشرطة المشكلة و ٧٩٧ ١٥ فردا من الأفراد العسكريين)

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

تلقت العملية المختلطة ٩١٩ شكوى وقامت بتقييمها على النحو التالي: ٦٩ حالة تبين أنها تتعلق بسوء سلوك، من بينها ١٨ حالة لا تزال قيد التقييم من جانب فريق السلوك والانضباط و ٩ حالات رهن التحقيق. وأدى النظر في ٢١ حالة إلى اتخاذ إجراءات إدارية من جانب القائمين على العملية ضد الجناة المزعومين، وإغلاق ملفات ١٣ حالة لعدم كفاية الأدلة، وإحالة ٥ حالات إلى مكتب إدارة الموارد البشرية، وإحالة حالة واحدة إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وإحالة حالة واحدة إلى البلد المعني المساهم بأفراد شرطة لاتخاذ الإجراء المناسب ضد الجناة المزعومين

واضطلع فريق السلوك والانضباط بـ ١١ نشاطا من الأنشطة التوعوية التي حضرها ٥٢٢ فردا من أفراد المجتمع المحلي في دارفور

المرافق والهياكل الأساسية

تم تشييد مهابط لطائرات الهليكوبتر في ٧ من مواقع الأفرقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولم يتسن للعملية المختلطة تشييد المستودع ذي الجدران الصلبة، وهي بانتظار تعبيد ١,٦ كيلومترا من الطرق بالأسفلت في الجنيينة، وهو الأمر الذي تأخر بسبب طول أمد عملية الشراء. وكتديير مؤقت تم دك الطريق بالرمل والتربة والحصى لجعله قابلا للاستعمال إلى حين انتهاء العملية المختلطة من تعبيده بالأسفلت

وانتهت العملية المختلطة من تعبيد مهبط الطائرات بالحصى في زالنجي وذلك باستخدام مواردها الداخلية (وحدة المهندسين

٧ تشييد ٦ مهابط لطائرات الهليكوبتر في ٦ من مواقع الأفرقة ومستودع ذي جدران صلبة، وتعبيد ١,٦ كيلومتر من الطرق الداخلية بالأسفلت في المكان المخصص لسكنى الموظفين الذين يتقاضون بدل الإقامة المقرر للبعثة في الجنيينة، وتطوير مدرجين للطائرات في مقرين جديدين من المقرات القطاعية في زالنجي والضعين

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الباكستانيين)، في حين أدخلت حكومة السودان تحسينات كبيرة على مهبط الضعيف، لذا لم تعد العملية المختلطة، بحاجة إلى الاضطلاع

بثرا تم حفرها، ويعزى انخفاض عدد الآبار عما كان مقررًا إلى الحالة الأمنية وصعوبة الحصول على الأراضي اللازمة لحفر ٨ من أصل ١١ بئرا متبقية كانت مقررة أصلا

١٢

حفر ٢٣ بئرا جديدة وبناء حوض واحد لاحتجاز المياه، والقيام ببناء حفير واحد لتلبية الاحتياجات المائية في مواقع الأفرقة

ولم يتسن للعملية المختلطة استكمال عملية الشراء اللازمة لبناء حوض واحد لاحتجاز المياه، وبناء حفير واحد لتلبية الاحتياجات المائية في مواقع الأفرقة

وكتدبير مؤقت، ستواصل العملية المختلطة إمداد مواقع الأفرقة بالمياه على أن يكمل طرف ثالث من موردي المياه تلبية الاحتياجات من المياه. وستدرج عملية بناء حوض احتجاز المياه والحفير في ميزانية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

لم يتسن للعملية المختلطة تشييد موقع لدفن القمامة في المخيم الرئيسي في الجنينة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، وهي بانتظار نتائج المفاوضات مع السلطات المحلية بشأن المكان المناسب لدفن القمامة

لا

تشييد موقع واحد لدفن القمامة في المخيم الرئيسي في الجنينة، و ٢٠ موقعا للتخلص من القمامة تحت المراقبة في مواقع الأفرقة

وقد بدأت في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ عملية تشييد ٧ مواقع للتخلص من القمامة تحت المراقبة. ولم يتم الحصول على قطع الأراضي المطلوبة لـ ١٣ موقعا متبقيا من مواقع الأفرقة

٧

نظم لتجميع مياه الأمطار من الأسقف تم تشييدها في المباني المكتبية بمقر العملية المختلطة في الفاشر، وفي المباني المكتبية للمقرات القطاعية في زالنجي ونيالا والجنينة

٤

بناء نظم أسقف لتجميع مياه الأمطار في أربعة مخيمات رئيسية ومكاتب

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تشغيل وصيانة ١٠٥ بئرا، و ١٦٦ محطة لتنقية المياه مملوكة للأمم في ٤٨ موقعا، و ١٥٦ محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، وشبكات للمياه ومياه الصرف الصحي في ٤٨ موقعا	٨٤ ١٠٥ ١١٦	بئرا قامت العملية المختلطة بتشغيلها وصيانتها محطات لتنقية المياه مملوكة للأمم المتحدة تم تشغيلها وصيانتها محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي جرى تشغيلها وصيانتها على نطاق العملية المختلطة. وجرى سحب بعض محطات معالجة المياه من الخدمة بسبب قدمها فيما أعيدت أخرى إلى المخازن بسبب إغلاق بعض المخيمات
تشغيل وصيانة ١٧٣٤ مولدا كهربائيا مملوكة للأمم المتحدة و ٥٧٩ مولدا كهربائيا مملوكة للوحدات في ٤٨ موقعا	١٧٣٤	مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة تم تشغيلها وصيانتها على نطاق العملية المختلطة، بما في ذلك المولدات المخصصة للموظفين المدنيين الدوليين الذين يعيشون في منازل مستأجرة من القطاع الخاص خارج مخيمات العملية المختلطة في ٤٨ موقعا. واحتفظت الوحدات المعنية بالمولدات الكهربائية المملوكة للوحدات
تخزين وتوريد ٣٧,٨ مليون لتر من الوقود والزيوت و مواد التشحيم اللازمة للمولدات الكهربائية	٤٠,١ مليون	لتر من الوقود والزيوت و مواد التشحيم اللازمة للمولدات الكهربائية. ويعزى ارتفاع معدلات الاستهلاك عما كان مقررا إلى الحاجة إلى توريد الطاقة الكهربائية لما يلي: (أ) مستودعات حصص الإعاشة، وأماكن الإقامة والمكاتب والمخابز في ثلاثة قطاعات، وفقا لأحكام وشروط عقد التجهيز التام لخصص الإعاشة؛ (ب) شاغلو المباني الإدارية وأماكن الإقامة المنشأة حديثا في الضعين؛ (ج) المقيمون الجدد في مخيم الفاشر الرئيسي (المخيم الأردني) الذين تم نقلهم بسبب المخاوف الأمنية، من أماكن إقامتهم خارج مجمع الفاشر الذي تشرف عليه العملية المختلطة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

النقل البري

تم تشغيل وصيانة ما يلي:		تشغيل وصيانة ٢ ٥٤٠ من المركبات والمعدات المملوكة للأمم المتحدة، منها ٢٩ مركبة مدرعة، و ٢ ٦٥٠ مركبة مملوكة للوحدات، من خلال ٣٦ ورشة في ٣٥ موقعا
٣ ٣٠٤ مركبة مملوكة للأمم المتحدة بما في ذلك ٢٧ مركبة مدرعة وذلك من خلال ٨ ورش رئيسية و ٢٩ مرفقا للإصلاح في ٣٤ موقع لم تُجر الصيانة للمركبات المملوكة للوحدات في مرافق العملية المختلطة خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤		
لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم للاستخدام في النقل البري	٨,١ ملايين	توريد ٨ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم للاستخدام في النقل البري
قامت العملية المختلطة بتشغيل خدمة نقل يومية، طوال أيام الأسبوع، لما متوسطه ٦٨٢ ٤ فردا من أفراد الأمم المتحدة في اليوم الواحد إلى أماكن عملهم	نعم	توفير خدمات نقل يومية طوال أيام الأسبوع لما متوسطه ١ ٥٠٠ فرد من أفراد الأمم المتحدة في اليوم الواحد من أماكن إقامتهم إلى منطقة البعثة

النقل الجوي

طائرات ثابتة الأجنحة تم تشغيلها وصيانتها، بما في ذلك طائرتان من طراز L-410 وطائرة من طراز B-190 وطائرتان من طراز CRJ-200 وطائرة من طراز DHC وطائرة من طراز B737، عقب سحب طائرتين ثابتتي الأجنحة (واحدة من طراز Learjet في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وطائرة من طراز MD-832014 في شباط/فبراير ٢٠١٤) في سياق ترشيد وإعادة تشكيل الأصول الجوية للعملية المختلطة بهدف جعل العملية أكثر فعالية من حيث التكلفة	٧	تشغيل وصيانة ٩ طائرات ثابتة الأجنحة و ٢٥ طائرة ذات أجنحة دوارة، بما فيها ٣ طائرات خدمات عسكرية، في ٣١ موقعا (٢٦ مهبطا لطائرات الهليكوبتر و ٥ مطارات في كل من الفاشر ونيالا والجنيينة والخرطوم وعنتيبي)
---	---	--

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
طائرة ذات أجنحة دوارة تم تشغيلها وصيانتها، تشمل ٣ طائرات من طراز Mi-8T/AME و ١٦ طائرة من طراز Mi-8MTV و ٣ طائرات من طراز Mi-8 حتى آذار/مارس ٢٠١٤، وهو الوقت الذي قامت فيه العملية المختلطة بسحب ٣ طائرات ذات أجنحة دوارة من طراز Mi-8 من الخدمة، ليصبح المجموع ١٩ طائرة	٢٢
مواقعا منها ٢٧ مهبطا لطائرات الهليكوبتر و ٤ مطارات (الفاشر ونيالا والجنيينة والخرطوم وعنتيبي)	٣١
لتر من البترين والزيوت ومواد التشحيم لاستخدامها في النقل الجوي. ويعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) تخفيض أسطول الطائرات، بمقدار خمس طائرات تشمل طائرة من طراز Lear Jet، وطائرة ثابتة الجناحين من طراز MD-83 وثلاث طائرات ذات أجنحة دوارة من طراز Mi-8؛ (ب) عدم نشر ثلاث طائرات عسكرية للخدمات من طراز Mi-17؛ (ج) انخفاض عدد ساعات الطيران الفعلية بسبب القيود التي فرضتها حكومة السودان على حركة الطيران، والأحوال الجوية السيئة	توريد ٢٧ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لاستخدامها في العمليات الجوية ١٤,٨ مليون
الاتصالات	
تم بصورة موثوقة توفير الاتصالات لنقل الصوت والبيانات من خلال شبكة المحطات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جدا وذلك نتيجة لدعم وصيانة المحطات الأرضية الثلاث التي تمت الاستعانة بها	دعم وصيانة شبكة سواتل مؤلفة من ٣ محطات أرضية لتوفير الاتصالات بالصوت والفاكس والصورة وإرسال البيانات نعم

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
دعم وصيانة ٨٩ نظاماً من نظم المحطات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جداً و ١٨٢ مقسماً هاتفياً و ١٢٩ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة	١٠٦ ١٥٣	نظم محطات طرفية ذات فتحات صغيرة جداً وصلة تعمل بالموجات الدقيقة ويعزى ارتفاع عدد النواتج إلى توسيع نطاق الهياكل الأساسية لشبكة نقل الصوت والبيانات بهدف توفير القدرة على الاتصال لموقعي الأفرقة اللذين تم إنشاؤهما حديثاً في زمزم والشريف بالقطاع الشمالي
دعم وصيانة ٢ ٢٧٠ من أجهزة الإرسال وإعادة الإرسال ذات التردد العالي و ١ ٣٤٧ من أجهزة الإرسال وإعادة الإرسال ذات التردد العالي جداً و ١٠ ٨٨٢ من أجهزة الإرسال وإعادة الإرسال ذات التردد فوق العالي	نعم	تم توفير شبكة كفؤة وآمنة وفعالة للاتصال الصوتي اللاسلكي تعمل بالتردد العالي والتردد العالي جداً والترددات فوق العالية لاستخدامها في الدوريات ونظام التتبع الأمني
دعم وصيانة محطة بث إذاعي واحدة تعمل على موجات التضمين الترددي في مرفق واحد من مرافق الإنتاج الإذاعي	نعم	تولت العملية المختلطة صيانة مرفق للإنتاج والبث الإذاعي، لكنها لم تحصل على رخصة البث
تكنولوجيا المعلومات		
دعم وصيانة ٢٢٦ خادوماً، و ٤ ٦٦٤ حاسوباً مكتبياً، و ١ ٩٥٠ حاسوباً محمولاً، و ١ ٧٥١ طابعة، و ٩١ جهاز إرسال رقمياً في ١١٤ موقعاً	٤٠ ٣٨٠	خادوماً مادياً خادوماً افتراضياً يعزى انخفاض عدد الخوادم المادية إلى تنفيذ المرحلة الختامية من الهياكل الأساسية الافتراضية
٤ ١٩٤	٤ ١٩٤	حاسوباً مكتبياً
٢ ٦٣٣	٢ ٦٣٣	حاسوباً محمولاً
٩٨١	٩٨١	طابعة
٦١٥	٦١٥	جهاز إرسال رقمياً

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
دعم وصيانة شبكات محلية وشبكات واسعة يستفيد منها ٥ ٠٠٠ مستعمل في ١١٤ موقعا	نعم	تم توفير إمكانية الوصول الآمن والموثوق به إلى موارد بيانات البعثة من خلال الشبكات المحلية (LAN) والشبكات الواسعة (WAN) لأجل ٦ ٧٤٢ حسابا من حسابات المستعملين في ١٤٧ موقعا
توفير خدمات الدعم والصيانة للشبكة اللاسلكية	نعم	تم توفير الدعم المضمون والصيانة الموثوق بها من أجل الوصول إلى الشبكة اللاسلكية للبيانات داخل منطقة البعثة
الخدمات الطبية		
تشغيل وصيانة ٦ عيادات من المستوى الأول، و ٣ عيادات من المستوى الثاني، ومرفق طبي واحد من المستوى الثالث، بالإضافة إلى ٦٧ مركزاً للطوارئ والإسعافات الأولية في ما مجموعه ٧٦ موقعا لجميع أفراد البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى والسكان المدنيين المحليين في حالات الطوارئ	نعم	قامت العملية المختلطة بتشغيل وصيانة ٦ عيادات من المستوى الأول، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني، ومستشفى واحد من المستوى الثالث، و ٦٧ مرفقا طبيا فضلا عن مراكز الطوارئ والإسعافات الأولية في ما مجموعه ٧٦ موقعا وذلك لجميع أفراد البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى والسكان المدنيين المحليين في حالات الطوارئ
الإبقاء على ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة لجميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك ٦ مستشفيات من المستوى الرابع (٢ في نيروبي، و ٣ في القاهرة، و ١ في دبي)	لا	تم الإبقاء على ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة، لجميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك ثلاثة مستشفيات من المستوى الرابع في ثلاثة مواقع (في كل من دبي ونيروبي والقاهرة). بيد أن العملية المختلطة لا تزال تفتقر إلى طائرة عسكرية توفر خدمة النقل الجوي المتوسط الحجم لإجلاء المصابين والحالات الطبية. لذا استخدمت العملية الأصول الجوية التجارية للاضطلاع بهذه المهام

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
توفير خدمات ذات صلة بفيروس نقص المناعة البشرية تشمل تشغيل وصيانة مرافق تقديم المشورة وإجراء الفحوص المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية بصورة طوعية وسرية لجميع موظفي البعثة، وبرنامج للتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك التوعية عن طريق الأقران، لجميع موظفي البعثة	نعم	تم الإبقاء على خمسة مرافق ثابتة لتقديم المشورة وإجراء الفحوص المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية بصورة طوعية وسرية لنحو ٣ ٢٤١ عميلاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وجرى توعية ٣٢٣ ١٨ فرداً من أفراد العملية المختلطة وإطلاعهم على مسائل فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وتم توفير التدريب لما يقرب من ٣٠١ من الأقران المعلمين في مجال تغيير السلوك في التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وذلك من خلال ١٢ حلقة عمل مدة كل منها خمسة أيام
الأمن		
توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع أنحاء منطقة البعثة	نعم	تم توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع
توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى	نعم	تم توفير خدمات الحماية المباشرة على مدار الساعة
إجراء تقييم لأمن المواقع يشمل البعثة بأكملها، مما في ذلك إجراء مسح لعدد ٤٥٠ من أماكن الإقامة	نعم	٢٠٧ من أماكن الإقامة جرى تقييمها، وأجري ٤٠ مسحاً للمكاتب، و ١١ تقييماً ميدانياً
تنظيم ما مجموعه ١٠٦ دورات إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لجميع أفراد البعثة وتدريب أمني توجيهي وتدريب/تمارين أولية على مكافحة الحرائق لجميع موظفي البعثة الجدد	١٤٨	دورة تدريبية/إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لأفراد البعثة بما في ذلك العاملون في وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

مركز الخدمات الإقليمية

٥٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي، عبر المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات، تقديم خدمات لوجستية وإدارية فعالة وكفؤة إلى البعثات المستفيدة في مجالات منها إجراءات قدوم الموظفين عند التحاقهم بالبعثة وإجراءات مغادرتهم لها، وتجهيز مطالبات منح التعليم، فضلاً عن عدد من المهام الأخرى المتعلقة بالشؤون المالية والموارد البشرية.

الإنتاج المتوقع ٥-٢: تقديم الدعم المتسم بالفعالية والكفاءة إلى العملاء فيما يتعلق بإجراءات القدوم والمغادرة

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
استكملت في يومين نسبة ٨٩ في المائة من جميع إجراءات القدوم (فيما يتعلق بالموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة والأفراد النظاميين) خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ واستكملت نسبة ٩٨ في المائة منها في ٧ أيام. وقد تأثرت سلباً قدرة مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي على تحقيق الهدف المقرر بعدم استكمال إجراءات القدوم قبل الوصول إلى المركز	٥-٢-١- تقليص الوقت اللازم لإنجاز إجراءات قدوم الموظفين (٢٠١١/٢٠١٢: استكمال أكثر من ٩٥ في المائة منها في يومين؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: استكمال أكثر من ٩٨ في المائة منها في يومين؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: استكمال أكثر من ٩٨ في المائة منها في يومين و ١٠٠ في المائة في ٧ أيام)
استكملت نسبة ١٣ في المائة من جميع إجراءات المغادرة في يوم واحد؛ واستكملت نسبة ٤١ في المائة منها في ٥ أيام. وقد تأثرت سلباً قدرة مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي على تحقيق الهدف المقرر بسبب التأخر في بدء إجراءات المغادرة التي ينبغي أن يُشرع فيها قبل فترة تتراوح بين ١٠ و ١٥ يوم عمل	٥-٢-٢- تقليص الوقت اللازم لإنجاز إجراءات مغادرة الموظفين الدوليين (٢٠١١/٢٠١٢: استكمال أكثر من ٩٥ في المائة منها في يوم واحد؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: استكمال أكثر من ٩٨ في المائة منها في يوم واحد؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: استكمال أكثر من ٩٨ في المائة منها في يوم واحد و ١٠٠ في المائة في ٥ أيام)
استكملت نسبة ١٤ في المائة من كافة إجراءات المغادرة في ٣ أيام و ٩٩ في المائة منها في ٧ أيام	٥-٢-٣- ارتفاع مستوى الخدمات من خلال استمرار تقليص المدة التي تتطلبها إجراءات مغادرة الأفراد النظاميين (٢٠١١/٢٠١٢: استكمال أكثر من ٩٨ في المائة منها في ٣ أيام؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: استكمال أكثر من ٩٨ في المائة منها في ٣ أيام؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: استكمال أكثر من ٩٨ في المائة منها في ٣ أيام و ١٠٠ في المائة في ٧ أيام)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنفيذ إجراءات القدوم والمغادرة لـ ٥٥٣ موظفا مدنيا، بمن فيهم الموظفون الدوليون ومتطوعو الأمم المتحدة	لا لم تُنفذ أية إجراءات لقدم الموظفين المدنيين أو مغادرتهم للعملية المختلطة. ويعزى انخفاض الناتج إلى اضطلاع البعثات المستفيدة ببعض إجراءات القدوم والمغادرة بدلا من مركز الخدمات الإقليمي
تسجيل ٢ ٢٤٠ من الأفراد النظاميين عند القدوم والمغادرة	لا لم يجر تسجيل الأفراد النظاميين في العملية المختلطة عند الوصول والمغادرة. ويعزى انخفاض الناتج إلى اضطلاع البعثات المستفيدة ببعض إجراءات القدوم والمغادرة بدلا من مركز الخدمات الإقليمي

الإنجاز المتوقع ٥-٣: تقديم الدعم المتسم بالفعالية والكفاءة إلى العملاء فيما يتعلق بتجهيز منح التعليم

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٥-٣-١ تخفيض المدة اللازمة لتسوية مطالبات منح التعليم خلال فترة الذروة (تموز/يوليه - تشرين الأول/أكتوبر) (٢٠١١/٢٠١٢: أكثر من ٩٦ في المائة منها أنجز في أقل من ٧ أسابيع؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: أكثر من ٩٦ في المائة منها أنجز في أقل من ٧ أسابيع؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: أكثر من ٩٦ في المائة منها أنجز في أقل من ٦ أسابيع)	تم تجهيز ٩١ في المائة من المطالبات التي بلغت ٣ ٤٥٥ مطالبة في ٦ أسابيع. ويعزى التأخر في تجهيز المطالبات إلى عدم تقديم الموظفين للمستندات المطلوبة في الوقت المناسب
٥-٣-٢ تخفيض المدة اللازمة لتسوية مطالبات منح التعليم خارج فترة الذروة (تشرين الثاني/نوفمبر - حزيران/يونيه) (٢٠١١/٢٠١٢: أكثر من ٩٦ في المائة منها أنجز في أقل من ٤ أسابيع؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: أكثر من ٩٦ في المائة منها أنجز في أقل من ٤ أسابيع؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: أكثر من ٩٦ في المائة منها أنجز في أقل من ٣ أسابيع)	تم تجهيز ٧٥ في المائة من ١ ٨٧٢ مطالبة في غضون ٣ أسابيع من تسلمها. ويعزى التأخر في تجهيز المطالبات إلى عدم تقديم الموظفين للمستندات المطلوبة في الوقت المناسب

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٣-٥ تخفيض النسبة المئوية لمطالبات منح التعليم المعادة إلى البعثة: ٢٠١٢/٢٠١١: ٢٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: أقل من ١٥ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: أقل من ١٢ في المائة	أعيدت نسبة ١٩ في المائة من المطالبات إلى البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير
النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تجهيز ٢٠٤٨ مطالبة من مطالبات منح التعليم	١١٣١ مطالبة جُهزت لفائدة العملية المختلطة
الإنجاز المتوقع ٥-٤: تقديم دعم يتسم بالفعالية والكفاءة إلى المستفيدين من خدمات المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات	
مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٥-٤-١ زيادة عدد الموظفين الذين يجري تدريبهم في المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات (٢٠١٢/٢٠١١): ٣٠٠٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٣٠٠٠؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ٦٠٠٠	أُنجز. حضر ما مجموعه ٧١١٤ مشاركا التدريب الذي أُجري في المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات. ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة استخدام القدرة الحالية لعقد الاجتماعات وتنظيم التدريبات المتعلقة بمشروع أو موحا
٥-٤-٢ الرد في الوقت المناسب على طلبات التدريب التي يتلقاها المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات (٢٠١٢/٢٠١١): ٩٨ في المائة من الطلبات يتم الرد عليها في غضون ٢٤ ساعة؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٩٨ في المائة من الطلبات يتم الرد عليها في غضون ٢٤ ساعة؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ٩٨ في المائة من الطلبات يتم الرد عليها في غضون ٢٤ ساعة	تم في غضون ٢٤ ساعة النظر في ٧٩ في المائة من طلبات التدريب التي وردت إلى المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات
٥-٤-٣ زيادة مستوى رضا المستفيدين من التدريب (٢٠١٢/٢٠١١): ٩٨,٨ في المائة من العملاء راضون أو أكثر من راضين؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٩٩ في المائة من العملاء راضون أو أكثر من راضين؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ٩٩ في المائة من العملاء راضون أو أكثر من راضين	٨٢ في المائة من العملاء راضون (وفقا لاستقصاء آراء العملاء الذي أُجرى في شباط/فبراير ٢٠١٤). وقد حظيت هذه الخدمة بأعلى نسبة رضا بين جميع مجالات الخدمات التي قدمها مركز الخدمات الإقليمي

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
قد ٢٥٠ دورة تدريبية ومؤتمرا على الصعيد الإقليمي بمشاركة ٢ ٧٩٩ موظفا من العملية المختلطة	٣١٤	دورة تدريبية ومؤتمرا عُقدت على الصعيد الإقليمي بمشاركة ٤٥٥ موظفا من العملية المختلطة
الإنجاز المتوقع ٥-٥: تقديم دعم يتسم بالفعالية والكفاءة إلى المستفيدين فيما يتعلق بتحركات القوات العسكرية على الصعيد الإقليمي		
مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية	
٥-٥-١ زيادة عدد الرحلات الجوية الإقليمية التي ينسقها مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات لنقل القسوات (٢٠١١/٢٠١٢: ٢٠١٢/٢٠١٣؛ ٢٩٢: ٢٠١٣/٢٠١٢: ٣٣٠؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ١ ١٧٩)		لم يُنجز. قام مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات بتنسيق أو تنظيم ٤٥٣ رحلة جوية لنقل القوات وأفراد الشرطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى تدني الإنجاز إلى ما يلي: (أ) تغيير السياسة المتعلقة بنقل الأفراد ليصبح هذا النقل على أساس سنوي، وما ترتب على ذلك من زيادة حجم الأمتعة والوزن المسموح به للشخص، مما حال دون استخدام الطائرة MD-83 في العديد من التنقلات المقررة للأفراد؛ (ب) إلغاء العقد الخاص بالطائرة MD-83 في شباط/فبراير ٢٠١٤، مما أدى إلى تقليص قدرة مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات بدرجة كبيرة على تسيير رحلات جوية لنقل القوات وفق ما هو المقرر
٥-٥-٢ تقليص الوقت اللازم لتوفير وسيلة لنقل القوات (٢٠١١/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٦ في المائة من الحالات أُنجزت في غضون ٥ أيام و ١٠٠ في المائة في غضون ١٤ يوما)		لم يجر قياس هذا النشاط نظرا لعدم توفر الأدوات المناسبة لذلك
الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنسيق ٤٦٩ رحلة من الرحلات الجوية لتحركات القوات باستخدام طائرة الأمم المتحدة المستأجرة لأجل طويل	٥٥	رحلة جوية لتحركات القوات من أجل العملية المختلطة

الإنجاز المتوقع ٥-٦: تنفيذ جدول الرحلات الجوية الإقليمية المتكامل على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٥-٦-١ رفع مستوى الخدمات المقدمة لتلبية الاحتياجات من الرحلات الجوية الإقليمية (٢٠١١/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ١ ٥٠٠ رحلة جوية في السنة)	لم يتحقق. نفذ مركز المراقبة المتكاملة للنقل والحركة ما مجموعه ٤٥٤ رحلة جوية إقليمية. ويعزى انخفاض عدد الرحلات الجوية إلى ما يلي:
	(أ) ألغت العملية المختلطة في شباط/فبراير ٢٠١٤ احتياجاها من الرحلات الجوية الإقليمية، وكذلك عقد استخدام الطائرة من طراز MD-83 بعد إعطاء مهلة قصيرة. وواصل مركز المراقبة المتكاملة تقديم خدمات الرحلات الجوية الإقليمية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية باستخدام طائرة من طراز B-737 Combi؛
	(ب) ألغت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيار/مايو ٢٠١٤ احتياجاها من الرحلات الجوية الإقليمية وألغى في وقت لاحق عقد استخدام الطائرة من طراز B-737 Combi، مما ترك مركز المراقبة المتكاملة من دون أي عتاد جوي لدعم خطته. وجدد مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التعاقد على الطائرة نفسها، لكنه لم يسمح لمركز المراقبة باستخدامها في تسيير رحلات جوية إقليمية إلا بشكل محدود للغاية وبعد استيفاء احتياجاتها منها. ومع ذلك، واصل مركز المراقبة المتكاملة تقديم خدمات الرحلات الجوية الإقليمية للبعثة المتعددة الأبعاد باستخدام الطائرة من طراز B-737 Combi المستأجرة بموجب عقد مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛
	(ج) تضمنت توقعات الرحلات الجوية الإقليمية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ رحلات خاصة ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لم يتدخل فيها مركز المراقبة المتكاملة نظرا لأن البعثة اتخذت ترتيباتها الخاصة لتلبية احتياجاتها من الرحلات الجوية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تسيير ٣١٢ رحلة جوية إقليمية في السنة دعماً للعملية المختلطة	١٦٢	رحلة جوية إقليمية متكاملة نُفذت لصالح العملية المختلطة. يُرجى الرجوع إلى مؤشر الإنجاز ٥-٦-١ أعلاه
الإنجاز المتوقع ٥-٧: خدمات مالية تتسم بالفعالية والكفاءة للعملاء		
مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية	
٥-٧-١-١ تقليص الوقت اللازم لدفع فواتير الموردين السليمة (٢٠١٢/٢٠١١: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٢٧ يوماً) (استناداً إلى التقارير الشهرية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤)	٩٨	أُنجز. ٩٨ في المائة من الفواتير سُددت في غضون ٢٧ يوماً (استناداً إلى التقارير الشهرية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤)
٥-٧-٢-١ تقليص الوقت اللازم لتجهيز مطالبات الموظفين (٢٠١٢/٢٠١١: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٢١ يوماً) (استناداً إلى التقارير الشهرية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤)	٩٨	أُنجز جزئياً. نسبة ٣٠ في المائة من مطالبات الموظفين جُهزت في غضون ٢١ يوماً (استناداً إلى التقارير الشهرية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤)
٥-٧-٣-١ تجهيز التحويلات المصرفية الإلكترونية في الوقت المناسب (٢٠١٢/٢٠١١: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٩٧ يوماً) (استناداً إلى التقارير الشهرية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤)	٩٧	أُنجز جزئياً. نسبة ٦٧ في المائة من التحويلات المصرفية الإلكترونية جُهزت في غضون ٣ أيام (استناداً إلى التقارير الشهرية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤)
٥-٧-٤-١ تقليص الوقت اللازم لتجهيز كشوف المرتبات الشهرية للموظفين وسداد البدلات الأخرى (٢٠١٢/٢٠١١: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٩٥ في المائة في غضون ٥ أيام؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٨ في المائة في غضون ٥ أيام)	٩٥	أُنجز. نسبة ١٠٠ في المائة من كشوف المرتبات الشهرية للموظفين جُهزت في غضون ٥ أيام
٥-٧-٥-١ ازدياد معدل رضا العملاء فيما يتعلق بالخدمات المالية (٢٠١٢/٢٠١١: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٧٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٠ في المائة)	٨٠	لم يُنجز. نسبة ٤٢ في المائة من العملاء أبدوا رضاهم وفقاً للدراصة الاستقصائية التي أعدها مركز الخدمات الإقليمي في شباط/فبراير ٢٠١٤. ويمكن أن يُعزى انخفاض الناتج جزئياً إلى إعادة هيكلة مركز الخدمات الإقليمي وإلى الانتقال للعمل بنظام أوموجا الذي سبب في مراحل الأولى

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

حالات انقطاع عن تقديم الخدمات مما أدى إلى عدم رضا العملاء. تجدر الإشارة إلى أن مركز الخدمات الإقليمي ليس منظما حسب المهام التقليدية للموارد البشرية والشؤون المالية، بل حسب خطوط خدمات متعددة المهام. والنتائج الواردة هنا هو متوسط نواتج ٣ من خطوط الخدمات (المطالبات، وكشوف المرتبات، والموردون) التي تتناول في معظمها المهام المالية التقليدية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إعداد البيانات المالية الشهرية على نحو يمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	نعم	أعدت البيانات المالية الأولى للعملية المختلطة التي أمثل فيها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
سداد ٣١٧ ٣٧ مطالبة من مطالبات الموظفين	١٤ ٠٧٠	مطالبة من مطالبات الموظفين سُدَّت. ويعزى انخفاض العدد إلى الانخفاض في تنقلات الموظفين
سداد مرتبات ٢٨٦ ١ موظفا دوليا باستخدام النظام المحلي لكشوف المرتبات	١ ٠٢٩	عملية سداد تم تجهيزها لما متوسطه ١ ٠٢٩ موظفا من موظفي العملية المختلطة من خلال كشوف مرتبات مركز الخدمات الإقليمي. وذلك استنادا إلى العدد الفعلي للأفراد الذين طلبت العملية المختلطة من مركز الخدمات الإقليمي تجهيز رواتبهم
سداد مرتبات ٣٦٣ ٣ موظفا وطنيا من خلال النظام المحلي لكشوف المرتبات	٣ ٥٢٨	عملية سداد تم تجهيزها من خلال النظام المحلي لكشوف المرتبات لما متوسطه ٣ ٥٢٨ موظفا وطنيا
سداد مرتبات ٣١٩ ٨ فردا نظاميا من خلال النظام المحلي لكشوف المرتبات	٢ ٢٣٧	عملية سداد تم تجهيزها من خلال النظام المحلي لكشوف المرتبات لما متوسطه ٢ ٢٣٧ من الأفراد النظاميين، منهم أفراد شرطة مدنية ومراقبون عسكريون وضباط أركان. وتأخذ هذه العملية في الحسبان مجموع عدد الضباط الذين يتلقون حصة محلية من مرتباتهم. ولا تشمل المدفوعات البديل اليومي المستحق للقوات ووحدات الشرطة المشكلة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
سداد مرتبات ٥٩٨ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة من خلال النظام المحلي لكشوف المرتبات	٦٩٠	عملية سداد تم تجهيزها من خلال النظام المحلي لكشوف المرتبات لمطوعي الأمم المتحدة لما متوسطه ٦٩٠ من متطوعي الأمم المتحدة
سداد مستحقات ١ ٨٠٠ فرد متعاقد في عنتبي من خلال النظام المحلي لكشوف المرتبات	لا	لم تُجهز في الفترة المشمولة بالتقرير مستحقات فرادى المتعاقدين عن طريق مركز الخدمات الإقليمي. وبدلاً من ذلك، تم تجهيزها مباشرة عن طريق العملية المختلطة. وكانت هناك تغييرات في ترتيبات تحويل الأموال ودفع مستحقات فرادى المتعاقدين المحليين التي جهزتها البعثات مباشرة
سداد مستحقات ١ ٢٦٠ مورداً	١ ٠ ٦١	خلال الفترة المشمولة، تم تجهيز ما مجموعه ٢ ٤٩٢ عملية سداد للموردين المتعاقدين مع العملية المختلطة

الإنجاز المتوقع ٥-٨: تقديم خدمات الموارد البشرية للعمال على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٥-٨-١ ملء الشواغر في الوقت المناسب من قوائم المرشحين المقبولين التي يضعها مجلس الاستعراض المركزي (٢٠١١/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٩٨ في المائة في غضون ٩٠ يوماً؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٨ في المائة في غضون ٩٠ يوماً)	لا ينطبق. جاء في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة (A/67/723) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ أن مهمة تعيين موظفي البعثات تعتبر مهمة استراتيجية؛ ومن ثم، فقد نُقلت هذه المهمة اعتباراً من ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ من مركز الخدمات الإقليمي وأُعيدت مرة أخرى إلى البعثات المستفيدة
٥-٨-٢ تقليص الوقت اللازم للموافقة على استحقاقات الموظفين ومزاياهم (٢٠١١/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٨ في المائة في غضون ١٤ يوماً)	نسبة ٨٩ في المائة من استحقاقات الموظفين الدوليين والوطنيين تم المصادقة عليها في غضون ١٤ يوماً
٥-٨-٣ تقليص الوقت اللازم لتجهيز استحقاقات السفر (٢٠١١/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٨ في المائة في غضون ١٤ يوماً)	٦٤ في المائة من طلبات استحقاقات السفر جُهزت في غضون ١٤ يوماً

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٥-٨-٤ تقليص الوقت اللازم لتجهيز منح الانتداب (٢٠١١/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٥ أيام)	٥٣ نسبة ٥٣ في المائة من منح الانتداب جُهزت في غضون ٥ أيام
٥-٨-٥ إنجاز إجراءات تمديد العقود في الوقت المناسب لإعداد كشوف المرتبات (٢٠١١/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٩٨ في المائة منها خلال ٥ أيام)	٥٦ في المائة من إجراءات تمديد العقود (للموظفين الوطنيين والدوليين) أُنجزت في وقت مناسب لإعداد كشوف المرتبات (٢٠١١/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ١٠٠ في المائة)
٥-٨-٦ تقليص الوقت اللازم لتسوية المدفوعات النهائية للموظفين الذين انتهت خدمتهم (٢٠١١/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٩٨ في المائة في غضون ٣٠ يوما)	لم تُتَّه خدمة أي موظف خلال الفترة المشمولة بالتقرير
٥-٨-٧ تقليص الوقت اللازم لإصدار تذاكر السفر في مهام رسمية (٢٠١١/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٩٨ في المائة في غضون ٧ أيام)	٩٠ نسبة ٩٠ في المائة من التذاكر صدرت في غضون ٧ أيام من تقديم الطلب
٥-٨-٨ زيادة عدد تذاكر السفر التي تصدر قبل المغادرة بـ ١٥ يوما (٢٠١١/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٧٥ في المائة)	لم يُنجز. نسبة ٣٦ في المائة فقط من التذاكر صدرت قبل ١٤ يوما أو أكثر من تاريخ المغادرة. ويُعزى انخفاض مستوى الإنجاز في الأساس إلى كثرة طلبات الموظفين إجراء تغييرات في اللحظات الأخيرة
٥-٨-٩ ازدياد معدل رضا العملاء عن خدمات الموارد البشرية (٢٠١١/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٧٠ في المائة)	٥٣ نسبة ٥٣ في المائة من العملاء أبدوا رضاهم عن الخدمات وفقاً للدراسة الاستقصائية التي أجراها مركز الخدمات الإقليمي في شباط/فبراير ٢٠١٤. ويمكن أن يُعزى انخفاض النتائج جزئياً إلى إعادة تنظيم هيكل مركز الخدمات الإقليمي في شكل خطوط خدمات في المرحلة المبكرة من عملية إعادة الهيكلة هذه، وكذلك إلى إدخال العمل بنظام أوموجا الذي صاحبه تغييرات وانقطاع مؤقت في تقديم الخدمات فالمركز غير منظم حسب مهام الموارد البشرية والشؤون المالية، وإنما حسب خطوط خدمات متعددة المهام. والنتائج المذكور هنا هو متوسط نواتج ٧ خدمات (الالتحاق بالخدمة، وتسجيل الوصول، والاستحقاقات والمزايا، والسفر، ومنح

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية		
التعليم، واستحقاقات السفر، ومنح الانتداب) تتعلق في معظمها بوظائف الموارد البشرية التقليدية			
الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات		
إصدار ٤٢٤ عرضاً لوظائف دولية	لا	لا ينطبق. وفقاً لما ورد أعلاه في إطار مؤشر الإنجاز ٥-٨-١ أعداد مركز الخدمات الإقليمي المسؤولية عن مهام استقدام الموظفين إلى البعثات المستفيدة	
تمديد ٤٨٥ ٤ عقداً لموظفين وطنيين ودوليين	١ ٤٧٣	١ ٤٣٧ عقداً لموظفين دوليين و ٣٦ عقداً لموظفين وطنيين تم تمديدتها	
تجهيز ٢٤٥ منحة انتداب	٤٤٣	٤٤٣ منحة انتداب تم تجهيزها	
الموافقة على ١٤ ٩٥١ طلباً متصلاً بالاستحقاقات والمزايا	٥ ٦٤٨	٣ ٧٧١ مطالبة و ١ ٨٧٧ طلباً تتصل بالاستحقاقات والمزايا تم تجهيزها لفائدة العملية المختلطة	
إصدار ٨ ٠٦١ تذكرة سفر بالطائرة، مما في ذلك تذاكر للموظفين المدنيين والأفراد النظاميين	٤ ٥٦٩	تذكرة سفر صدرت لفائدة العملية المختلطة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	

ثالثاً - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤)

الفئة	المخصصات (١)	التفقات (٢)	الفرق	
			المبلغ (٣) = (١) - (٢)	النسبة المئوية (٤) = (٣) ÷ (١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	١٠ ٣٠١,٩	١٢ ٩٧٠,٤	(٢ ٦٦٨,٥)	(٢٥,٩)
الوحدات العسكرية	٤٥٩ ٤٥٠,٥	٤٣٠ ٤٨٥,١	٢٨ ٩٦٥,٤	٦,٣
شرطة الأمم المتحدة	١٢٣ ٨٣٦,٣	١١٠ ٣٢٤,٨	١٣ ٥١١,٥	١٠,٩
وحدات الشرطة المشكّلة	٧٢ ٢١٩,٤	٦٨ ٤٥٥,٣	٣ ٧٦٤,١	٥,٢

الفئة	الفرق			
	المخصصات	التفقات	المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٢)	(٤)=(٣)÷(١)
المجموع الفرعي	٦٦٥ ٨٠٨,١	٦٢٢ ٢٣٥,٦	٤٣ ٥٧٢,٥	٦,٥
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	١٩٦ ٤٧٣,٦	٢١٧ ٢٣٣,٧	(٢٠ ٧٦٠,١)	(١٠,٦)
الموظفون الوطنيون	٦٠ ٩٢٣,٤	٦٥ ٠٧٧,٩	(٤ ١٥٤,٥)	(٦,٨)
متطوعو الأمم المتحدة	٢١ ٩٧٤,٦	٢١ ١٣٠,٠	٨٤٤,٦	٣,٨
المساعدة المؤقتة العامة	٤ ٣٦٧,٣	٣ ١٥٣,٣	١ ٢١٤,٠	٢٧,٨
الأفراد المقدمون من الحكومات	٣٠٦,٥	٥١٣,٤	(٢٠٦,٩)	(٦٧,٥)
المجموع الفرعي	٢٨٤ ٠٤٥,٤	٣٠٧ ١٠٨,٤	(٢٣ ٠٦٣,٠)	(٨,١)
التكاليف التشغيلية				
مراقبو الانتخابات المدنيون	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	١٨٩,٧	١ ٤٧٢,٠	(١ ٢٨٢,٣)	(٦٧٥,٩)
السفر في مهام رسمية	٥ ٠٢٨,٥	٦ ٤٩١,٧	(١ ٤٦٣,٢)	(٢٩,١)
المرافق والهياكل الأساسية	٩٦ ٨٣٥,٩	٧٨ ٣٦٧,٣	١٨ ٤٦٨,٦	١٩,١
النقل البري	١٤ ٩٨٧,٨	١٧ ٣٨٤,٠	(٢ ٣٩٦,٢)	(١٦,٠)
النقل الجوي	١٩٦ ٤١٠,٨	١٥٧ ٠١٢,١	٣٩ ٣٩٨,٧	٢٠,١
النقل البحري	-	١٦٤,٣	(١٦٤,٣)	-
الاتصالات	٢١ ٩١٨,٢	١٥ ٤٧٣,٠	٦ ٤٤٥,٢	٢٩,٤
تكنولوجيا المعلومات	١٣ ٦٩٧,٤	١٨ ١٠٥,١	(٤ ٤٠٧,٧)	(٣٢,٢)
الخدمات الطبية	١ ٨٠٥,١	١ ٣٤٧,٥	٤٥٧,٦	٢٥,٤
المعدات الخاصة	-	-	-	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣٢ ٥٢١,١	٣٧ ٤٠٦,٠	(٤ ٨٨٤,٩)	(١٥,٠)
المشاريع السريعة الأثر	٢ ٠٠٠,٠	١ ٩٢٤,١	٧٥,٩	٣,٨
المجموع الفرعي	٣٨٥ ٣٩٤,٥	٣٣٥ ١٤٧,٠	٥٠ ٢٤٧,٥	١٣,٠
إجمالي الاحتياجات	١ ٣٣٥ ٢٤٨,٠	١ ٢٦٤ ٤٩١,٠	٧٠ ٧٥٧,٠	٥,٣
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٣ ٣٩٢,٧	٢٤ ٦٢٥,٣	(١ ٢٣٢,٦)	(٥,٣)
صافي الاحتياجات	١ ٣١١ ٨٥٥,٣	١ ٢٣٩ ٨٦٥,٧	٧١ ٩٨٩,٦	٥,٥
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١ ٣٣٥ ٢٤٨,٠	١ ٢٦٤ ٤٩١,٠	٧٠ ٧٥٧,٠	٥,٣

باء - الموارد المالية لمركز الخدمات الإقليمي في عنيتي بأوغندا

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المخصصات (١)	التنفقات (٢)	الفرق	
			المبلغ (٣)=(١)-(٢)	النسبة المئوية (٤)=(٣)/(١)
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	٨ ٤٢٨,٧	٧ ٠٣٨,٩	١ ٣٨٩,٨	١٦,٥
الموظفون الوطنيون	٦٨٨,٥	٦١٨,٧	٦٩,٨	١٠,١
المجموع الفرعي	٩ ١١٧,٢	٧ ٦٥٧,٦	١ ٤٥٩,٦	١٦,٠
التكاليف التشغيلية				
الخبراء الاستشاريون	١٣٠,٦	١١١,١	١٩,٥	١٤,٩
السفر في مهام رسمية	٧٣,٨	٩٩,٠	(٢٥,٢)	(٣٤,٢)
المرافق والهياكل الأساسية	٢ ٦١٠,٩	٨١,٧	٢ ٥٢٩,٢	٩٦,٩
النقل البري	٥٩,٣	٣٣,٣	٢٦,٠	٤٣,٨
الاتصالات	٤٤٣,٠	٢١٩,٤	٢٢٣,٦	٥٠,٥
تكنولوجيا المعلومات	٤٧٠,٥	١٧٥,٧	٢٩٤,٨	٦٢,٦
الخدمات الطبية	٣٠,٢	١٥,١	١٥,١	٥٠,١
المعدات الخاصة	-	-	-	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٤٤,٠	٢٤,١	١٩,٩	٤٥,٣
المجموع الفرعي	٣ ٨٦٢,٣	٧٥٩,٥	٣ ١٠٢,٨	٨٠,٣
إجمالي الاحتياجات	١٢ ٩٧٩,٥	٨ ٤١٧,١	٤ ٥٦٢,٤	٣٥,٢
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩٠٦,٥	٧٧١,٤	١٣٥,١	١٤,٩
صافي الاحتياجات	١٢ ٠٧٣,٠	٧ ٦٤٥,٧	٤ ٤٢٧,٣	٣٦,٧
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١٢ ٩٧٩,٥	٨ ٤١٧,١	٤ ٥٦٢,٤	٣٥,٢

٦٠ - سُجل ارتفاع في معدلات الشغور في وظائف الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين وصل إلى ١٥,٤ و ٢٠,٧ في المائة على التوالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في مقابل المعدل المدرج في الميزانية وهو ٥ في المائة لكلتا الفئتين. وشهد مركز الخدمات الإقليمية ارتفاعاً في معدلات الشغور في وظائف الموظفين الدوليين بسبب الحاجة إلى الإبقاء على ١٠ وظائف خدمة ميدانية شاغرة. إذ من المقترح تحويل هذه الوظائف إلى وظائف

وطنية في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وفيما يتعلق بالموظفين الوطنيين، بدأت عملية استقدام ٢٦ موظفا لكن لم يتسن إنجازها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٦١ - ويعزى انخفاض الاحتياجات الواردة تحت بند التكاليف التشغيلية إلى عدم تنفيذ مشاريع التشييد المقررة لمركز الخدمات الإقليمي في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بسبب الصعوبات اللوجستية التي واجهت عملية الشراء وتأخرها.

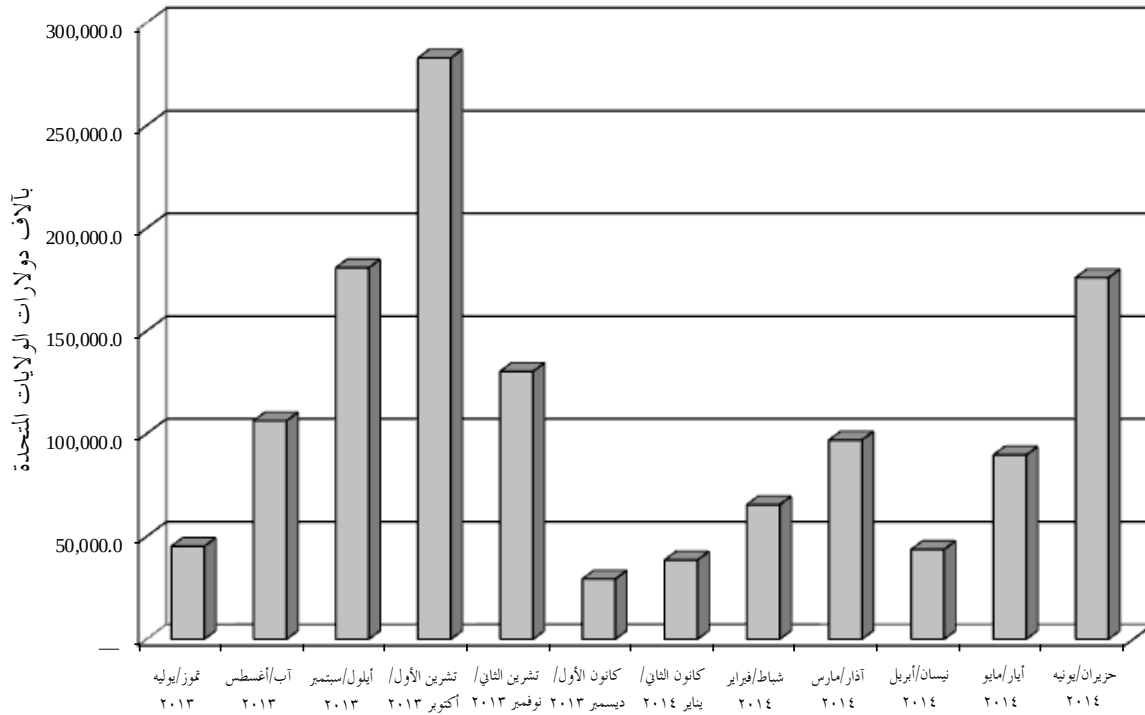
جيم - معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد بين المجموعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المخصصات	إعادة التوزيع		المجموعة
	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح	
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٦٦٥٨٠٨,١	(١٢١٤٣,١)	٦٥٣٦٦٥,٠
ثانيا - الموظفون المدنيون	٢٨٤٠٤٥,٤	٣٨٠٨٧,٠	٣٢٢١٣٢,٤
ثالثا - التكاليف التشغيلية	٣٨٥٣٩٤,٥	(٢٥٩٤٣,٩)	٣٥٩٤٥١,٦
المجموع	١٣٣٥٢٤٨,٠	-	١٣٣٥٢٤٨,٠
النسبة المئوية للموارد المعاد توزيعها مقارنة بمجموع المخصصات	٢,٩		

٦٢ - وأعيد توزيع موارد من بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في المجموعة الأولى ومن بند التكاليف التشغيلية في المجموعة الثالثة، لتغطية الاحتياجات الإضافية تحت بند الموظفين المدنيين في المجموعة الثانية. ويعود السبب في ذلك بالأساس إلى انخفاض معدلات الشغور الفعلية عن المعدلات المنصوص عليها في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

دال - نط الإنفاق الشهري



٦٣ - أما ارتفاع معدل الإنفاق تحت فئة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وفي الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، فهو يعزى بالأساس إلى زيادة الالتزامات المتعلقة بسداد المدفوعات إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ويمكن أن يعزى ارتفاع مستوى الإنفاق تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى إنشاء التزامات أثناء الانتقال إلى نظام أوموجا، تم فيما بعد تصفيتها في نيسان/أبريل ٢٠١٤، مما أدى إلى انخفاض مستوى الإنفاق في ذلك الشهر تحت البند نفسه. وتعزى الزيادة في نفقات بند التكاليف التشغيلية في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر إلى اقتناء اللوازم والمعدات المناسبة تمهيدا لتنفيذ النظام أوموجا.

هاء - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
٣ ٦٠٩,٦	إيرادات الفوائد
١٤ ٦٢٤,٤	إيرادات أخرى/متنوعة

المبلغ	الفئة
-	تبرعات نقدية
(٦٢,٤)	تسويات الفترات السابقة
٢٨٠٣٩,٦	إلغاء التزامات الفترة السابقة
٤٦٢١١,٢	المجموع

واو - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	الفئة
	المعدات الرئيسية
٧٢٠٧٤,٨	الوحدات العسكرية
١٤٩٣٠,١	وحدات الشرطة المشكّلة
٨٧٠٠٤,٩	المجموع الفرعي
	الاكتفاء الذاتي
٥٨٣٨٥,٧	الوحدات العسكرية
٨٨١٠,٩	وحدات الشرطة المشكّلة
٦٧١٩٦,٦	المجموع الفرعي
١٥٤٢٠١,٥	المجموع

زاي - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة الفعلية	الفئة
١٥٠٢٣,٧	اتفاق مركز القوات ^(أ)
-	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
١٥٠٢٣,٧	المجموع

(أ) يشمل هذا المبلغ قيمة الأراضي التي ساهمت بها حكومة السودان (٨٥٨ ١٢٠٩٩ دولارا) والخدمات المقدمة وفقا لاتفاق مركز القوات، بما في ذلك حقوق الهبوط في المطارات (١ ٤٦٣ ٠٥١ دولارا)، ورسوم المطارات ورسوم الركوب/التزول (٧٦٠ ٤٦٠ دولارا).

رابعاً - تحليل الفروق^(١)

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢٥,٩)	(٢ ٦٦٨,٥)	المراقبون العسكريون

٦٤ - يعزى الفرق أساساً إلى انخفاض متوسط معدل الشغور إلى حدود ٣,٥ في المائة في وظائف المراقبين العسكريين، مقارنة بعامل تأخير في النشر نسبته ٢٢ في المائة وفق ما ورد في الميزانية، فضلاً عن تخفيف القيود المفروضة على تأشيرات الدخول إلى السودان. أما زيادة الاحتياجات فقد قابلها نقص في النفقات المتكبدة تحت بند تعويضات الوفاة والعجز، حيث لم ترد مطالبات من هذا القبيل خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٦,٣	٢٨ ٩٦٥,٤	الوحدات العسكرية

٦٥ - الرصيد الحر يعزى بالأساس إلى انخفاض متوسط نشر أفراد الوحدات العسكرية الذي كان في حدود ١٤ ٤٤١ فرداً في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، بمن فيهم ضباط الأركان العسكريون، وذلك في مقابل ما جاء في الميزانية من نشر لقوام متوسطه ١٥ ٥٩٨ فرداً. وقد قابلت هذه الرصيد جزئياً زيادة في تكاليف تناوب القوات.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٠,٩	١٣ ٥١١,٥	شرطة الأمم المتحدة

٦٦ - الرصيد الحر يعزى بالأساس إلى انخفاض عدد ضباط الشرطة الذين تم نشرهم والبالغ عددهم ٢ ٠٣٦ ضابطاً في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، مقارنة بالمتوسط المدرج في الميزانية لنشر ٢ ٢٨٣ ضابطاً، وذلك نتيجة التعجيل بعملية التقليل من عدد هؤلاء. وكان القوام المأذون به قد تم خفضه بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٦٣ (٢٠١٢) من ٣ ٧٧٢ إلى ٢ ٣١٠ ضابطاً.

(١) ترد مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ النسبة المئوية للزيادة أو النقصان فيها ٥ في المائة أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار على الأقل.

شرطة. ويعزى المزيد من الانخفاض في الاحتياجات إلى وجود حصص إعاشة محفوظة من الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٣ ٧٦٤,١	٥,٢	وحدات الشرطة المشكلة

٦٧ - الرصيد الحر يعزى بالأساس إلى انخفاض تكلفة وحدة حصص الإعاشة اليومية من ١٠,٥٩ دولارات إلى ٥,٩٤ دولارات؛ والانخفاض في تكاليف نقل حصص الإعاشة من ٠,٦٨ دولار إلى ٠,٦٤ دولار لكل حصة. ويقابل انخفاض الاحتياجات انخفاض معدل الشغور في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ الذي كان في حدود ٢,٤ في المائة مقارنة بعامل الشغور المدرج في الميزانية ونسبته ٥ في المائة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٢٠ ٧٦٠,١)	(١٠,٦)	الموظفون الدوليون

٦٨ - يعزى الفرق بالأساس إلى انخفاض معدل الشغور الفعلي الذي بلغ لوظائف الموظفين الدوليين نسبة ١٣ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وذلك في مقابل عامل الشغور المدرج في الميزانية ونسبته ١٦ في المائة. وهذا الفرق قابله جزئياً انخفاض في الاحتياجات لتغطية تكاليف بدل الخطر.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٤ ١٥٤,٥)	(٦,٨)	الموظفون الوطنيون

٦٩ - يعزى الفرق بالأساس إلى انخفاض معدل الشغور الفعلي في وظائف موظفي الخدمات العامة الوطنية ليصل إلى صفر في المائة و ٢٩,٨ في المائة في وظائف الموظفين الفنيين الوطنيين في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، بالمقارنة مع عاملي الشغور المدرجين في الميزانية، ونسبتهما ١٣ في المائة و ٣٠ في المائة، على التوالي.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٨٤٤,٦	٣,٨	متطوعو الأمم المتحدة

٧٠ - يعزى الرصيد الحر بالأساس إلى انخفاض عدد متطوعي الأمم المتحدة الذين يقضون فترات راحة واستحمام. بيد أن هذا الرصيد قابله جزئياً انخفاض في معدل الشغور الفعلي الذي بلغ ٢٣,٥ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، مقارنة بعامل الشغور المدرج في الميزانية ونسبته ٢٧ في المائة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١ ٢١٤,٠	٢٧,٨	المساعدة المؤقتة العامة

٧١ - يعزى الرصيد الحر بالأساس إلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي في وظائف الموظفين الدوليين إلى ٥٤,٥ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، مقارنة بعامل الشغور المدرج في الميزانية ونسبته ٢٧ في المائة. بيد أن هذا الرصيد قابله جزئياً ازدياد في الاحتياجات التي تقتضيها الاستفادة الكاملة من الوظائف المأذون بها للموظفين الوطنيين.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٢٠٦,٩)	(٦٧,٥)	الأفراد المقدمون من الحكومات

٧٢ - يعزى الفرق بالأساس إلى انخفاض عدد الأفراد المقدمين من الحكومات، الذين تم استيعابهم في المرافق التي توفرها العملية المختلطة، عن العدد المدرج في الميزانية مما أدى إلى زيادة الاحتياجات لبدل الإقامة المقرر للبعثة، الأمر الذي يعوضه جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالسفر.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١ ٢٨٢,٣)	(٦٧٥,٩)	الخبراء الاستشاريون

٧٣ - يعزى الفرق بالأساس إلى زيادة الاحتياجات إلى الخدمات الاستشارية عما كان مدرجا في الميزانية، وذلك لدعم نظام أوموجا وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالدرجة الأولى، حيث تفتقر العملية المختلطة إلى القدرات الكافية اللازمة بهذا الشأن، الأمر الذي يعوضه جزئيا انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتدريب الخبراء الاستشاريين.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢٩,١)	(١ ٤٦٣,٢)	السفر في مهام رسمية

٧٤ - يعزى الفرق بالأساس إلى ازدياد سفر موظفين من التوجيه التنفيذي والإدارة وأفراد من العنصر الأمني وعنصر الدعم في مهام غير تدريبية، الأمر الذي يقابله جزئيا انخفاض الاحتياجات لتغطية تكاليف السفر الرسمي لأغراض التدريب.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٩,١	١٨ ٤٦٨,٦	المرافق والهياكل الأساسية

٧٥ - يعزى الرصيد الحر بالأساس إلى انخفاض النفقات تحت بند خدمات الصيانة، نظرا لأن نفقات فرادى المتعاقدين التي كانت تدرج من قبل تحت هذا البند أصبحت تُسجل تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، وفقا لمخطط الحسابات الجديد؛ وإلى استرداد المدفوعات المخصصة للإقامة المقدمة من العملية المختلطة لموظفيها؛ وإلى عدم حفر ٨ آبار، بسبب وجود صعوبات في الحصول على الأراضي، وعدم تشييد ١٣ موقعا للتخلص من القمامة تحت المراقبة بسبب مشاكل تتعلق بالأراضي؛ وإلى عدم اقتناء أثاث، ومعدات أمنية ومعدات مكتبية، بسبب استخدام المخزونات الحالية. وهذا الانخفاض في الاحتياجات قابله جزئيا ارتفاع في رسوم التشغيل والصيانة ضمن عقد توفير الوقود المخصص للمولدات الكهربائية، والاقتناء غير المدرج في الميزانية لمولدات كهربائية في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٦,٠)	(٢ ٣٩٦,٢)	النقل البري

٧٦ - يعزى الفرق أساسا إلى زيادة الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم عما هو مدرج في الميزانية، بسبب زيادة في تكلفة رسوم التشغيل والصيانة في عقد الإنجاز الجديد نسبتها ٣١ في المائة. وقابل هذا الفرق جزئيا انخفاض في متوسط التكلفة الفعلية للتر الواحد من وقود الديزل بمقدار ١,٢٥ دولار في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، بالمقارنة مع المبلغ المرصود في الميزانية وقدره ١,٨٥ للتر الواحد؛ وإلى الاقتناء غير المدرج في الميزانية لأربع مقطورات؛ وإلى الاحتياجات الإضافية من الإصلاحات.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٣٩ ٣٩٨,٧	٢٠,١	النقل الجوي

٧٧ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى سحب طائرة من طراز Learjet، وطائرة ثابتة الجناحين من طراز MD-83، و ٣ طائرات ذات أجنحة دوارة من طراز Mi-8MTV، وعدم تشغيل ٣ طائرات هليكوبتر عسكرية للخدمات من طراز Mi-17؛ ويعزى الانخفاض في استهلاك وقود الطائرات، إلى إعادة تشكيل أسطول العملية؛ وانخفاض المتوسط المرجح الفعلي لتكلفة وقود الطيران، مقارنة بالمخصصات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٦٤,٣)	-	النقل البحري

٧٨ - تعزى النفقات غير المدرجة في الميزانية إلى كون بعض عمليات الشراء المدرجة في الميزانية تحت بند المرافق والهياكل الأساسية قد تم تسجيلها تحت بند النقل البحري وفقا لمخطط الحسابات الجديد.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٦ ٤٤٥,٢	٢٩,٤	الاتصالات

٧٩ - يعزى الرصيد الحر بالأساس إلى توفر المخزون على قطع غيار من الفترات السابقة؛ وإلى تخفيض عدد الأفراد النظاميين، مقارنة بالعدد المدرج في الميزانية المعتمدة؛ وإلى انخفاض استخدام الهواتف الساتلية؛ وإلى إلغاء عقد الخدمات الإعلامية عقب مفاوضات مطولة مع المورد؛ وإلى نفقات كانت مدرجة من قبل في الميزانية تحت بند الاتصالات وأصبحت مسجلة الآن تحت بند تكنولوجيا المعلومات وفقا لمخطط الحسابات الجديد. وهذا الانخفاض في الاحتياجات تقابله جزئيا احتياجات إضافية تتعلق باقتناء معدات إعلامية غير مدرجة في الميزانية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٤ ٤٠٧,٧)	(٣٢,٢)	تكنولوجيا المعلومات

٨٠ - يعزى الفرق بالأساس إلى اقتناء حواسيب محمولة دون تخطيط مسبق، وخدمات تكنولوجيا المعلومات المطلوبة لدعم تنفيذ نظام أوموجا؛ وإلى نفقات كانت مدرجة من قبل في الميزانية تحت بند الاتصالات وأصبحت الآن مسجلة تحت بند تكنولوجيا المعلومات وفقا لمخطط الحسابات الجديد. وهذا الأمر قابله انخفاض الاحتياجات المتعلقة باستبدال الجهة التي تقدم خدمات الإنترنت المحلية بتكلفة منخفضة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٤٥٧,٦	٢٥,٤	الخدمات الطبية

٨١ - يعزى الرصيد الحر بالأساس إلى زيادة قدرة المستوى الثالث من المستشفيات في العملية المختلطة على علاج الحالات الطبية الحرجة التي كانت تحال من قبل إلى مستشفيات خارج نطاق منطقة البعثة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٤ ٨٨٤,٩)	(١٥,٠)	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٨٢ - يعزى الفرق بالأساس إلى زيادة الاحتياجات تحت بند الخدمات الأخرى، بسبب نفقات فرادى المتعاقدين التي كانت تدرج من قبل في الميزانية تحت بند المرافق والهياكل الأساسية وأصبحت تسجل الآن تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، وفقا لمخطط الحسابات الجديد.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٨٣ - فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٧٠ ٧٥٧ ٠٠٠ دولار عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات/التسويات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ البالغة ٢٠٠ ٢١١ ٤٦ دولار والمتأتية من إيرادات الفوائد (٦٠٠ ٦٠٩ ٣ دولار)، وإيرادات أخرى/متنوعة (٤٠٠ ٦٢٤ ١٤ دولار) وإلغاء التزامات الفترة السابقة (٦٠٠ ٣٩ ٢٨ دولار)، التي تقابلها تسويات الفترة السابقة (٤٠٠ ٦٢ دولار).

سادسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ طلبات و توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة

(A/67/780/Add.7 و Corr.1)

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
تخطط اللجنة الاستشارية علماً باقتراح إعادة هيكلة شعبة دعم البعثة، وهي على ثقة بأن الهيكل التنظيمي الجديد سيعزز الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات. وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن نتائج هذه المبادرة في تقرير الأداء ذي الصلة (الفقرة ٢٣)	واصلت العملية المختلطة استعراض الترتيبات المتعلقة بتوفير خدمات دعم البعثة أثناء تنفيذ الميزانية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وفي هذا السياق، قامت العملية المختلطة باستعراض ملاك الموظفين المدنيين خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وأثناء فترة الميزانية ٢٠١٤/٢٠١٥، أُجري استعراض أكثر شمولاً لتنفيذ ولاية العملية، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٤٨ (٢٠١٤) مما أثر على هيكل الدعم ومستويات التوظيف، وذلك على نحو ما يتبين في الميزانية المنقحة المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

(A/69/549). وبالإضافة إلى معالجة الشواغل التي أثارها اللجنة الاستشارية في تقريرها ذي الصلة (A/67/780/Add.7 و Corr.1)، يعكس تقرير الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ أيضاً حالة تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي التي تضطلع بها العملية المختلطة بناء على طلب من مجلس الأمن في قراره ٢١١٣ (٢٠١٣). وستواصل العملية المختلطة توجيه أنشطتها نحو تحقيق أولويات الاستراتيجية الجديدة المحددة للعملية في قرار مجلس الأمن ٢١٤٨ (٢٠١٤)

يسّين هذا التقرير أثر التخفيض في عدد الأفراد النظاميين والمدنيين في العملية المختلطة على موجودات العملية من معدات تكنولوجيا المعلومات. وتبلغ النسبة القياسية لمعدات تكنولوجيا المعلومات ١ إلى ١ بالنسبة للأفراد النظاميين في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، في حين تبلغ النسبة القياسية لمعدات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالبعثة ١ إلى ١ بالنسبة للمراقبين العسكريين؛ و ١،٣ إلى ١ بالنسبة لشرطة الأمم المتحدة و ٢٠ إلى ١ بالنسبة للشرطة في الوحدات المشكلة. وستواصل العملية المختلطة الجهود الرامية إلى موازنة موجوداتها من معدات تكنولوجيا المعلومات مع النسب الموحدة

ترد في هذا التقرير الوفورات التي تعزى إلى المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤

تبلغ قيمة الوفورات التي تعزى إلى السداد الفوري للفواتير ٣٠,٧٢٥ ٣٧٥ دولاراً في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤

ومع مراعاة التخفيضات المقررة في كل من الأفراد العسكريين والمدنيين، تتوقع اللجنة الاستشارية أن تتخذ العملية المختلطة خطوات لموازنة موجوداتها من معدات تكنولوجيا المعلومات مع النسب القياسية، وأن أية موجودات تزيد عن النسب القياسية سيجري تبريرها في تقرير الأداء ذي الصلة (الفقرة ٦٣)

وتخطط اللجنة الاستشارية علماً بالجهود الرامية إلى تحقيق أوجه الكفاءة التشغيلية، وتتطلع إلى تلقي معلومات عن الوفورات الفعلية المحققة من مبادرات زيادة الكفاءة هذه في تقرير الأداء ذي الصلة (الفقرة ٧٥)

وتخطط اللجنة الاستشارية علماً بالوفورات المتوقعة نتيجة الحسوم المحصل عليها مقابل السداد المعجل وتطلب إلى العملية المختلطة الإبلاغ عن هذه الوفورات في تقرير الأداء ذي الصلة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى حجم أنشطة المشتريات المضطلع بها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تتوقع اللجنة من جميع البعثات أن تستفيد استفادة كاملة من هذه الحسوم حيثما كانت متاحة، وأن تستخدم ما لديها من نفوذ للحصول عليها إذا لم تكن متاحة (الفقرة ٧٨)